OIC/COMCEC-FC/16-2000/REP

تقـــــريـــــر

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/ آيار ٢٠٠٠)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، مايو/ آيار ٢٠٠٠

العنـــــــوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 108 Ankara-TURKEY
Phone: 90-312-231 97 40
: 90-312-231 34 99
Fax: 312.232.10.66
Website: http: www.dpt.gov.tr
e-mail: ykaraca @ dpt.gov.tr
: ftigli @ dpt.gov.tr

المحتويات

الصفحة

- تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ٧

المرفقات

١- قائمة المشاركين في الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ٢١

٢- رسالة فخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك ٢٩

٣- الكلمة الافتتاحية لسعادة الدكتور أكين إزميرلي أوغلو وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية..... ٣٣

٤- رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي... ٤١

٥- جدول أعمال الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة ٤٧

٦- تقرير مرجعي مقدم من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٥١

٧- تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول تنفيذ خطة العمل ٨٥

٨- تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية حول توسيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية..... ٩٩

٩- تقرير مرحلي حول المساعدة الفنية التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ١١٩

١٠- تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول آخر المستجدات في منظمة التجارة العالمية ١٥٣

١١- مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للكومسيك ١٦٧

١٢- الكلمة الختامية لسعادة عمر دياوارا، رئيس الجلسة الختامية للاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة ١٧١

تقـــــريـــــر

الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(اسطنبول، ٩-١١ مايو/ آيار ٢٠٠٠)

OIC/COMCEC-FC/16-2000/REP

الاصل : بالانجليزية

تقـــــريـــــر

الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(اسطنبول، ٩-١١ مايو/ آيار ٢٠٠٠)

١ - انعقد الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعـــاون الاقتصـــادي والتجـــاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) بمدينة اسطنبول، خلال الفترة من ٩ الى ١١ مايو/ آيار ٢٠٠٠.

٢ - حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية اعضاء لجنة المتابعة :

- الجمهورية التركية (الرئـــيـــس)
- المملكة العربية السعودية (نائب الرئيس)
- دولـــة فلسطين (نائب الرئيس)
- الجمهورية العربية السورية (نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة العربية)
- جمهورية إيران الإسلامية (نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة الآسيوية والرئيس الحالي لمؤتمر القمـــة الإسلامي)
- بور كينا فاسو (نائب الرئيس، ممثلاً للمنطقة الأفريقية)
- جمهورية باكستان الاسلامية (المـــقـــرر)
- دولة الكويت (عضو بالمكتب السابق)
- جمهورية إندونيسيا (عضو بالمكتب السابق)

٣ - كما حضر الاجتماع ممثلون عن الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المتخصصة التالية التابعة لها والمنبثقة عنها :

- مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- المعهد الإسلامي للتكنولوجيا
- البنك الإسلامي للتنمية

- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة
- الاتحاد الإسلامي لمالكي السفن

٤- كما حضر الاجتماع، بصفة ضيف، ممثل مجموعة الدول الثماني.

(ترد قائمة المشاركين في المرفق رقم ١) .

الجلسة الافتتاحية

٥ – افتتح الاجتماع سعادة الدكتور أكين إزميرلي أوغلو وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.

٦ – وجه فخامة الرئيس سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، رسالة الى الاجتماع ذكر فيها أنه يخاطب الاجتماع لآخر مرة بوصفه رئيسا للكومسيك . كما أعرب فيها عن خالص شكره لجميع الذين شاركوا في أعمال الكومسيك على ما أبدوه من تعاون ومساندة وتفهم طوال فترة رئاسته للكومسيك منذ عام ١٩٩٣.

(يرد نص رسالة فخامة الرئيس سليمان ديميريل في المرفق رقم ٢)

٧ – ثم استمع الاجتماع الى كلمة سعادة د. أكين إزميرلي اوغلو ، وكيل الوزراة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية التي تحدث فيها عن تعاظم أهمية التعاون الاقليمي وخبرة منظمة المؤتمر الإسلامي بهذا الصدد، مشيرا الى أن الحجم الحالي للتجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لايعادل الامكانات الاقتصادية التجارية للدول الاعضاء . كما أكد أهمية ابتكار سبل ووسائل أكثر فعالية لحشد هذه الامكانات من أجل تحقيق رفاه الدول الاعضاء . وتمنى سعادته للاجتماع كل النجاح في أعماله .

(يرد نص كلمة سعادة الدكتور أكين ازميرلي اوغلو في المرفق رقم ٣).

٨- تلا سعادة السفير نابيكا دياللو، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة معالي الأمين العام للمنظمة الدكتور عزالدين العراقي، التي أعرب فيها عن امتنانه لفخامة الرئيس سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، ولحكومة الجمهورية التركية لما يبديانه من اهتمام متواصل والتزام ثابت بتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء. وأهاب معالي الامين العام بالدول الاعضاء أن تعزز تعاونها وأن تسعى لتحقيق التكامل بين اقتصاداتها بما يكفل الاسراع بالتنمية وتفادي المزيد من التهميش في مواجهة الوضع العالمي الاقتصادي الجديد الذي يتسم بالعولمة وبظهور الكيانات الاقتصادية الكبرى. كما تمنى معالي الأمين العام للاجتماع النجاح الكامل في أعماله.

(يرد نص رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي في المرفق رقم ٤).

٩- ثم ألقى رؤساء وفود دولة الكويت، وجمهورية إندونيسيا، وبوركينا فاسو، وجمهورية باكستان الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، والجمهورية التركية كلمات أعربوا فيها، بوجه عام، عن شكرهم وتقديرهم للحكومة التركية لما اعدته من ترتيبات ممتازة لعقد هذا الاجتماع. وأشاروا في كلماتهم إلى الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والحواجز غير الجمركية التي تضعها البلدان المتقدمة أمام التجارة الخارجية للبلدان النامية. وشدد رؤساء الوفود على اهمية مايشهده المناخ السياسي والاقتصادي في العالم من تغيرات حاسمة، مؤكدين الضرورة الملحة لتعزيز التضامن فيما بين الدول الاعضاء والبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينها انطلاقا من مشروعات ملموسة وواقعية.

<u>جلسات العمل</u>

١٠- ترأس جلسات العمل سعادة الدكتور أكين إزميرلي أوغلو وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.

١١- بعد أن اعتمد الاجتماع جدول الأعمال، جرى تشكيل لجنة صياغة مفتوحة العضوية برئاسة المقرر سعاده السفير كرامة الله خان غوري رئيس وفد جمهورية باكستان الاسلامية.

(يرد نص جدول الأعمال كما أقرته اللجنة في المرفق رقم ٥)

تقرير مرجعي من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

١٢- لدى مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال، عرض سعادة السفير نابيكا دياللو، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي، التقرير المرجعي المقدم من الأمانة العامة. ثم تولى سعادة السفير مطهر حسين، مدير الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، تلخيص التقرير مسلطا الضوء على ما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي اتخذتها الكومسيك بشأن البنود المدرجة على جدول الاعمال.

١٣- وأخذت اللجنة علما بالتقرير المرجعي المقدم من الأمانة العامة، وأعربت عن شكرها لاعداده.

١٤- أكدت اللجنة أهمية تنفيذ الاتفاقيات والنظم الأساسية القائمة في مجال التعاون الاقتصادي. وجددت في هذا السياق، دعوتها للدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقيات إلى المبادرة بذلك.

١٥- وعلى حين أكدت اللجنة الأهمية الحاسمة لمشاركة القطاع الخاص مشاركة فعالة في التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، دعت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى اشراك القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

كذلك أكدت اللجنة، انطلاقاً من القرار الصادر عن الدورة الخامسة عشرة للكومسيك (القرار رقم ١، الفقرة ٤١)، أهمية التنفيذ الفعال لآلية المتابعة بغية إجراء تقييم للتوصيات الصادرة عن اجتماعات ممثلي القطاع الخاص، ودعت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إلى مواصلة جهودها في هذا السبيل.

١٦- أعربت اللجنة عن شكرها وتقديرها لحكومة جمهورية الكاميرون لاستضافة الاجتماع السادس لممثلي القطاع الخاص، كما أعربت عن شكرها وتقديرها للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة على تنظيم هذا الاجتماع بمؤازرة من البنك الإسلامي للتنمية، وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة بالكاميرون ، وغرفة التجارة والصناعة والتعدين بالكاميرون، في ياوندي في الفترة ٤-٦ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٩. كما أحاطت اللجنة علماً بأن الاجتماع السابع لممثلي القطاع الخاص، سوف تعقده الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة القطرية في الدوحة، بدولة قطر، خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠. وقد ناشدت اللجنة الدول الأعضاء، بأن تبادر بالاشتراك في المعرض التجاري الإسلامي الثامن، والاجتماع السابع للقطاع الخاص.

١٧- أحاطت اللجنة علما، مع التقدير، بأن المعرض التجاري الإسلامي الثامن، سوف يقام في الدوحة خلال الفترة من ١٥-٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، حيث ستنظمه دولة قطر والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمؤازرة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية. وناشدت اللجنة الدول الأعضاء المشاركة في المعرض التجاري الإسلامي الثامن.
(يرد نص التقرير المرجعي المقدم من الأمانة العامة في المرفق رقم ٦).

<u>استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.</u>

١٨- لدى مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال، قدم سعادة السفير دياللو، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تقريراً عن تنفيذ خطة العمل. ثم قام السفير مطهر حسين، مدير الشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بعرض التقرير. فاستعرض سعادته الوضع الحالي للاجتماعات القطاعية لأفرقة الخبراء التي عقدت بغرض تنفيذ خطة العمل، وقام بشرح أسباب بطء التقدم في هذا الخصوص، ووسائل العلاج الممكنة.

١٩- عملاً بتوجيهات الدورة الخامسة عشرة للكومسيك، ناقشت لجنة المتابعة السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وقررت أن ترفع التوصيات التالية إلى الكومسيك للنظر فيها أثناء دورتها السادسة عشر:

أولاً: من أجل إيجاد الرغبة لدى الدول الأعضاء في المشاركة في أي مشروع مشترك، لا بد من التركيز على المشاريع التي تهم مجموعة من الدول الأعضاء. فصورة المشروع يجب أن تركز على هذا الجانب من المشاريع المقترحة وخاصة توضيح الفوائد التي يمكن أن تجنيها بلدان المنطقة أو مجموعة من الدول الأعضاء.

ثانياً: إن الطريقة المتبعة في اقتراح المشاريع من إحدى الدول الأعضاء وتعميم ذلك من أجل حصر الدول الأعضاء المهتمة بالأمر، قد أثبتت عدم فعاليتها، والبديل لذلك هو أن يتأكد البلد المقدم للمشروع من اهتمام مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء بالمشروع وإجراء مشاورات مبدئية معها حوله قبل وبعد طرح فكرة المشروع في اجتماع فريق الخبراء. فهذه الطريقة يمكن أن تكون فرص نجاحها أكثر من سابقتها.

ثالثاً: يجب الاستفادة إلى أقصى حد ممكن، في إعداد المشروعات المقترحة بصورة اختصاصية وفنية سليمة من التسهيلات والخبرات المتوفرة لدى منظومة المؤتمر الإسلامي بشكل عام، والمتوفرة بوجه خاص لدى البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمعهد الإسلامي للتكنولوجيا، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة. كذلك يتعين إجراء دراسة جادة لإمكانية إقامة ارتباط بين اعداد وتنفيذ مقترحات المشاريع وبين الاستفادة بالموارد والتسهيلات المتوفرة لدى المؤسسات ذات العلاقة مثل البنك الإسلامي للتنمية.

رابعاً: يجب البحث في السبل الكفيلة بالاستفادة من خبرة البنك الإسلامي للتنمية في الحالات المناسبة من أجل تكوين اتحاد يضم المؤسسات المناسبة داخل وخارج إطار منظمة المؤتمر الإسلامي سعياً لتمويل المشاريع المشتركة ضمن خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.

خامساً: نظراً للدور المحوري الذي ينهض به القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، تؤكد اللجنة أهمية اشراك القطاع الخاص، وتدعو الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن تنهض بهذه المهمة من خلال الاجتماعات التي تعقدها لممثلي القطاع الخاص.

٢٠- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء، التي عرضت استضافة اجتماعات قطاعية لأفرقة الخبراء، العمل على عقد هذه الاجتماعات في أقرب وقت، وجددت مناشدتها للدول الأعضاء لاستضافة اجتماعات مماثلة بشأن القطاعات المتبقية من خطة العمل.

٢١- أوصت اللجنة الكومسيك بتجديد مناشدتها للدول الأعضاء، التي تقدمت بمقترحات بمشاريع، التعجيل بتشكيل لجان المشاريع على النحو المبين في خطة العمل، بغرض تنفيذ المشاريع التي اقترحت أثناء الاجتماعات القطاعية لأفرقة الخبراء.

(يرد تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ خطة العمل في المرفق رقم ٧)

تقرير البنك الإسلامي للتنمية بشأن التوسع في التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في القرن الحادي والعشرين.

٢٢- لدى مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال، إعمالاً لقرارات الكومسيك، ومؤتمر القمة الإسلامية الثامن، والمؤتمر الإسلامي الخامس والعشرين لوزراء الخارجية، بخصوص وثيقة البنك الإسلامي للتنمية عن إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين، قام ممثل البنك الإسلامي للتنمية بإبلاغ الاجتماع بالخطوات العملية التي اتخذها البنك لتحقيق الأهداف الكمية والكيفية لتوسيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٣- نوهت اللجنة بالخطوات التي اتخذها البنك الإسلامي للتنمية، وبما وضعه من خطط تنفيذية وخطط عمل لتدبير الموارد المطلوبة، حيث قام برصد مليار دولار من موارده الخاصة، بغية رفع معدل التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من مستواه الحالي وهو ١٠% إلى ١٣%. كما أهابت اللجنة بالمؤسسات الإسلامية الأخرى، وبالدول الأعضاء، أن تتخذ الخطوات الضرورية لتشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما حثت اللجنة الدول الأعضاء على الانضمام إلى برنامج تمويل الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وغيرها من البرامج الرامية لتوسيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(يرد تقرير البنك الإسلامي للتنمية بشأن توسيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في المرفق رقم ٨).

مسائل متعلقة بمنظمة التجارة العالمية

٢٤- لدى مناقشة البند ٦ من جدول الأعمال قدم ممثل البنك الإسلامي للتنمية تقريراً بشأن اجتماعات منظمة التجارة العالمية والقضايا المتصلة بها. كما أخذت اللجنة علماً بالتقارير التي وزعها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن الموضوع نفسه.

٢٥- نظر الاجتماع في التقرير المقدم من البنك الإسلامي للتنمية بشأن المساعدة الفنية التي قدمها إلى الدول الأعضاء فيما يختص بعلاقاتها بمنظمة التجارة العالمية، والذي يتناول:

أ - اجتماعات التشاور التي تعقد قبيل الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وفي أثنائها وفي أعقابها.

ب- الإعداد للمفاوضات التجارية المقبلة متعددة الأطراف .

ج - نشاطات المساعدة الفنية بما فيها الحلقات الدراسية وحلقات العمل.

د- الدورات التدريبية في مجال السياسات التجارية

هـ - المساعدات الفنية المقدمة إلى دول بذاتها

٢٦- أخذت اللجنة علما، مع التقدير، بتقرير المتابعة المقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

٢٧- أكدت اللجنة مجددا أهمية المشاورات التي تعقد بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قبيل الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية لتمكينها من تنسيق مواقفها إزاء شتى القضايا المندرجة في اختصاصات منظمة التجارة العالمية، كما حثت اللجنة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية على الاستمرار في تقديم المساعدات إلى الدول الأعضاء في هذا الشأن.

(يرد نص الأوراق المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في المرفقين ٩ و ١٠ على الترتيب).

الاعداد لتبادل وجهات النظر حول "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرر الاقتصادي

٢٨- لدى مناقشة البند ٧ من جدول الأعمال، قدم ممثل مكتب تنسيق الكومسيك استعراضا موجزا حول الاعداد لتبادل وجهات النظر بشأن موضوع "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحور الاقتصادي" المزمع مناقشته اثناء الدورة السادسة عشرة للكومسيك.

٢٩- أعربت اللجنة عن شكرها وتقديرها لحكومة الامارات العربية المتحدة لاستضافة مؤتمر دولي حول "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرر الاقتصادي" المقرر عقده يومي ٢١-٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٠ في أبو ظبي ، كما أعربت عن شكرها وتقديرها لمركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية لتنظيم هذا المؤتمر بمؤازرة من البنك الإسلامي للتنمية.

٣٠- أوصت اللجنة بدعوة المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات دولية أخرى، وخبراء يتمتعون بمكانة دولية إلى تقديم أبحاث حول هذا الموضوع.

٣١- طلبت اللجنة من الأمانة العامة اتخاذ الترتيبات اللازمة، بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك وغيره من المؤسسات المعنية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي، ضمانا لإجراء تبادل وجهات النظر بشأن الموضوع على نحو فعال ومتعمق. كما حثت اللجنة الدول الاعضاء الراغبة في تقديم تقارير قطرية حول الموضوع أن تقدمها بلغات العمل الثلاث الى الامانة العامة .

٣٢- جددت اللجنة مقترحاتها السابقة بشأن الموضوعات التي يمكن أن يدور حولها تبادل الآراء في الدورات المقبلة للكومسيك، وهذه المقترحات هي:

- إصلاح النظام النقدي والمالي العالمي وآثاره على الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- تخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء.
- دعم استثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء ودور البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال.
- آثار الحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية للدول الأعضاء.
- المساعدات الخارجية وأقل الدول الأعضاء نمواً.
- أثر التجارة الالكترونية.

ورأت اللجنة أنه يمكن طرح مزيد من المقترحات أثناء الدورة السادسة عشرة للكومسيك.

مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للكومسيك

٣٣- لدى مناقشة البند ٨ من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للكومسيك المقرر عقدها في المدة من ٢٣ إلى ٢٦ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٠ في اسطنبول، وقررت عرضه على الدورة السادسة عشرة للكومسيك.

(يرد في المرفق رقم ١١ نص مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للكومسيك بالصيغة التي أقرتها اللجنة).

الجلسة الختامية

٣٤- في الجلسة الختامية التي رأسها سعادة السفير عمر دياوارا سفير بوركينا فاسو بالرياض ورئيس وفدها إلى الاجتماع، اعتمدت اللجنة التقرير مع مرفقاته، وطلبت من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي توزيع التقرير على الدول الاعضاء ورفعه الى الكومسيك في دورتها السادسة عشرة.

٣٥- اقترح سعادة السفير عمر دياوارا، ارسال برقية شكر الى فخامة الرئيس سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك . ووافقت اللجنة بالاجماع على هذا الاقتراح.

٣٦- ألقى سعادة الدكتور ماهر الكرد، نائب وزير الاقتصاد والتجارة ورئيس وفد دولة فلسطين، كلمة باسم المندوبين أعرب فيها عن صادق شكره لتركيا حكومة وشعبا على ماحظيت به الوفود من حسن الضيافة وكرم الوفادة خلال اقامتها باسطنبول. كما ازجى معاليه الشكر لرئيس الاجتماع ولمعاونيه على الترتيبات الممتازة التي أعدوها للاجتماع.

٣٧- أعرب سعادة السفير عمر دياوارا في كلمته الختامية ، عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية التركية وحكومتها على قيادتها الحكيمة والترتيبات الممتازة التي أعدتها الاجتماع، كما أعرب عن شكره للمندوبين علىمساهماتهم القيمة وعلى ما أبدوه من تعاون. كما شكر سعادته الأمانة العامة والمؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها على ما أسدته من إسهامات قيمة. واعرب عن ثقته في ان التوصيات التي طرحت في ختام المداولات سوف تؤدي الى تعزيز فعالية الكومسيك وفتح ابواب جديدة لتوثيق وشائج التعاون بين الدول الاعضاء . واختتم سعادته كلمته متمنيا للمندوبين سلامة العودة الى بلدانهم.

(يرد في المرفق رقم ١٢ نص الكلمة الختامية لسعادة السفير عمر دياوارا).

==========

=======

المـــرفـقـــــــات

قائمة المشاركين

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

الاصل : بالانجليزية

قائمة المشاركين في الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/ آيار ٢٠٠٠)

A. MEMBER STATES OF THE OIC

BURKINA FASO

- H.E. Oumar DIAWARA
  Ambassador of Burkina Faso in Riyadh

- Mr. Amıdou TOURE
  Counsellor, Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF INDONESIA

- H.E. Jacky D. WAHYU
  Ambassador of Indonesia in Ankara

- Mr. Febrian Alphyanto RUDDYARD
  Government Official, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. Yana RUDIYANA
  Government Official, Ministry of Foreign Affairs

- Ms. Niniek K. Naryatie SISWOJO
  First Secretary,
  Embassy of Republic of Indonesia in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Mr. Ali Reza EGHLIM
  Counselor, Department for International Economic and Specialized Agencies Affairs,Ministry of Foreign Affairs

STATE OF KUWAIT

- Mr.Ishaq ABDULKARIM
  Director of International Economic Department, Ministry of Finance

- Mr. Mishal Menwer AL-ARDHI
  Head of the OIC Affairs Division, Ministry of Finance

- Mr. Saad Mahammad AL-RASHIDI
  Economic Researcher, Ministry of Finance

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- H.E. Karamatullah Khan GHORI
  Ambassador to Turkey

- Mr. Sohail Ittehad HUSSAIN
  Minister, Embassy of Pakistan in Ankara

- Mr. Rızwan Saeed SHEIKH
  Vice Counsol in İstanbul

STATE OF PALESTINE

- H.E. Dr. Maher EL-KURD
  Economic Advisor for the President, Deputy Minister for the Economy and Trade

- Mr. Abdel Karim HATIP
  Embassy of Palestine

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. Abdullah Al- Wahab AL-NAFISAH
  Director of Arab and Islamic Countries' Affaires Department,
  Ministry of Trade and Commerce

- Mr. Mohamad Bin Abdullah Al-Gamdi
  First Secretary, Department of Economic Affaires,
  Ministry of Foreign Affaires

- Mr. Dakhıl Abdullah EL- DAKHIL
  Economic Consultant, Ministry of Finance

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- Dr. Mohamed KOUDAYMI
  Counsul General in Istanbul

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. Dr. Akın İZMİRLİOĞLU
  Undersecretary of State Planning Organization

- Mr. Oğuz ÖZBİLGİN
  Assistant Secretary General,
  President's Office

- Mr. Arif UĞUR
  Chief Adviser of the President

- Mr. Uğur DOĞAN
  Head of Department,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. Özcan KUTAY
  Head of Department,
  Ministry of Industry and Trade

- Mr. Koray AKGÜLOĞLU
  Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. Hasan DEMİRCİ
  Expert, Union of Chambers of Commerce Industry and
  Commodity Exchange of Turkey

- Mr. Murat Kepir
  Small and Medium Industrial Development Organisation

B. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H.E. Thierno Nabika DIALLO
  Assistant Secretary General

- H.E. Ambassador Motahar HOSSAIN
  Director of Economic Affairs

C. OIC ORGANS AND INSTITUTIONS

STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)

- H.E. Ambassador Erdinç ERDÜN
  Director General

- Dr. Abdelrahman ZEINEL ABDIN
  Assistant Director General

ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. El Hassane HZAINE
  Director of Study and Trainning Department

- Mr. Ahmed MERNISSI
  Department of Finance and Administration

ISLAMIC INSTITUTE OF TECHNOLOGY (IIT)

- Prof. Dr. Fazlı ILAHI
  Head of MCE Department

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- Mr. Abdul Aziz AL-KELAIBI
  Director, Cooperation Office

- Dr. Mukhtar HAMOUR
  Deputy Director, Economic Policy and Strategic Planning Department

- Mr. Ahmed A. Abdul WAISE
  Operation Officer, Cooperation Office

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- Ms. Attiya Nawazish ALİ
  Manager, Trade Promotion

ORGANIZATION OF ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- H.E. Dr. Abdullatif A. SULTAN
  Secretary General

D. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

DEVELOPING EIGHT (D – 8)

- H.E. Ayhan KAMEL
  Executive Director

- Ms. Sunay DİZDAR
  First Secretary, Assistant to Executive Director

E. COMCEC COORDINATION OFFICE

General Directorate of Foreign Economic Relations,
State Planning Organization of the Republic of Turkey

- Mr. Celal ARMANGİL
  Director General

- Mr. Mustafa ŞİRİN
  Head of Department

- Ms. Pakize ÖZKAN
  Executive Secretary

- Ms. Bige HAMURDAN
  Executive Secretary

- Mr. Ferruh TIĞLI
  Expert, Coordinator for Documentation

- Mr. Ebubekir MEMİŞ
  Expert, Coordinator for Documentation

- Mr. Yakup KARACA
  Expert, Drafting

- Mr. Fatih ÜNLÜ
  Expert, Drafting

- Mr. Orhan ÖZTAŞKIN
  Expert, Protocol and Press Relations

- Ms. Saime ŞAHİN
  Expert, List of Participants

- Mr. Kemal ARSLAN
  Expert, Computer Service

F. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION

- Mr. Ali AYVA
  Head of Department

- Ms. Mükerrem ÖZKILIÇ
  Head of Section

- Mr. Adnan DİNGİL
  Deputy Head of Section

- Mr. Yaşar GÜLSOY
  Expert

- Mr. Mevlüt YAŞAR
  Expert

- Mr. Tayfur YÜKSEL
  Officer

- Mr. Cafer ERDOĞAN
  Officer

- Mr. Seyit AMBARKÜTÜK
  Technician

رسالة فخامة الرئيس سليمان ديميريل
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩ مايو/آيار ٢٠٠٠)

الأصل: باللغة التركية

رسالة صاحب الفخامة سليمان ديميريل،
رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكومسيك.

الاجتماع السادس عشر للجنة
المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول ٩ مايو/ آيار ٢٠٠٠م)

السيد الرئيس
أعضاء لجنة المتابعة الموقرين
المندوبون الكرام

يطيب لي أن أرحب بكم مرة أخرى في تركيا بمناسبة الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة.

وهذه هي المرة الأخيرة التي أخاطبكم فيها كرئيس للكومسيك، لأن فترة ولايتي كرئيس لجمهورية تركيا تنتهي في الأسبوع القادم.

وأود أن أعرب لكم جميعاً عن خالص الشكر على ما أبديتموه نحوى من تعاون ومساندة وتفهم أثناء عملي كرئيس للكومسيك منذ ١٩٩٣.

وخلال السنوات السبع التي أمضيتها رئيسا للكومسيك، سعت منظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك إلى التواؤم مع التغييرات الجذرية والاستراتيجية الجارية في العالم الآن.

وبعد نهاية الحرب الباردة، فإن مطالب انتهاج الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، التي اكتسبت وزنا متزايداً، كانت بمثابة قوة دافعة جديدة لجهود التنمية والتعاون الإقليمي. ولقد تمخض التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات عن زيادة غير مسبوقة في حركات رؤوس

الأموال وعولمة سريعة للانتاج والاستهلاك ، واكتساب جهود التقدم والتنمية علـــى الصعيـد الوطني لطابع دولي.

لقد تزايد الاهتمام العام بمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتوازي مع الزيادة في عدد الأعضـــاء والمراقبين بالمنظمة، كما عملت الاستراتيجية وخطـــة العمـــل الجديدتيـــن، اللتيـــن أعدتـــهما الكومسيك، على توجيه التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء للمستجدات العالمية.

إن مبادئ التعاون القائم على مبدأ المشاركة الطوعية لعدد محدود مـــن الـــدول الأعضـــاء، وإشراك القطاع الخاص في أنشطة التعاون ، وهي المبادئ التي تضمنتها الاستراتيجية وخطـــة العمل الجديدتين؛ قد هيأت أساساً سليما للتعاون الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فإن الاجتماعات التي عُقدت لتبـــادل الآراء أثنـــاء الـــدورات الســـنوية للكومسيك، قد هيأت فرصة فريدة لإدراج التطورات الاقتصادية العالمية الهامة علـــى جـــدول أعمال الكومسيك.

إن هذه الأنشطة جميعها، إلى جانب جهودكم في الفترة القادمة، سوف تسهم إسهاماً عظيمـــاً في إرساء التعاون الاقتصادي للدول الأعضاء على أسس أكثر واقعية.

وفي اعتقادي، أنه يتعين على منظمة المؤتمر الإسلامي – ثاني أكبر منظمـــة بعـــد الأمـــم المتحدة – وعلى الكومسيك، زيادة جهودهما لاكتساب ثقل أكبر في القضايـــا المدرجـــة علـــى جدول أعمال المجتمع الدولي، فهذا هو السبيل لكي يكتسب عملهما مزيدا من الكفاءة والفعالية.

وختاماً، أود الإعراب مجدداً عن بالغ شكري على إسهامكم القيم فـــي أعمـــال الكومســـيك، متمنياً لكم كل النجاح في عملكم.

سليمان ديميريل
رئيس الجمهورية التركية
ورئيس الكومسيك

الكلمة الافتتاحية

لسعادة الدكتور أكين إزميرلي أوغلو

وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية

بالجمهورية التركية

ورئيس الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(اسطنبول، ٩ مايو/آيار ٢٠٠٠)

الكلمة الافتتاحية

لسعادة الدكتور أكين إزميرلي اوغلو

وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية

بالجمهورية التركية

ورئيس الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(اسطنبول، ٩ مايو/ آيار ٢٠٠٠)

أعضاء لجنة المتابعة الموقرين

السيد الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي

المندوبون الموقرون

يطيب لي ان أعرب، باسم الحكومة التركية ، عن ترحيبنا بكم جميعا في اسطنبول في مناسبة انعقاد الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة .

وكما جرت العادة، فسوف نستعرض في هذا الاجتماع مواضيع ومشاريع التعاون المدرجة على جدول أعمال الكومسيك، بحيث نتوصل إلى طرح التوصيات اللازمة في ختام الأيام الثلاثة التي يستغرقها الاجتماع. ولا يخالجني شك في أن هذا الاجتماع سوف يكلل بالنجاح بفضل ما تقدمونه من إسهامات وما تبدونه من تفهم.

المندوبون الموقرون

الضيوف الأعزاء

إننا نشهد هذه الأيام، ونحن نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، عصراً جديداً تشكّل فيه العولمة، وقد أصبحت حقيقة واقعة لا معدى عنها، ملامح النموذج الذي سيسود الاقتصاد العالمي في المستقبل. فالعالم يسير الآن بخطوات حثيثة نحو سوق واحد، الأمر الذي يقرّب بين شعوب العالم وبلدانه على نحو لم يحدث في أي وقت مضي.

وفي موازاة هذه العملية، تزايدت أهمية التعاون الإقليمي تزايد بالغاً. ذلك أن تنمية التعاون الإقليمي هي نتيجة منطقية لعملية العولمة. ويهمني، في هذا المقام، أن أشدد على الأهمية المتزايدة التي يكتسبها التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين بلداننا.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أنشئت منذ أكثر من ثلاثين عاماً، تضم في عضويتها ٥٦ بلداً موزعة على مساحة جغرافية شاسعة في قارات آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا الجنوبية، كما تتوافر لها الهياكل والآليات المؤسسية اللازمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

على أنه يصعب، برغم هذا كله، القول بأن الوضع الحالي للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين بلداننا يبعث على الرضا. فحجم المبادلات التجارية بين بلداننا يبلغ بالكاد ١٠% من الحجم الإجمالي لتجارتها الخارجية. ومن هنا، يتعين علينا، سعياً إلى تحقيق مزيد من الرخاء لشعوبنا، أن نبحث عن سبل أكثر فعالية للإفادة من الإمكانيات القائمة والوصول بحجم تجارتنا البينية إلى ٣٠%.

وفي اعتقادي أن تنمية التبادل التجاري بين بلداننا، يقتضي أن تقوم حكوماتنا – من ناحية – بوضع البرامج الهيكلية اللازمة لتنويع تجارتها الخارجية، وأن تتخذ – من ناحية أخرى – تدابير لحفز وتشجيع التجارة والاستثمارات الإقليمية.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على أهمية متابعة التطورات التي تجرى في نظام منظمة التجارة العالمية عن كثب، ومواصلة التعاون الذي بدأ بين بلداننا في هذا المضمار.

كذلك أود، في هذا المقام، أن أتوجه بالشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية سواء لما يقوم به من عمل لزيادة التجارة بين بلداننا، أو لما يقدمه من مساعدة تقنية لبلداننا الأعضاء الراغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ولا شك مواصلة البنك لأنشطته في هذا المضمار وتوسيعه لها سوف يسهمان مساهمة كبيرة في تطوير التعاون بين بلداننا.

المندوبون الموقرون

الضيوف الأعزاء

إن استراتيجية التعاون الاقتصادي وخطة العمل اللتين أعدتهما الكومسيك، هما نتاج الجهود التي بُذلت لإعادة النظر في أسس التعاون بين الدول الأعضاء انطلاقا من منهج وفهم يتسقان مع التطورات العالمية. وعلى هذا النحو، شكلت الاستراتيجية وخطة العمل تقدماً رئيسياً في هذا السبيل.

ومع ذلك، لا بد لي أن أشير إلى أن تنفيذ مشاريع التعاون الواردة بخطة العمل لم يسفر بعد عن نتائج مُرضية.

وإنني على ثقة أن لجنتنا سوف تقدم، آخذة بعين الاعتبار النقاط التي تضمنها تقرير الأمانة العامة حول هذه القضية، توصيات مفيدة فيما يتصل بالمشكلات التي تعترض تنفيذ خطة العمل. ومن شأن هذه التوصيات الهادفة إلى حل المشكلات أن تسهم إسهاماً له شأنه في أعمال القمة الإسلامية التاسعة المزمع عقدها في نوفمبر/ تشرين الثاني من الدوحة، حيث ستحتل القضايا الاقتصادية مكان الصدارة في جدول الأعمال.

الضيوف الكرام

المندوبون الموقرون

إن عالمنا يشهد الآن تقدماً تكنولوجيا متسارعا. ومن الملاحظ أن توجهات البحث والتطوير، واستخدام التكنولوجيا، ونشر المعلومات، وقيام مجتمع المعلومات، تكتسب باطراد مزيدا من الثقل في البلدان المتقدمة. والأمر المؤكد أن التطورات الجارية في تكنولوجيا المعلومات تخلق تفاوتات خطيرة بين الشعوب والبلدان، وأن البلدان غير القادرة على مواكبة خطى هذا التقدم سوف تتعرض لمزيد من التخلف في السباق من أجل التنمية.

وإذا كانت التجارة الدولية تمثل أهم جوانب الاقتصاد العالمي الجديد، فقد أدى تكامل الأسواق، الذي تحقق نتيجة للابتكارات التكنولوجية في مجال الاتصالات في المقام الأول؛ إلى تغيير أساليب التجارة في العالم.

وأود أن أؤكد، في هذا الصدد، أهمية الإفادة من جلسات تبادل وجهات النظر أثناء دورات الكومسيك حول القضايا الاقتصادية التي تؤثر على بلداننا، باعتبارها فرصة هامة في مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية سريعة التغير.

وفي اعتقادي إن اختيار موضوع "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرر الاقتصادي" لتبادل وجهات النظر خلال الدورة التالية للكومسيك هو بالتأكيد اختيار صائب تماماً.

وفي يقيني أن تبادل الأفكار حول هذا الموضوع، سوف يسهم إسهاماً له شأنه في التعرف على السبل والوسائل الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تلعب دوراً كبيراً في مجال الإنتاج والعمالة، كما سيثري خبرتنا بالسياسات الاقتصادية الواجب تنفيذها في هذا المجال.

المندوبون الموقرون

الإخوة الأعزاء

إننا حين نأخذ بعين الاعتبار، الثروات الطبيعية الهائلة، والإمكانات السكانية الكبيرة، والتقاليد العريقة للعالم الإسلامي – لا يساورنا شك في أن الدول الأعضاء سوف تجنى مكاسب جمة، عن طريق المشاركة في عملية العولمة وتحقيق الشفافية في نظمها التجارية.

إن علينا أن نعمل من أجل تحقيق توسع مطرد في التجارة والاستثمارات الإقليمية، ذلك أن الإبقاء على الحواجز الحمائية والانعزال سوف يكون عقبة أمام اندماج الدول الأعضاء في الأسواق العالمية.

وفي اعتقادي أن ما يتخذ من خطوات صوب تحرير النظم التجارية من شأنه زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولهذا فإنني أرى أن المهمة الرئيسية للكومسيك تتمثل في إيلاء الأولوية لإزالة الحواجز التجارية، والأخذ باقتصاد السوق الحر، وتشجيع القطاع الخاص وتعزيزه في المنطقة.

وتركيا – إذ تواجه عملية التحول التاريخي هذه – تعمل جاهدة على تقوية وتنويع علاقاتها مع العالم الخارجي. وللعالم الإسلامي – الذي ترتبط به تاريخياً وروحياً وثقافياً – مكان الصدارة في جهودنا هذه.

وسوف تواصل تركيا – بالتضافر مع الدول الأعضاء الشقيقة – بذل كل ما في وسعها من جهود تحقيق المزيد من النجاح لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللكومسيك.

وختاماً، أود مرة أخرى، أن أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب، متمنياً لكم النجاح الكامل فيما تضطلعون به من أعمال.

مع جزيل الشكر.

رسالة معالي الدكتور عزالدين العراقي
الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩ مايو/آيار ٢٠٠٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنــه لمــن دواعي سروري البالغ أن أنقل إليكم تحياتي الصادقة وأن أعرب لكم جميعاً عــن خــالص مشــاعر المــودة بعد وصولكم من كل حدب وصوب للمشاركة في أشغال هذا الاجــتماع الهــام للجــنة المتابعة المنبثقة عن ***الكومسيك*** . كما أود أن أعرب عن خالص شــكري وتقديــري لحكومــة الجمهوريــة التركية على استضافتها هذا الاجتماع وعلى حسن الوفادة وكرم الضيافة التي أحاطت بها كافة المندوبين.

ويــنعقد اجــتماع هذه السنة ، عرضيا ، قبيل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لوزراء الخارجيــة ، كمــا يعــد أول اجتماع يتم عقده خلال الألفية الجديدة برعاية ***الكومسيك*** . واســتناداً إلى الصــلاحات المخولــة لهذا الاجتماع وإلى جدول أعماله فإنني واثق بأن أشغاله ستسفر عن نتائج قيمة بالنسبة للمؤتمر الإسلامي المقبل لوزراء الخارجية، هذا فضلاً عن أن مــا سيتمخض عنه من نتائج إيجابية سيسهم بشكل كبير في إنجاح الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

وطــبقاً للصلاحيات المخولة للجنة المتابعة فإن عملها لن يقتصر على استعراض ما تم إحــرازه من تقدم في تنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة للــتعاون الاقتصــادي والتجاري ، بل ستنكب في الوقت ذاته على إعداد جدول أعمال الدورة القادمــة ***للكومسيك*** . إن الأهمية الخاصة التي تكتسيها مداولات دورة لجنة المتابعة لهذه الســنة تكمــن بموجــب المسؤولية التي ناطتها بها الدورة الخامسة عشرة ***للكومسيك*** ، في كونهــا ستدرس عن كثب جميع العوامل المرتبطة ببطء عملية تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإســلامي وتقترح التدابير الناجعة لتقويم الوضع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة البالغة

الأهميـــة قـــد تـــم التداول بشأنها بشكل مفصل خلال الدورتين الأخيرتين للجنة الدائمة. ومن دواعـــي ارتيـــاحي كذلـــك أن الأمانة العامة ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية قد درجـــت عـــلى تقديـــم إسهاماتها المفيدة لتعزيز المداولات بهذا الشأن. ولي اليقين أن لجنة المتابعة مجهزة تجهيزاً كاملاً ومهيأة للاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة.

إن ثمـــة مجـــالاً آخر يقتضي القيام بعمل جريء ، ألاّ وهو تعزيز التجارة بين بلدان مـــنظمة المؤتمر الإسلامي التي مازالت في مستوياتها الدنيا . لقد دارت الكثير من المداولات فـــي مختـــلف منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي على مدى سنوات عدة تناولت أهمية التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

إلاّ أنـــه لا مفر من الاقرار بأنه لم يتم تحقيق نتائج عملية ملموسة يتوقف عليها توسيع نطاق التعاون المنشود بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقـــد آن الأوان للـــتعاطي بشجاعة مع المسألة وبلورة تدابير جوهرية بعيدة المدى مثل تخفيـــض الرسوم وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وضمان حرية تنقل الأيدي العامة ورؤوس الأموال بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وكذا توفير المعاملة التفضيلية للمنتوجات فيمـــا بيـــن الدول الأعضاء. ولا بد من القيام بهذه الخطوات على نحو شامل من أجل تحديد المعيقـــات الـــتي تحول دون تحقيق تفاعل اقتصادي متين بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحفيز مزيد من الإرادة السياسية اللازمة لهذا الغرض.

وممـــا يـــبعث عـــلى الإرتياح البالغ أن العديد من الاتفاقيات والأنظمة الأساسية قد تم إعدادها واعتمادها برعاية ***الكومسيك*** خلال العقدين الماضيين ، لكن الحقيقة المؤسفة تتمثل فـــي كون القلة القليلة من الاتفاقيات والأنظمة المذكورة وحدها التي دخلت حيّز التنفيذ ، وذلك بســـبب عـــدم اكـــتمال العدد اللازم للموقعين والمصادقين عليها. لذا لا بد من تصحيح هذا الوضـــع جديـــاً باعتباره الركيزة القانونية الأساسية للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقـــد كـــان إنشـــاء الغـــرفة الإســـلامية للـــتجارة والصناعة واشراكها ضمن أنشطة ***الكومسيك*** خطـــوة مهمـــة لتعزيز الجهود الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء ، ثم إن انشاء المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، الذي تم

مؤخـــراً ، يعـــد خطوة في وقتها المناسب ، إلاّ أن الأمر يقتضي القيام بعمل ابتكاري عاجل عـــلى مســـتوى لجـــنة المـــتابعة، وذلك من أجل إقامة نوع من الإرتباط الوظيفي الفعال بين نشاطات ***الكومسيك*** والقطاع الخاص.

ولـــي اليقيـــن أن لجـــنة المـــتابعة ســـتتولى ، أثناء تداول البنود المدرجة على جدول أعمالهـــا ، ومعالجـــة هذه القضايا وغيرها من القضايا الكثيرة ذات الصلة ، بالكيفية اللائقة ، وإنني واثق أيضاً من أن جودة مداولتها ستسهم إسهاماً كبيراً في إنجاح أعمال هذا الاجتماع.

وأتمنى للاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن ***الكومسيك*** كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جـــدول أعـــمـــال

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

الأصل: بالانجليزية

جدول أعمال الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الاسلامي
اسطنبول، ٩- ١١ مايو/آيار ٢٠٠٠

١- الجلسة الافتتاحية

- كلمة رئيس لجنة المتابعة
- كلمة الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي
- كلمات رؤساء الوفود

٢- اقرار جدول الاعمال

٣- تقرير مرجعي من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

٤- استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

٥ – تقرير من البنك الاسلامي للتنمية بشأن توسيع التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في القرن الحادي والعشرين

٦- المسائل ذات العلاقة بنشاطات منظمة التجارة العالمية

٧- الاعداد لجلسة تبادل وجهات النظر حول موضوع" دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرر الاقتصادي" المزمع تنظيمها خلال الدورة السادسة عشرة للكومسيك

٨- مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للكومسيك

٩- ما يستجد من اعمال

١٠- اعتماد التقرير

١١- اختتام الاجتماع

تقرير مرجعي

مقدم من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

تقرير أساسي

مقدم من

الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

إلى

الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن كومسيك

اسطنبول – الجمهورية تركيا

9 – 11 مايو 2000م

مقدمة

منذ أن تقرر في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عقد بمدينة لاهور في جمهورية باكستان الإسلامية في عام 1974م إضافة جانب اقتصادي لنشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي ، فقد اتخذت مبادرات عديدة بغية دفع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء . كما عقد عدد من الاجتماعات الوزارية بشأن مختلف القطاعات ، ووضعت العديد من الوثائق القانونية ، وأنشئت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) ، كما أنشئت مجموعة من الأجهزة المتفرعة والمنتمية والمتخصصة بهدف توطيد التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

يرمي هذا التقرير إلى تقديم معلومات أساسية عن هذه المبادرات مع تحديثها في المجالات المعنية .

يغطي هذا التقرير المجالات الرئيسية التالية :

- تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري .
- وضعية التوقيع والمصادقة على النظم الأساسية والاتفاقية المبرمة في إطار التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .
- استعراض موجز لنشاطات الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية في مجال التعاون الاقتصادي .

تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري

أ) التعاون في مجال تنمية التجارة بين الدول الأعضاء

1 – نظام تمويل الصادرات المعروف سابقا باسم نظام التمويل الأطول أجلا للتجارة

لقد تم اقتراح هذا المشروع من قبل الكومسيك التي أقرته وكلفت البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذه . فقد تم إقرار التمويل الأطول أجلا للتجارة في الاجتماع السنوي العاشر للبنك الإسلامي للتنمية في شهر مارس 1986م بعمان عاصمة الأردن ، وقد تم مؤخرا تغيير اسم النظام إلى نظام تمويل الصادرات .

إن النظام الذي دخل حيز العمل في عام 1408هـ يهدف إلى النهوض بعمليات تصدير المنتجات غير التقليدية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة ، ويتم ذلك بتوفير الأموال اللازمة لفترات تتراوح بين 6 – 60 شهرا لفائدة عمليات التصدير من الدول الأعضاء في النظام إلى أي بلد آخر من بلدان المنظمة . وحتى نهاية عام 1418هـ ، شاركت 23 دولة عضوا في هذا النظام . وتوجد في كل بلد مشارك في هذا النظام وكالة وطنية أو أكثر مخصصة له . ويتمثل دور الوكالات الوطنية في تنسيق تعزيز عمليات تمويل الصادرات في بلدانها .

بلغ إجمالي الاكتتاب في رأس المال من قبل الدول الأعضاء في النظام 315٫5 مليون دينار إسلامي بنهاية عام 1418هـ ، وكان المدفوع منها 132٫7 مليون دينار إسلامي . وقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية في الخطة بمبلغ (150) مليون دينار إسلامي كان نصفه قد سدد بالفعل .

كان المقصود من النظام أساسا هو تمويل الصادرات من بلد عضو إلى بلد عضو آخر . لكن من أجل توسيع مجالها وتشجيع صادرات البلدان الأعضاء ، قام مجلس المديرين التنفيذيين في عام 1417هـ بتعديل النظام لإفساح المجال للتصدير إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) . فمن خلال توسيع مجال النظام كان من المتوقع أن يصبح سوق الصادرات من البلدان الأعضاء أكبر بكثير مما سبق .

وفي عام 1418هـ بلغ صافي ما تمت الموافقة عليه بمقتضى النظام 27٫25 مليون دينار إسلامي (37 مليون دولار أمريكي) لـ 8 عمليات في خمسة بلدان أعضاء مصدرة مقابل 13 عملية في خمسة بلدان أعضاء مصدرة في عام 1416هـ بقيمة 39٫30 مليون دينار إسلامي (55٫76 مليون دولار أمريكي) . ومنذ أن أنشئ نظام تمويل الصادرات في سنة 1418هـ تمت الموافقة على 126 عملية تمويل

في اثنى عشر بلدا من الدول الأعضاء المصدرة بقيمة 306 مليون دينار إسلامي (429 مليون دولار أمريكي) .

2 - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

هناك مشروع هام آخر في ميدان تنمية المبادلات التجارية ، وهو مشروع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات . وبطلب من كومسيك ، قام البنك الإسلامي للتنمية بدراسة الجدوى المطلوبة وإعداد اتفاقية إنشاء المؤسسة المذكورة التي وافقت عليها كومسيك في أكتوبر عام 1991م ، وعليه وافق مجلس محافظي البنك على هذه الاتفاقية ، وحث الدول الأعضاء في البنك على الاكتتاب في رأس مال المشروع . وقد ساهمت (18) من الدول الأعضاء في المنظمة وفي البنك الإسلامي للتنمية بـ 50% من رأس المال المسموح به ، 100 مليون دينار إسلامي (حوالي 150 مليون دولار أمريكي) وساهم البنك الإسلامي للتنمية بـ 50% المتبقية .

تتمثل أهداف المؤسسة في زيادة حجم العمليات التجارية وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء ، غير أن الخدمات ستقتصر على الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والمصادقة عليها والتي أودعت وثائق التصديق لدى البنك ودفعت مساهماتها .

بدأت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عملها في يوليو 1995م وهي توفر اعتماد التصدير لتأمين تغطية عدم تسديد سندات القبض للصادرات الناتجة عن المجازفات التجارية وغير التجارية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية . كما تخطط المؤسسة لتوفير تأمين الاستثمار ضد المخاطر التي يمكن أن تحدث في البلاد وخاصة قيود التمويل والحرب والحروب الأهلية وخرق الاتفاقيات من قبل البلد المضيف . وقد تم إطلاق ثلاثة أنواع من سندات التأمين : سند تأمين ضد جميع المخاطر ، وسند تأمين متوسط الأجل ، وسند تأمين مصرفي .

3 - اتحاد المقاصة الإسلامي المتعدد الأطراف

يشكل الاتحاد نظاما آخر لضمان تنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وقام البنك الإسلامي للتنمية بدراسة المشروع بطلب من كومسيك . وأعربت لجنة الكومسيك في دورتها الثامنة المنعقدة في عام 1992م ، عن تقديرها للبنك الإسلامي للتنمية لأنه استكمل "اتفاقية المقاصة المتعددة الأطراف" وقدمها إلى الاجتماع الثامن لمحافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية بالدول الأعضاء والذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في عام 1990م ، وقد وافقت دورة الكومسيك المذكورة ، مبدئيا ، على الاتفاقية المقترحة وصدقت على التوصيات الصادرة من محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء بشأن هذا المشروع .

ومـن بـين أمور أخرى ، دعت دورة الكومسيك العاشرة التي عقدت في اسطنبول من 22 إلى 25 أكـتوبر 1994م الـدول الأعضـاء إلى عمـل ترتيـبات فيما بينها بشرط أن تكون هذه الترتيبات مرنة فيما يتعـلق بالسـلع الـتي تغطيها وأن يكون الانضمام على أساس طوعي ، شريطة أن يكون الهدف النهائي لإبرام اتفاقيـات المقاصـة بـين مجموعات فرعية من الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة فيها هو إنشاء اتحاد إسلامي للمقاصة المتعددة الأطراف .

4 - إنشاء شبكة معلومات تجارية

تبـنت الـدورة الأولى لكومسيك التي عقدت عام 1984م ، قرارا حول "برنامج تنفيذي قصـير الأجـل لـتعزيز التـبادلات التجارية" وأوصت بإنشاء شبكة للمعلومات التجارية بين الدول الأعضاء تهدف إلى تسهيل جمع المعلومات التجارية ومعالجتها وتحليلها ونشرها لصالح مستعمليها .

وقـد تم تكـليف المركـز الإسـلامي لتنمية التجارة بإعداد دراسة جدوى حول إجراءات وترتيـبات إنشـاء الشـبكة بالـتعاون مـع أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الاختصاص ومنظمات دولية أخرى .

نتـيجة لذلـك قـدم المركـز الإسـلامي لتنمية التجارة دراسة جدوى إلى الدورة الثانية للكومسـيك ، وتم تعيـين فـريق لمراجعة دراسة الجدوى بهدف تطوير "نظام للمعلومات الأساسية" يصلح لعدة أمـور مـن بيـنها جمـع أكـبر قدر ممكن من المعلومات التجارية ونشرها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وإلغاء الازدواجية وتأمين الاستخدام الأمثل للإمكانيات الموجودة في الدول الأعضاء .

أبـدت الـدورة العاشـرة للجـنة متابعة الكومسيك المنعقدة في شهر مايو 1994م بمدينة اسـطنبول في الجمهوريـة الـتركية ، ارتياحهـا للاجتماع الأول لمراكز اتصال شبكة المعلومات التجارية الذي نظـم بمشـاركة كـل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ، والذي انعقد خلال الفترة مـن 19 إلى 21 إبـريل 1994م بـالدار البيضـاء ، لـبحث المشاكل المرتبطة بالتعاون بين مراكز الاتصال وإنشاء قواعد البيانات الضرورية .

طلـبت اللجـنة مـن المركز الإسلامي لتنمية التجارة المضي قدما في النشاطات التحضيرية الـرامية إلى إنشـاء قـاعدة للبيانات بالتعاون الوثيق مع مراكز اتصال شبكة المعلومات التجارية والبنك ورفع تقرير عن هذه المسألة إلى الدورة العاشرة للجنة الكومسيك .

تم تنقيح قاعدة البيانات لدى المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالإضافة إلى استكمال وتشغيل جميع البرامج باستثناء ما يتعلق "باللوائح" . وهذا يتشابه عمليا مع النموذج الأساسي لشبكة المعلومات للبلدان الإسلامية التي اعتمدها البنك الإسلامي للتنمية .

- الجداول والثوابت : إدارة الجداول الثابتة (البلدان ، اللغات ، المنتجات ، الأنشطة ، وحدة المقاييس) .

- الإحصائيات : امتلاك ومعالجة جميع البيانات الإحصائية السنوية والمؤشرات الاقتصادية لكل بلد .

- الأحداث : الحصول على البيانات المتعلقة بالأحداث التجارية ومعالجتها (المعارض) .

- الفرص التجارية : معالجة الفرص التجارية .

- الفعاليات : جميع المعلومات المتعلقة بلوائح الاستيراد والتصدير داخل البلدان الإسلامية .

- أسئلة وتقارير : الأدوات التي تسهل استخراج البيانات وتصنيفها مباشرة على جميع قوائم الأنظمة .

- المؤشرات الاقتصادية .

يجري نشر المعلومات من خلال الوسائل العادية (البريد ، الفاكس ..) . ويمكن أن يتم النشر أيضا على اسطوانة CD-ROM أو من خلال شبكة الإنترنت أو نظام الاتصال باستخدام المعلومات للبلدان الإسلامية عندما تصبح جاهزة للعمل . ومن الجدير بالذكر أن المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد تم تزويده بصفحة على شبكة الإنترنت بعنوان : WWW.ICDT.ORG .

5 - إنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تنفيذاً للقرارات ذات العلاقة الصادرة عن الدورتين الأولى والثانية للجنة الكومسيك أجرى المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة حول إنشاء نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتم إقرار الوثائق الخاصة بالنظام من طرف الدورة السادسة للجنة الكومسيك المنعقدة خلال الفترة 7 – 10 أكتوبر 1990م ، والتي كلفت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ النظام المذكور .

طلبت لجنة الكومسيك من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الاتصال بالدول الأعضاء للتعجيل في إجراءات انضمامها إلى الاتفاقية الاطارية وحثت الدول الأعضاء على البدء ، في غضون ذلك ، في تبادل قوائم الامتيازات الممنوحة ، في إطار ثنائي أو عبر الكومسيك وعلى الشروع في إجراء مشاورات غير رسمية بشأنها تمهيداً للمفاوضات القادمة بشأن الامتيازات المذكورة .

وعند أخذ التوقيعات الأخيرة في الاعتبار يصبح عدد الدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية (22) دولة عضواً . ويبلغ عدد الدول التي صادقت عليها (7) دول . وستصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد توقيع ومصادقة عشر من الدول الأعضاء .

6 - التوفيق بين المعايير والمقاييس

قررت لجنة الكومسيك في دورتها الأولى صياغة منهجية تهدف إلى التوفيق بين المقاييس المستعملة في الدول الأعضاء سعياً إلى إزالة العقبات التي تعيق تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة . وتم تكليف المعهد التركي للمقاييس ، والذي يقوم حالياً بدور لجنة تنسيق ، بإعداد وثيقة المشروع .

تم توزيع مشروع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للمعايير والمقاييس والموازين على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإبداء آرائها وتعليقاتها بشأنه . وبعد قرار دورة كومسيك الحادية عشرة تم إعادة توزيع مشروع النظام الأساسي على الدول الأعضاء ، كما أرسل المشروع أيضاً إلى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لإبداء آرائها وتعليقاتها كذلك .

بحث فريق للخبراء اجتمع لهذا الغرض في اسطنبول في شهر سبتمبر 1996م الآراء والتعليقات المتعلقة بمشروع النظام الأساسي والتي تم استلامها من الدول الأعضاء ، وقد تم إعداد الصيغة النهائية للمشروع حيث أخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء . وقد عرض مشروع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للمعايير والمقاييس والموازين على دورة كومسيك الثانية عشرة (اسطنبول ، 12 – 15 نوفمبر 1996م) لإقراره ، ولكن كومسيك قررت تغيير اسم النظام الأساسي ليصبح "النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس والموازين للبلدان الإسلامية" وطلبت من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء بمشروع النظام الأساسي للحصول على موافقتها وعرضه على دورة كومسيك الثالثة عشرة للمصادقة عليه . ولذا وزعت الأمانة العامة مشروع النظام الأساسي على الدول الأعضاء .

قدمت الأمانة العامة إلى الدورة الثالثة عشرة لكومسيك ملخصاً للملاحظات والتعقيبات التي تلقتها من الدول الأعضاء ، ورأت كومسيك ضرورة مراجعة مشروع النظام الأساسي من الناحيتين القانونية والفنية . ولهذا الغرض نظم المعهد التركي للمعايير الاجتماع الثامن للخبراء في أنقره في

الفترة من 24 – 26 مارس 1998 . وقدم المشروع المنقح إلى الدورة (14) لكومسيك (اسطنبول 1 – 4 نوفمبر 1998) حيث أقرته مع إجراء تعديلات في المادة المتعلقة باشتراكات الأعضاء .

وبعد إقرار مشروع النظام الأساسي دعت كومسيك الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في أنشطة معهد المعايير والمقاييس والموازين للبلدان الإسلامية إلى توقيع النظام وإقراره . وأخطرت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء بافتتاح المعهد المذكور من أجل التوقيع والمصادقة على نظامه الأساسي . وفي حفل التوقيع الذي أقيم خلال الدورة الخامسة عشرة لكومسيك ، قامت كل من الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين بالتوقيع على النظام الأساسي للمعهد التركي للمعايير .

7 - إقامة المعارض التجارية الإسلامية

ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع الوزارة المعنية في الدولة المضيفة وبدعم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة . وتلعب المعارض التجارية الإسلامية أدوارا هامة في دفع التجارة البينية بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، حيث تتيح فرصة اللقاء بين الشركات ورجال الأعمال وعرض منتجاتهم . ويؤكد العدد المتنامي للمشاركين في هذه المعارض ازدياد الأهمية التي تعلقها دوائر الأعمال في العالم الإسلامي على هذه الفعاليات . وقد تم بنجاح تنظيم سبعة من هذه المعارض .

وقد استضافت حكومة الجمهورية اللبنانية المعرض التجاري الإسلامي السابع في طرابلس (لبنان) في الفترة من 12 – 18 أكتوبر 1998م ، ونظم المعرض بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة . وسوف تستضيف حكومة قطر المعرض التجاري الإسلامي الثامن بمدينة الدوحة خلال الفترة من 15 إلى 20 أكتوبر 2000م . وقد عرضت جمهورية السنغال استضافة المعرض التجاري الإسلامي التاسع في عام 2002 ، كما عرضت جمهورية غينيا استضافة المعرض التجاري الإسلامي العاشر في عام 2004 .

8 - التعاون بين القطاعات الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي :

تعتبر تنمية القطاع الخاص في الدول الإسلامية أحد الاهتمامات الرئيسية لكومسيك . وقد قررت دورة كومسيك التاسعة اتباع منهج مرن فيما يخص الدور المحتمل للقطاع الخاص في الأنشطة الشاملة التي تقوم بها كومسيك ، وعند الضرورة ، خلال المعارض التجارية الإسلامية . إن قرار عقد اجتماعات للقطاع الخاص بطريقة منتظمة وعلى أساس سنوي قبل دورات كومسيك هو إجراء هام يدعم

القطـــاع الخـــاص في الـــدول الأعضاء . وتنعقد حالياً وبانتظام اجتماعات سنوية للقطاع الخاص تسبق دورات كومسيك .

أعـــربت الـــدورة الخامسة عشرة لكومسيك التي عقدت في اسطنبول في الفترة من 4 – 7 نوفمـــبر 1999م عـــن تقديـــرها لحكومـــة جمهورية الكاميرون وللغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على عقد الاجـــتماع الســـادس لـــلقطاع الخـــاص الـــذي عقد في الفترة من 4 – 6 أكتوبر 1999م بمدينة (ياوندي) بجمهورية الكاميرون بالتنسيق مع اتحاد الغرف الكاميرونية للتجارة والصناعة .

وســـوف يـــنعقد الاجتماع السابع للقطاع الخاص بمدينة في الدوحة (دولة قطر) في أكتوبر 2000م ، كمـــا عرضـــت جمهوريـــة غينيا استضافة كل من الاجتماع الثامن والحادي عشر للقطاع الخاص في عـــامي 2001م و2004م عـــلى الـــتوالي ، كذلـــك عرضـــت جمهورية السنغال استضافة الاجتماع التاسع للقطاع الخاص في عام 2002م .

9 - تبادل وجهات النظر خلال الدورات السنوية للكومسيك

وافقـــت الـــدورة العاشـــرة للكومســـيك عـــلى إدراج بـــند منفصـــل في جدول أعمال الاجـــتماعات اللاحقـــة للكومســـيك يـــتيح للمندوبين تبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الاقتصادية العالمية الحاليـــة الـــتي تهـــم الدول الأعضاء . ومنذ ذلك الحين انعقدت اجتماعات لتبادل الآراء حول المواضيع التالية خـــلال دورات كومســـيك الحاديـــة عشـــرة (1995) والـــثانية عشرة (1996) والثالثة عشرة (1997) والرابعة عشرة (1998) :

1 – "انعكاســـات دورة أوروغـــواي للمفاوضـــات الـــتجارية وإنشاء منظمة التجارة العالميـــة عـــلى الـــتجارة الخارجيـــة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (دورة كومسيك الحادية عشرة) .

2 – " تجـــارب الخصخصـــة لـــلدول الأعضـــاء في مـــنظمة المؤتمر الإسلامي (دورة كومسيك الثانية عشرة) .

3 – "انعكاســـات التكـــتلات الاقتصـــادية الإقلـــيمية وخاصة الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات البلدان الأعضاء" (الدورة الثالثة عشرة) .

4 - "التجارة والاستثمار البيني في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في الدول الأعضاء" (الدورة الرابعة عشرة لكومسيك) ، و"تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلدان الأعضاء" (دورة كومسيك الخامسة عشرة) .

لقد اختارت دورة كومسيك الخامسة عشرة موضوع تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تواجه العولمة والتحرر الاقتصادي ليكون موضوع نقاش في الدورة السادسة عشرة لكومسيك . كما طلبت كومسيك من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية ، أن يقوم من خلال التنسيق مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات العلاقة مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، والبنك الإسلامي للتنمية ، وغيرها من المنظمات الدولية ، بعقد ندوة حول الموضوع قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة لكومسيك ، وتقديم تقرير بذلك للدورة .

(ب) التعاون في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

يشكل الأمن الغذائي أحد أهم أولويات خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي . إلا أن مشكلة الأمن الغذائي لم تحل في بعض البلدان الأعضاء في المنظمة وخاصة الدول الإفريقية منها . كذلك نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والحكومة السنغالية ندوة بشأن الأمن الغذائي في البلدان الإسلامية في داكار بجمهورية السنغال في شهر ديسمبر 1991 ، وذلك على هامش مؤتمر القمة الإسلامي السادس . وقد أصدرت القمة الإسلامية السادسة إعلاناً حول "عقد الأمن الغذائي" في بلدان المنظمة .

وبعد إطلاع مؤتمر القمة الإسلامي السادس على تقرير ندوة داكار ، طلب من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع المؤسسات المالية والاقتصادية والفنية في الأمة الإسلامية مساعدة الدول الإفريقية المعنية بتنفيذ توصيات ندوة دكار . ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الموارد المالية إلى المؤسسات المعنية ، من أجل تمكينها من تقديم المزيد من المساعدات للدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي بسرعة وفعالية .

وتقوم اللجنة الخاصة التي أنشئت خلال الندوة برئاسة معالي وزير التنمية الريفية والمياه في جمهورية السنغال ببذل كل المجهودات اللازمة من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن ندوة داكار حول الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد عقد اجتماعان للخبراء واجتماعان آخران لكبار المسؤولين ، كما زارت بعثة مشتركة من حكومة السنغال والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي بعض البلدان لتقويم برامجها في مجال الأمن الغذائي .

واستضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في طهران في الفترة من 14 إلى 16 يناير 1995م وكان الحضور جيداً ، وأكد الإعلان الذي صدر عن المؤتمر الحاجة لاستكشاف الطرق والوسائل الملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي في المناطق التي تتمتع بقدرات عالية . وقرر المؤتمر القيام بشكل دوري باستعراض الأمن الغذائي في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المستوردة للغذاء وقدرتها على الوصول إلى درجة أكبر من الاعتماد على الذات في توفير الغذاء . كما أعرب المؤتمر عن إصراره وعزيمته السياسية لتوسيع التعاون بين البلدان الأعضاء لتطوير الأمن الغذائي والزراعة .

(ج) التعاون في مجال الصناعة

عقدت خلال السنوات القليلة الماضية سلسلة من الاجتماعات الوزارية حول التعاون الصناعي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وقد تم تحديد ودراسة وإقرار عدة مشاريع مشتركة للدول الأعضاء ، وذلك بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) .

تعمل الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمنتمية والمؤسسات المتخصصة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو UNIDO) من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات التنمية الصناعية والاستثمار المشترك .

وانطلاقاً من قرارات المشاورة الوزارية الثالثة حول التعاون الصناعي التي أجريت في عام 1987 عقد اجتماع لفريق العمل المعني بتعزيز المشروعات المشتركة برعاية البنك الإسلامي للتنمية بجدة في شهر نوفمبر 19987 والذي بحث بالتفصيل آلية لتعزيز المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء حسب ما حدده الوزراء .

دعت الدورة التاسعة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة من 1 – 4 سبتمبر 1993 الدول الأعضاء التي لم تبحث توصيات فريق العمل بشأن الآلية المقترحة ، إلى القيام بذلك وموافاة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بآرائها وتعليقاتها حتى يتسنى للمشاورة الوزارية الرابعة النظر في الموضوع . كما ناشدت الدول الأعضاء استضافة هذا الاجتماع الوزاري الاستشاري حتى يمكن استكمال المشروع .

(د) التعاون في مجال النقل

انعقد الاجتماع الوزاري الأول حول النقل في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول من 7 إلى 10 سبتمبر 1997م بالتزامن مع انعقاد الدورة الثالثة للكومسيك . وخلال الاجتماع أعرب الوزراء عن يقينهم بأن قطاع النقل يشكل عنصراً هاماً في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان الإسلامية ، وقرروا – فيما قرروا – التعاون في تنمية القطاعات الفرعية التالية :

(أ)	النقل البري	(ب)	النقل البحري
(ج)	النقل بالسكك الحديدية	(د)	التدريب في مجال النقل

والأمانة العامة على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والوكالات المعنية من أجل تنفيذ قرارات وزراء النقل .

دعت الدورة الحادية عشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة 5 إلى 8 نوفمبر 1995م ، الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الأول لوزراء النقل بالدول الأعضاء وأهابت بهذه الدول استضافة الاجتماع الثاني لوزراء النقل .

ويواصل الاتحاد الإسلامي لمسالكي البواخر جهوده الرامية إلى إنشاء شركة نقل بحري دولية في القطاع الخاص ، ويتوقع أن تبدأ هذه الشركة نشاطاتها رسميا قريبا .

وقد عرضت حكومة جمهورية مصر العربية استضافة اجتماع فريق الخبراء المعني بالنقل والاتصالات في القاهرة في الفترة من 22 إلى 24 سبتمبر 1996 . ولكن الاجتماع تأجل بطلب من الحكومة المضيفة . ومن المتوقع تحديد موعد جديد للاجتماع قريباً .

(هـ) التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية

انعقد الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الاتصالات السلكية واللاسلكية بالتزامن مع الدورة الرابعة للكومسيك في اسطنبول ، تركيا في شهر سبتمبر 1988 . وقد انعقد الاجتماع الوزاري الثاني حول الاتصالات في باندونج ، جمهورية إندونيسيا في الفترة من 5 إلى 8 نوفمبر 1991م ، وقد دعت الدورة العاشرة للكومسيك ، التي انعقدت في اسطنبول في الفترة من 22 إلى 25 أكتوبر 1994 ، الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماعين الوزاريين الأول والثاني حول الاتصالات .

استضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في طهران في الفترة من 8 إلى 11 يوليو 1996 . وأصدر الاجتماع قراراً من 25 نقطة حدد فيه مجالات التعاون وتقدم بطلبات وتوصيات محددة للدول الأعضاء لتنفيذها بغية تعزيز التعاون فيما بينها في مجال البريد والاتصالات . وقد تضمنت بعض الأعمال الهامة التي اقترحها الاجتماع إنشاء بنك بيانات لخبراء البريد والاتصالات في إطار نظام شبكة المعلومات الخاص بالمنظمة ، وتحديد آلية تمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من الدراسات والبحوث التي قامت بها بعض الدول الأعضاء في مجال البريد والهاتف والبرق إعداد قائمة محدثة بالخبراء في المجال الفني للبرق والبريد والهاتف ، وإعداد قائمة محدثة بنشاطات التعاون والتدريب الجارية في الدول الأعضاء تبين احتياجات الدول الأعضاء ومقدراتها واقتراح أفكار مشاريع قابلة للتنفيذ وتقديم مقترحات ونشاطات وتشجيع الاستثمارات المشتركة في مجال تطوير معدات الاتصالات وصناعتها .

وقرر الاجتماع تكوين لجنة متابعة لرصد تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الثالث حول البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وقرر عقد اجتماعات سنوية للخبراء وندوات ، ولو على مستوى إقليمي ، على أن تتضمن القطاع الخاص . وتقرر كذلك تقليص الفترة التي تفصل بين الاجتماعات الوزارية للبريد والاتصالات بحيث يعقد الاجتماع مرة كل ثلاث سنوات .

أعرب الاجتماع الثاني عشر عن تقديره لانعقاد الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، بنجاح في طهران ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية واعتمد تقريره . وعرضت حكومة جمهورية السودان استضافة الاجتماع الوزاري الرابع للمنظمة حول البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .

(و) التعاون في مجال الطاقة

يشكل مجال الطاقة إحدى أولويات خطة العمل ، وقد انعقد الاجتماع الوزاري الأول حول الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول ، تركيا من 3 – 6 سبتمبر 1989م وذلك بالتزامن مع انعقاد الندوة الخامسة للكومسيك .

وإدراكاً من وزراء الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن مسائل الطاقة تمثل عنصراً هاماً من عناصر التعاون في مختلف المجالات فيما بين الدول الأعضاء ، وأن تنمية موارد الطاقة وشبكات الكهرباء ستفضي إلى التقدم وتساهم في الصالح العام للبلدان الإسلامية ومصالحهم المشتركة ، فقد أصدروا قراراً شاملا بهذا الشأن .

ويوصي هذا القرار الدول الأعضاء ، من بين أمور أخرى ، بتحسين أداء منشآت الطاقة وتعجيل نقل التكنولوجيا فيما بينها في مجال الطاقة ، وتشجيع البحوث في مجال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وإنشاء شبكات إقليمية مترابطة فيما بينها في مجال الطاقة الكهربائية .

دعت الدورة العاشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة من 24 – 25 أكتوبر 1994م الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية إلى اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول وأهابت بالدول الأعضاء استضافة الاجتماع الوزاري الثاني حول الطاقة .

(ذ) التعاون في مجال البنية الأساسية والأشغال العامة

انعقد الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في الفترة 6 – 9 أكتوبر 1991 وذلك بالتزامن مع انعقاد الدورة السابعة للكومسيك .

وإذ لاحظ الاجتماع بارتياح أن البلدان الإسلامية لديها إمكانيات وقدرات هائلة للتعاون في مجال البنية الأساسية والأشغال العامة قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وإذ لمس أن هناك مجالا شاسعا للتعاون فيما بين أعضاء المنظمة في قطاع البنية الأساسية والأشغال العامة ، وإذ أدرك ضرورة متابعة تطوير المشروعات والأفكار العديدة المطروحة من الدول الأعضاء ، فقد حث الاجتماع الوزاري الدول الأعضاء على استخدام جميع الطرق والوسائل لتعزيز التعاون فيما بينها . وقد طلب تخصيص بند مستقل في الميزانية للأشغال العامة والبنية الأساسية ضمن القطاعات ذات الأولوية من خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ، وأوصى بتطوير الطاقات والمشاريع الموجودة فعلاً في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المجال .

لاحظت الدورة العاشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة من 22 – 25 أكتوبر 1994م القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة الذي عقد باسطنبول من 6 – 9 أكتوبر 1991م ، ووجهت نداءً إلى الدول الأعضاء والأجهزة المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة في الدول الأعضاء . وأحاطت علماً باقتراحات جمهورية إندونيسيا الرامية إلى تضمين خطة العمل الأحكام المتعلقة بالتعاون في مجال البنية الأساسية الحضرية والتنمية الريفية .

(ج) التعاون في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي

انعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالقوى العاملة والضمان الاجتماعي في كوالالمبور ، ماليزيا ، في أكتوبر 1984 وكون مجموعتي عمل : الأولى لاستكمال "مشروع الاتفاقية الثنائية بشأن الضمان الاجتماعي" والثانية لاستكمال "مشروع الاتفاقية الثنائية النموذجية بشأن العمالة وتبادل الأيدي العاملة" . وقد اجتمعت مجموعة العمل المكلفة بالضمان الاجتماعي في عمان ، بالأردن ، سنة 1985 ، واستكملت مشروع الاتفاقية . كما انعقد اجتماع مجموعة العمل الثانية المكلفة بالعمالة وتبادل الأيدي العاملة في اسطنبول ، بتركيا من 27 – 29 مايو 1989 واستكملت مشروع الاتفاقية .

وعندما أرسلت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء تقارير مجموعة العمل المعنية بالعمالة وتبادل الأيدي العاملة وكذلك مشروع الاتفاقية ، أبلغتها بأن مشروعي الاتفاقيتين سيقدمان إلى الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالعمالة والضمان الاجتماعي للدراسة .

أعرب المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية عن تقديره لعرض حكومة جمهورية مصر العربية استضافة اجتماع فريق الخبراء حول العمالة وتبادل الأيدي العاملة .

وقد أبلغت حكومة جمهورية مصر العربية الأمانة العامة بأنها ليست في وضع يمكنها من استضافة هذا الاجتماع .

(ط) التعاون في مجال السياحة

صادق المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرون لوزراء الخارجية المنعقد في كوناكري ، جمهورية غينيا ، من 9 إلى 13 ديسمبر 1995 على قرار لتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مجال السياحة . وأكد المؤتمر أن السياحة تمثل محوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والتقارب بين الأمم . وذكر المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرون لوزراء الخارجية الذي انعقد في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا في الفترة من 9 إلى 12 ديسمبر 1996 ، أن السياحة قد أدرجت ضمن المجالات التي تحظى بالأولوية في التعاون في خطة العمل. وطلب من الأمين العام عقد اجتماع لفريق من الخبراء في مجال السياحة في أسرع فرصة ممكنة وذلك في إطار الكومسيك وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة . في الوقت نفسه دعا المؤتمر الدول الأعضاء للتعاون في المجالات التالية :

- توفير وتبادل مواد إشهارية حول السياحة بلغات مختلفة
- تنظيم أسابيع خاصة بالسياحة والمعارض الشعبية في العالم الإسلامي .

- إنجاز أشرطة وثائقية حول أهم المعالم الأثرية ي البلدان الإسلامية وتبادلها .

- تنظيم أسفار جماعية بين الدول الإسلامية .

- تشجيع الاستثمارات السياحية في البلدان الإسلامية وتوجيه المستثمرين لانجاز مشاريع سياحية في هذه البلدان .

- تسهيل الاتصالات فيما بين مكاتب السياحة ذات الخبرة في هذا المجال في البلدان الإسلامية .

وقد عرضت حكومة جمهورية إندونيسيا استضافة اجتماع فريق الخبراء المعني بالسياحة على أن يعقبه اجتماع على المستوى الوزاري في نفس الموضوع . واستكمل البلد المضيف والأمانة العامة كافة الاستعدادات لعقد هذين الاجتماعين في جاكرتا في الفترة من 8 إلى 11 نوفمبر 1997 ، بيد أن الاجتماعين تأجلا في آخر لحظة نتيجة لعدم الاستجابة الكافية من الدول الأعضاء . ولم يتم بعد تحديد موعد جديد للاجتماعين المذكورين .

ولكن حكومة إندونيسيا أبلغت الأمانة العامة رسمياً قرارها بسحب عرضها استضافة الاجتماعين المذكورين بسبب الضائقة المالية التي تمر بها البلاد . وقد أرسل القرار إلى جميع الدول الأعضاء .

(ي) التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

انعقد الاجتماع الوزاري الأول بشأن "التعاون الفني" بالتزامن مع الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) في اسطنبول بالجمهورية التركية من 7 – 10 أكتوبر 1990 . وقد عقدت خمسة اجتماعات لمراكز الاتصال الوطنية حول التعاون الفني في اسطنبول بين 1990 و 1994 بفضل تمويل حكومة الجمهورية التركية .

بحثت هذه الاجتماعات وضعية التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واعتمدت توصيات لتعزيز هذا التعاون . كما ركزت الاجتماعات على ضرورة تعزيز القدرات الإدارية والمالية لمراكز الاتصال الوطنية للتعاون الفني . وخلال الاتصالات الثنائية تم تحديث برامج التعاون وإعداد برامج جديدة .

أوصى المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية والدورة التاسعة للكومسيك بتعزيز التعاون الفني بين الدول الأعضاء مع التركيز على التدريب في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى إعداد المدربين .

لاحظت الدورة العاشرة للكومسيك ، التي انعقدت في اسطنبول في الفترة من 22 إلى 25 أكتوبر 1994م ، بارتياح أن اجتماعات مراكز الاتصال المعنية بالتعاون الفني تعقد سنويا بصفة منتظمة في اسطنبول ووجهت الشكر لجمهورية تركيا على استضافة هذه الاجتماعات، كما أعربت كذلك عن تقديرها للدعم المتواصل الذي قدمت لهذه الاجتماعات كل من تركيا ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية ، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية ، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ، والمركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية (إفستاد) ، مما ساهم بشكل فعال في إنجاح هذه الاجتماعات .

كما دعت الدورة العاشرة للكومسيك الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول حول التعاون الفني الذي انعقد من 7 – 10 أكتوبر 1990م في اسطنبول ، وأبدت ارتياحها لانعقاد الاجتماع الخامس لمراكز الاتصال حول التعاون الفني في اسطنبول في الفترة من 13 – 16 مايو 1994م .

استضافت الجمهورية التركية اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون التكنولوجي والفني في اسطنبول في الفترة من 6 إلى 8 مايو 1998م . وقد عممت مقترحات المشاريع الصادرة عن الاجتماع وكذلك المقترحات المقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية على جميع الدول الأعضاء لاتخاذ ما يلزم بشأنها انطلاقاً من آلية المتابعة والتنفيذ المنبثقة عن خطة العمل . وقد حولت الردود التي وصلت من بعض الدول الأعضاء المهتمة بالأمر إلى حكومة الجمهورية التركية وفق ما نصت عليه آلية المتابعة والتنفيذ بغية إنشاء لجان للمشروعات لبدء الأنشطة التنفيذية .

ثانيا : وضعية التوقيع والمصادقة على النظم الأساسية والاتفاقيات المبرمة

قدمت الأمانة العامة تقريراً مفصلاً حول مسألة التوقيع أو المصادقة على الاتفاقيات والنظم الأساسية التي تمت الموافقة عليها بإشراف الكومسيك ، إلى الاجتماع الرابع عشر للكومسيك والمؤتمر الإسلامي الخامس والعشرين لوزراء الخارجية المنعقدين على التوالي في اسطنبول في شهر نوفمبر 1998 وفي الدوحة في شهر مارس 1998 . وهذه الاتفاقيات والنظم الأساسية في :

1 – الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء .

2 - اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء .

3 - الاتفاقية الاطارية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

4 - النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية .

5 - النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني .

6 - النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية .

مرفق مع التقرير جدول يلخص وضعية توقيع الأنظمة الأساسية والاتفاقيات والمصادقة عليها .

1 - الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري

اعتمد المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية عام 1397هـ (1977م) الاتفاقية العامة بشأن التعاون الاقتصادي والفني والتجاري. وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع نقل الاستثمارات ورؤوس الأموال وتبادل المعلومات والخبرات والقدرات الفنية والتكنولوجية فيما بين الدول الأعضاء وكذلك إلى تسهيل التعامل بين البلدان المذكورة بشكل عادل وبدون تمييز مع إيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً . وقد وقع الاتفاقية حتى الآن (41) دولة ، وصادق عليها (27) دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وبذلك أصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من 28 أبريل 1981م .

2 - اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء

اعتمد المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية في عام 1401هـ (1981م) اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء ، وتحدد الاتفاقية المبادئ الأساسية لتشجيع نقل رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء وتوفير الحماية لاستثماراتها من أي مخاطرة تجارية مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وريعها إلى الخارج . وحتى الآن وقعت ثمان وعشرون دولة ، وصادق عليها ثمان عشرة دولة عضو في المنظمة ، بعد أن صادق عليها أكثر من عشر دول أصبحت سارية المفعول منذ فبراير 1988م .

3 - الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء

وقع هذه الاتفاقية الإطارية حتى الآن اثنتان وعشرون دولة من الدول الأعضاء من بينها جمهورية نيجيريا الاتحادية التي وقعت خلال الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ولغاية الآن صادقت عليها سبع دول أعضاء . وحتى تصبح الاتفاقية سارية المفعول فإنها تحتاج على الأقل لمصادقة عشر دول أعضاء عليها .

4 - النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني

وقع على النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء ، وصادقت عليه أربع دول فقط .

5 - النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية

اعتمد المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية في عام 1405هـ (1984م) النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الإسلامية . وقد وقع على هذا النظام ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء وصادق عليه تسع دول فقط . ولغاية الآن لم يدخل النظام الأساسي حيز التنفيذ بسبب عدم اكتمال النصاب المطلوب للمصادقات .

6 - النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية

بناء على ما قررته كومسيك في دورتها الثالثة عشرة تمت مراجعة مشروع النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية من الناحية القانونية والفنية ، وذلك في الاجتماع الثامن لفريق الخبراء الذي انعقد لهذا الغرض في أنقرة في الفترة من 24 إلى 26 مارس 1998م . وتم تقديم المشروع المنقح للدورة الرابعة عشرة لكومسيك (اسطنبول ، 1 - 4 نوفمبر 1998م) حيث تم إقراره مع إدخال بعض التعديلات التي أوصى بها الاجتماع الرابع عشر للجنة متابعة كومسيك وذلك في المادة الخاصة باشتراك الأعضاء . وبإقرار مشروع النظام الأساسي ، دعت كومسيك الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في أنشطة المعهد المذكور إلى التوقيع والمصادقة على النظام الأساسي المشار إليه . وقد أبلغت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء بفتح باب التوقيع والمصادقة على النظام الأساسي للمعهد . وفي حفل التوقيع الذي أقيم خلال الدورة الخامسة عشرة لكومسيك ، قامت الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ، بالتوقيع على النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية .

حثت الدورة الخامسة عشرة لكومسيك الدول الأعضاء التي لم توقع و/أو لم تصادق بعد على مختلف النظم الأساسية والاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، على القيام بذلك في اقرب فرصة ممكنة . كما وجهت القمة الإسلامية الثامنة (طهران ، ديسمبر 1997م) وكذلك المؤتمر الإسلامي السادس والعشرون لوزراء الخارجية (واغادوغو ، بوركينافاسو ، يونيو 1999م) نداءا مماثلا .

ثالثا نشاطات الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتمية العاملة في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء

يقدم هذا التقرير صورة شاملة لأنشطة الأجهزة المتفرعة والمتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء . ويمكن الحصول على معلومات تفصيلية من التقارير التي ينتظر أن تقدمها المؤسسات المعنية .

وثمة مشكلة مشتركة تواجهها الأجهزة المتفرعة وهي عدم سداد المساهمات الإلزامية من طرف عدد كبير من الدول الأعضاء . وقد حث مؤتمر القمة الإسلامي الثامن هذه الدول ، على سداد مساهماتها الإلزامية العادية في ميزانيات هذه الأجهزة ، وتسوية متأخراتها في أقرب فرصة ممكنة ، نتيجة للصعوبات المالية التي تشهدها حاليا هذه الأجهزة ، مما جعلها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها ، وأصبحت تهدد وجودها نفسه .

أ - المركز الإسلامي للبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية – أنقره

تأسس المركز الإسلامي للبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية في أنقره بتركيا وفقاً للقرار رقم 8/2 – أق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية المنعقد في طرابلس في مايو 1977م . وقد بدأ المركز ، المعروف بمركز أنقره ، عمله في 1 يونيو 1978م كجهاز متفرع عن منظمة المؤتمر الإسلامي .

لقد ظل المركز نشطاً في تنفيذ العديد من البنود المدرجة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، وينكب المركز على نحو فعال وبكيفية خاصة على إعداد دراسات عن الخلفية الفنية لعرضها على اجتماعات فرق الخبراء التي تنعقد ضمن إطار تنفيذ خطة العمل . وقد أنيطت باجتماعات فرق الخبراء هذه ، مهمة استعراض وبحث متطلبات العمل والمقترحات الخاصة بكل قطاع من القطاعات العشر ذات الأولوية من أجل تنفيذ خطة العمل تنفيذا فعليا .

علاوة على ذلك ، يقوم المركز في الوقت الراهن وبنجاح بتنفيذ نشاطاته في ميدان التعاون في المجالات الإحصائية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والبحوث والتدريب الفني . ومن الإسهامات الرئيسية للمركز قيامه بإعداد وإطلاق موقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) يتضمن معلومات أساسية لـ"نموذج المناك" حول منظمة المؤتمر الإسلامي وعن كل دولة من دولها الأعضاء بالإضافة إلى بيانات إحصائية حديثة عن كل بلد عضو حول مجموعة من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد أتم المركز عددا من مشاريع البحوث التي تتناول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتشمل المديونية والتجارة والفقر وبرامج التعديل الهيكلي والتوجهات الجهوية والإقليمية وغيرها من القضايا الأخرى . ويواصل المركز تنظيم برامج تدريبية مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة مثل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بالقاهرة وقسم الدراسات الإحصائية التابع للأمم المتحدة في المجالات التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء . وقام المركز بإصدار نشرته الخاصة بفرص التدريب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 1999م ، وينكب في الوقت الحاضر على إعداد طبعة جديدة خاصة بسنة 2000م .

وعلاوة على ما يقوم به المركز من تنفيذ منتظم للأنشطة الموكولة إليه ، فإنه ينكب على إنجاز مهام مكثفة في إعداد وثائق وتقارير وعرضها على اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعقد سنويا على مستويات مختلفة ، وتتناول مجالات التعاون الاقتصادي والتقني ، ومن جملة هذه التقارير نذكر التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتقرير حول مشاكل البلدان الأقل نموا والبلدان المحصورة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتقرير رصد التطورات الأخيرة في إطار منظمة التجارة العالمية والانعكاسات المترتبة عن إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية على العالم الإسلامي .

ب – المركز الإسلامي لتنمية التجارة – الدار البيضاء

بذل المركز جهوده في عام 1999/98م من أجل تنمية التجارة بين الدول الأعضاء من خلال نشاطاته التي تندرج عموما تحت العناوين التالية :

أ – إجراء عدة دراسات في مجال تعزيز التجارة بين البلدان الإسلامية وحول انعكاسات التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول الأعضاء (تأثير اليورو على الدول الأعضاء – يونيو 1999م – دراسة بشأن الاتجاهات الجديدة في تطوير الموارد البشرية في مجال التدريب في التجارة الدولية ، إبريل 1999م ، سياسات ترقية الصادرات والاستثمار : حالة معالجة مناطق التصدير – يونيو 1999م ، ..... الخ) .

ب – تسيير برامج تدريبية مختلفة مثل ندوة التجارة الإلكترونية التي نظمها المركز في يونيو 1999م في الدار البيضاء .

ج – القيام بأنشطة لتعزيز التجارة وخصوصا عن طريق إقامة معارض تجارية إسلامية وسيكون المعرض القادم في الدوحة (15 – 20 أكتوبر 2000م) .

د – إنشاء شبكة للمعلومات التجارية (موقع في الإنترنت أو عرض مدمج يوزع على نقاط الاتصال الوطنية وعلى العاملين في المجال الاقتصادي) وينظم الاجتماع الثالث لنقاط الاتصال الوطنية في شهر يونيو 1999م .

هـــ – نشر تقرير سنوي عن التجارة البينية الإسلامية (1998م) ، ومجلة (تجاريس) وهي مجلة ربع سنوية يصدرها المركز وتتناول التجارة البينية الإسلامية والتجارة الدولية ودليل مصدري منظمة المؤتمر الإسلامي ، ودليل المستثمرين ، وقائمة الخبراء في مجال التجارة الدولية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، ونشر دراسات قطاعية (مصائد الأسماك والنسيج والاستثمارات) .

و – تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء وتنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة الرامي إلى تحسين القدرة التنافسية لبعض بلدان المنظمة وإدارة مهارات بعضا المقاولين ومواطني هذه البلدان .

ز – متابعة مفاوضات التجارة الدولية عن طريق إعداد الدراسات وتنظيم ندوات وحضور مختلف الاجتماعات التي تعقدها منظمة التجارة العالمية .

ح – المعهد الإسلامي للتكنولوجيا ، داكا – بنغلاديش

منذ الدورة الرابعة عشرة للكومسيك التي عقدت في الفترة 1 – 4 نوفمبر 1998م ، ازدادت نشاطات تطوير الموارد البشرية للمعهد في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والتعليم الفني والمهني زيادة كبيرة . وقد أبدت الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام ببرامج المعهد ، وباشرت إرسال المزيد من الطلاب والمتدربين إليه بعد أن أدخل المعهد برنامجا مدته 4 سنوات لنيل درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات من السنة الأكاديمية 1999/98م إلى جانب البرامج القائمة لنيل درجة البكالوريوس في الهندسة (4 سنوات) ، والماجستير في التربية الفنية (سنة واحدة) ، والبكالوريوس في التربية الفنية (سنة واحدة) ، والدبلوم العالي في الهندسة (3 سنوات) ـــ إضافة إلى إنشاء مركز جديد للطاقة والبيئة ، وشعبة للبحوث والامتداد والخدمات الاستشارية والمطبوعات بغية تسريع نشاطات البحوث والتنمية .

وقد ازدادت الترشيحات للالتحاق بالمعهد من مختلف الدول الأعضاء زيادة كبيرة ، وذلك من 831 في عام 1997/96م إلى 1099 في عام 1998/97م ، وإلى 1235 في السنة الأكاديمية الثالثة عشرة 1999/98م من 19 دولة عضوا ، إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية الذي يتكفل بخمسة طلاب أيوبيين . ولكن نظرا للنقص في السكن لم يقبل المعهد سوى 246 من 1235 هذا العام ، حتى بعد بناء طابق خامس فوق المبنى الأكاديمي وداخلية الطلاب . وقد ازداد عدد الطلاب الإجمالي من 368 في السنة الأكاديمية 1998/97م إلى 484 في السنة الأكاديمية 1999/98م . ولمواجهة الزيادة في عدد الطلاب ، فإن العمل يجري لبناء داخليات طلابية جديدة تتسع لحوالي 600 طالب . وذلك على أساس قرض من البنك الإسلامي للتنمية يبلغ 5ر2 مليون دولار أمريكي ، ومن المتوقع أن يكتمل البناء في مطلع العام القادم .

وبوصفه نقطة الاتصال في مجال تنمية الموارد البشرية للدول الأعضاء في المنظمة، فقد نظم المعهد بنجاح لغاية الآن واحدا وثلاثين ورشة عمل ودراسات قصيرة بما في ذلك أربع دراسات/ندوات تم تنظيمها في نوفمبر وديسمبر 1998م ، وندوة دولية حول " تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي المتوازن والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" ، وذلك بمدينة داكا في الفترة من 11 إلى 13 إبريل 1999م . وقد نظمت الندوة الدولية في ضوء قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الثامن ، وبعد توصيات الاجتماع (14) للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك وقرار الدورة (14) للكومسيك التي عقدت في إسطنبول في الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 1998م . وقد قدمت التوصيات الصادرة عن الندوة إلى الاجتماع (15) للجنة المتابعة ، وستمثل المساهمة الرئيسية في تبادل الآراء حول الموضوع أثناء الدورة الخامسة عشرة للكومسيك . كما أن المعهد يخطط لإقامة أربع ندوات/دراسات قصيرة أخرى حول "إدارة التعليم الفني والصناعي" و"التبريد والتكييف" و"استخدامات الكمبيوتر" و"الآلات الكهربائية وضوابطها" و"التطبيقات الحديثة للإلكترونيات في الصناعة" من نوفمبر 1999م إلى يناير 2000م . ويخطط لتنظيم ندوة دولية أخرى حول الطاقة والبيئة في نهاية عام 2000م .

وإلى جانب البرامج الأكاديمية ، نظم المعهد عددا من النشاطات المختلفة مثل المباريات السنوية والألعاب الرياضية والمنافسات الودية ونشاطات ثقافية – اجتماعية وبرامج دينية مثل مسابقة القرآن الكريم والمناقشات الدينية خلال العام . كما يخطط المعهد أيضا لإقامة برامج ثقافية اجتماعية مثل الأمسيات العربية والبنغلادشية والإفريقية والباكستانية ، تقدمها مجموعات مختلفة من الطلاب . كما جرت خلال شهري يوليو وأغسطس 1999م منافسة حول التلاوة والمناظرة .

وقد أقام المعهد مراسم الاحتفال الثاني عشر في 11 أكتوبر 1998م ، حيث حضره ضيف الشرف الأول دولة رئيسة وزراء بنغلاديش الشيخة حسينة . ويتوقع تنظيم الاحتفال الثالث عشر يوم 22 نوفمبر 1999م وذلك برئاسة معالي الدكتور عز الدين العراقي ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر

الإسلامي ، وضيف الشرف الأول دولة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة . وسيعقد في نفس الوقت الاجتماع الرابع والعشرون لمجلس الإدارة في 22 – 24 نوفمبر 1999م . وترد تفاصيل هذه النشاطات في التقارير الشاملة التي يعدها المدير العام للمعهد من وقت لآخر .

حـ - البنك الإسلامي للتنمية – جدة

عمل البنك الإسلامي للتنمية دائماً وعن كثب مع الهيئات المتخصصة والأجهزة المنتمية والفرعية الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي . وهذا العمل يتعلق بعدة مجالات مثل تبادل البيانات والمعلومات والقيام بمشاريع مشتركة ، وعقد الاجتماعات وتحديد المهام لفرق عمل خاصة ولجان .

وتشكل شبكة أنظمة المعلومات لمنظمة المؤتمر الإسلامي مشروعاً رئيسياً يقوم به البنك الإسلامي للتنمية (*IRTI*) تحت رعاية كومسيك وكومستيك . وتتمثل مهمة الشبكة في تسهيل تجميع وتوزيع المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها المتخصصة من خلال نقاط اتصال وطنية وإقليمية وقطاعية متخصصة في عدة قطاعات ومجالات. والشبكة قيد التنفيذ من خلال مشروع رائد يشمل تسعة بلدان أعضاء مغطاة بنقاط اتصالها الوطنية. ويجري عقد اجتماعات تنسيقية لنقاط الاتصال من أجل البحث في الخطوات العلمية اللازمة لتنفيذ المشروع في مجال القطاعات ذات الأولوية وخاصة التجارة .

وبطلب من مختلف أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي قام البنك الإسلامي للتنمية بإعداد واستكمال عدة نظم أساسية/اتفاقيات/برامج في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وكان آخر ذلك المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. كما يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتقديم المعونة الفنية من خلال عدد من الأنشطة الناجحة التي تقوم بها مختلف المؤسسات العاملة تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي .

وبقرار من الدورة الثالثة عشرة لكومسيك نظم البنك الإسلامي للتنمية اجتماعات تنسيقية لوفود الدول الأعضاء التي تحضر الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية . وفي أعقاب قرار القمة الإسلامية الثامنة نظم البنك الإسلامي للتنمية بجدة اجتماعات لفرق العمل المكونة من الأجهزة المتخصصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي لوضع كيفية تنفيذ مختلف الأفكار الواردة في وثيقتها حول إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين .

هـ - الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة - كراتشي

الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة مستمرة في متابعة برنامجها للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وفي هذا الإطار ، تقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة والتي حددت في خطة عملها الثلاثية الثانية (1997 – 2000) ، وقد وضعت خطة العمل هذه طبقاً للخطوط العريضة اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وفقا لما أكدته خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد جرى التقييم الأولي لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج العمل خلال الاجتماع الثلاثين للجنة التنفيذية والاجتماع الخامس عشر للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية المنعقدة بالشارقة في شهر فبراير 1998م . وقد قدر أن 80% من هدف الخطة الأولى قد تحقق ، وتعلق الـ 20% الباقية بجمع وتحليل المعلومات ، يتعذر تنفيذها نظرا لوجود صعوبات فنية ومالية .

ومنذ سنة 1995 ، والغرفة الإسلامية تتابع بنشاط برنامجها المتعلق بالقطاع الخاص. وقد عقدت خمسة اجتماعات للقطاع الخاص في تركيا (1994) ، ومصر (1995) ، وفي إندونيسيا (1996) وباكستان (1997) ، ولبنان (1998) . وتم تقديم توصيات هذه الاجتماعات إلى دورات كومسيك العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة ، للنظر فيها . وقد عقد الاجتماع السادس للقطاع الخاص في ياوندي بالكاميرون من 4 إلى 6 أكتوبر 1999م ، وسيعقد الاجتماع السابع للقطاع الخاص في الدوحة بدولة قطر سنة 2000م . وأثبتت اجتماعات القطاع الخاص بأنها منبر مفيد للقاء المقاولين ورجال الأعمال وممثلي المؤسسات المالية حيث تتم مناقشة سبل التعاون في المستقبل وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم .

ولتحقيق المزيد من التفاعل بين رجال الأعمال في البلدان الإسلامية أرسلت الغرفة الإسلامية وفوداً اقتصادية لبعض البلدان الإفريقية . فقد توجه الوفد الأول إلى النيجر وبوركينا فاسو ومالي والوفد الثاني إلى غينيا وجامبيا وسيراليون والسنغال . أما الوفد الثالث فإنه سيزور بعض جمهوريات آسيا الوسطى خلال عام 2000م .

كما تشترك الغرفة الإسلامية في إقامة المعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة . يضاف إلى ذلك أنها تضع ترتيبات لإقامة معارض صغيرة أثناء اجتماعات القطاع الخاص .

وكجزء من الخدمات التي تقدمها للغرف الأعضاء وضعت الغرفة الإسلامية برنامجاً لعقد ندوات وحلقات تدريب . كان أولها ندوة الخدمات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انعقدت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في كراتشي خلال شهر ديسمبر 1996م . وقد عقدت الندوة الثانية في مالي في عام 1998 لصالح البلدان الناطقة بالفرنسية .

وتنظم الغرفة الندوات والبرامج التدريبية التالية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة :

رقم	المؤتمر / الندوة	رقم	برامج التدريب
1	تطوير التعاون والتكامل في اتجاه إنشاء مناطق تجارية عربية كبرى وتمديدها لتشمل بقية البلدان الإسلامية بحيث تؤدي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة	1	تطوير تغليف السلع الاستهلاكية
		2	تدريب أعضاء الغرف من البلدان الأعضاء بجمهوريات آسيا الوسطى
		3	ورشة عمل حول وضع تقارير قبل الاستثمار بهدف إنشاء أعمال إضافية مع إشارة خاصة إلى مشروعات الأعمال الصناعية الصغيرة والمتوسطة .
		4	تعزيز قدرات المؤسسات في الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي على التقيد بمعايير *ISO* 9000 و1400 *ISO*
		5	تطوير الإدارة الصناعية والمهارات التسويقية الخاصة في الدول الأعضاء

وفي الآونة الأخيرة ، اختارت الغرفة الإسلامية مجالا هاما من مجالات تطوير القوى البشرية ، وهو تطوير القدرات الإدارية والتسويقية لسيدات الأعمال . وتواصل الغرفة في هذا الصدد ، الاتصال بوكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات العلاقة من أجل التعاون لتنظيم ورشة عمل تدريبية .

كما ستعقد الغرفة الإسلامية منتدى استثماريا بالتعاون مع مكتب اليونيدو (*UNIDO*) في البحرين في نوفمبر 1999م ، ويهدف المنتدى إلى دعوة جميع وكالات اليونيدو والمستثمرين الماليين ومتعهدي المشاريع لمناقشة إمكانية إقامة مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وفي هذا العصر الذي تتطور فيه تكنولوجيا الإعلام تطوراً كبيراً فإن الغرفة الإسلامية تركز على وضع قاعدة معلومات متكاملة . وتتضمن هذه القاعدة معلومات عن الدول الأعضاء مع إشارة خاصة للتجارة والاقتصاد والصناعة والمعارض التجارية وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة .

وتعكف الغرفة الإسلامية أيضاً على وضع استراتيجيات لزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الاقتصادي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي . ولكل من هذه

المنظمات برامج لتنمية التجارة بين بلدانها . وتقترح الغرفة الإسلامية التعاون مع هذه المنظمات الإقليمية للقيام بمشروعات لتوسيع التجارة بموجب نظام إقليمي محدد .

وبدأت الغرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة التوسط في أي منازعات تجارية قد تنشأ بين القطاع الخاص لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي .

ولكي تشجع التجارة والصناعة البينية الإسلامية وقعت الغرفة الإسلامية مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع مختلف المؤسسات كالبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة سنغافورة الملايوية ومكتب باكستان لتشجيع الصادرات ، ومنظمة العمل العربية . وستوقع الغرفة الإسلامية مذكرة تفاهم مع مجلس التحكيم التابع لمجلس التعاون الخليجي واتفاقية تعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني لفائدة جمهوريات آسيا الوسطى . وتتفاوض الغرفة حاليا لتوقيع مذكرة تفاهم مع اليونيدو ، وفي هذا الصدد ، فإنها على اتصال بمكتب اليونيدو في البحرين .

و – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – جدة:

تتلخص الأهداف الرئيسية للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فيما يلي :

(1) تعزيز فلسفة ومبادئ الأعمال المصرفية الإسلامية .

(2) تحديد معايير للتعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية وكذلك بين البنوك المركزية الإسلامية .

(3) وضع قاعدة معلومات لجميع المؤسسات المالية الإسلامية .

وفيما يلي ملخص لنشاطات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية :

1 – إعداد قاعدة معلومات رفيعة المستوى منذ عام 1993م لجميع المؤسسات المالية الإسلامية .

ويشمل دليل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لعام 1996م ما يلي :

أ – تحليل واستعرض أكثر من (160) مؤسسة مالية إسلامية بما في ذلك رأس المال المدفوع ، إجمالي الأصول ، إجمالي الودائع ، الاحتياطيات وصافي الأرباح .

ب – نصيب كل قطاع من الاستثمار (القطاع التجاري والزراعي والصناعي والخدمات والعقارات) الذي تموله هذه المؤسسات وأساليب التمويل (مرابحة ، مشاركة ، مضاربة ، إجارة) .

ج – معلومات عامة تشمل نوع المؤسسة ، تاريخ التأسيس ، مستشار/لجنة الشريعة وعدد الفروع وعدد الموظفين .

د – رسومات بيانية توضح – حسب المناطق – الانتشار الجغرافي والنسبة المئوية لهذه المؤشرات المالية .

2 – تعزيز التعاون القائم مع جامعة هارفارد في مجال قاعدة للمعلومات للمؤسسات المالية الإسلامية :

أ – زار وفد من مركز دراسات الشرق الأوسط بالولايات المتحدة (برنامج معلومات جامعة هارفارد للتمويل الإسلامي) مقر الاتحاد سعياً وراء مساعدة الاتحاد في وضع دراسته العلمية حول آفاق التمويل ومجالاته من خلال البنوك الإسلامية .

ب – يقوم المركز أيضاً بمساعدة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية باستحداث قاعدة معلومات عريضة للتمويل الإسلامي باستخدام أحدث التقنيات لربطها مع الشبكة الدولية لقاعدة المعلومات .

ج – تم مؤخراً تعيين الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عضواً في المجلس التشغيلي (والاستشاري) لبرنامج معلومات جامعة هارفارد للتمويل الإسلامي الذي يجتمع دورياً في جامعة هارفارد لاستعراض التقدم الذي يحرزه البرنامج .

3 – إقامة إطار للتعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية :

شكلت لجنة مشتركة للبنوك المركزية والإسلامية تتكون من عشرة أعضاء بواسطة الاجتماع الحادي عشر لخبراء البنوك المركزية والإسلامية المنبثق عن الاتحاد الذي عقد في الدوحة بدولة قطر ، في 10 – 11 جمادى الآخر 1418هـ (12 – 13 أكتوبر 1997م) .

4 – تغطية المسائل الهامة ذات العلاقة على مستوى العالم وموافاة المؤسسات المالية الإسلامية بتطوراتها . وقد خصص العدد الأخير من النشرة الإعلامية الشهرية التي يصدرها الاتحاد للأزمة الاقتصادية الأخيرة في جنوب شرق آسيا .

و – الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر – جدة

أنشئ الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر تنفيذاً لقرار صادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد بمكة المكرمة في عام 1981م كجهاز منبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف خدمة الأمة الإسلامية في مجال النقل البحري. وانضمت (31) دولة إسلامية إلى الاتحاد تمثلها ما يربو على (55) شركة ملاحة بحرية إسلامية وتساهم في ميزانية الاتحاد على أساس حمولة كل شركة .

واتخذ الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر الخطوات الضرورية لإنشاء مركز تعاوني للمعلومات يلحق بأمانة الاتحاد في جدة . وذلك لخدمة الشركات الأعضاء فيما يتعلق بسفن الأعضاء وأندية الحماية والتعويض التي تنتمي إليها ، والتأمين على السفن والآلات وأنواع السفن سواء كانت للركاب أو للشحن العام ، أو السفن الناقلة للمواد الهايدرو كربونية ، والموانئ التي تستقبل السفن عادة ، والسفن التابعة للشركات الأعضاء ، وأسماء الوكلاء ، وسفن الاستئجار وأماكن وجودها حتى يمكن للأعضاء استخدامها بدون وسطاء .

أجرى الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر دراسة الجدوى لإنشاء شركة إسلامية للملاحة في القطاع الخاص . واتخذت جميع الخطوات الضرورية لإنشاء الشركة وقد سميت شركة بكه الملاحية برأسمال مصرح به مقداره (150) مليون دولار ، ورأسمال مدفوع بلغ (50) مليون دولار . وستدار الشركة على أسس تجارية بحتة تقوم على الربح والخسارة .

بارك مؤتمر القمة الإسلامي الثامن الذي عقد في طهران في شهر ديسمبر 1997م إنشاء الشركة ، ودعا الدول الأعضاء والشركات والقطاع الخاص والأفراد للمساهمة في رأسمال الشركة ومعاملة سفنها معاملة السفن الوطنية في موانئ الدول الأعضاء (القرار رقم 8/23 – أف (ق.إ) .

وبعد أن يتم تسجيل الشركة واتخاذ مدينة جده بالمملكة العربية السعودية مقرا لها ، ستطرح أسهمها على الدول الأعضاء .

{{{}}}

قائمة بأسماء الدول الأعضاء
التي وقعت وصادقت على مختلف الاتفاقيات والنظم الأساسية
للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني
فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار 8/1 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية ، طرابلس – ليبيا 16 – 1977/5/22		اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار 12/7 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية ، بغداد – العراق 1 – 1981/6/5		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة ، اسطنبول – تركيا 7 – 1990/10/10		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار 13/16 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية ، نيامي – النيجر 22 – 1982/8/26		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار 15/17 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية ، صنعاء – اليمن 18 – 1984/12/22		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة ، اسطنبول – تركيا 1 – 1998/11/4	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
أفغانستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الجزائر	80/05/20	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ألبانيا	–	–	96/11/15	–	–	–	–	–	–	–	–	–
آذربيجان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البحرين	80/05/21	80/08/30	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنجلاديش	77/12/05	78/04/18	97/11/04	–	97/11/04	–	83/09/10	–	88/04/16	–	–	–
بنين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بروناي دار السلام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	85/12/23	–	–	92/05/19	93/09/14	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	78/01/23	83/08/02	94/10/25	–	94/10/25	–	–	–	–	–	–	–
جزر القمر	78/04/28	81/01/16	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قرقيزيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كازاخستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	79/04/21	–	82/08/25	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	77/11/08	78/06/06	–	86/12/16	96/11/15	99/12/31	–	–	87/06/11	88/05/06	–	–

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار 8/1 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية ، طرابلس – ليبيا 16 – 1977/5/22		اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار 12/7 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية ، بغداد – العراق 1 – 1981/6/5		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة ، اسطنبول – تركيا 7 – 1990/10/10		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار 13/16 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية ، نيامي – النيجر 22 – 1982/8/26		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار 15/17 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية ، صنعاء – اليمن 18 – 1984/12/22		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة ، اسطنبول – تركيا 1 – 1998/11/4	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
الإمارات العربية المتحدة	77/12/29	1997	89/02/12	89/01/14	–	–	89/05/30	89/03/21	89/05/30	89/03/21	–	–
الجابون	87/01/23	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جامبيا	80/05/21	–	93/09/04	–	95/11/08	–	95/11/08	–	95/11/08	–	–	–
غويانا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	77/12/26	81/02/10	95/11/08	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا بيساو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إندونيسيا	79/04/30	80/01/08	83/05/01	83/12/03	92/02/04	–	–	–	–	–	–	–
العراق	78/07/02	1978	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيران	95/11/08	95/11/07	95/11/08	94/09/15	96/11/08	93/05/12	95/11/08	–	93/09/04	93/10/06	–	–
الأردن	77/12/29	79/05/10	98/11/04	99/03/08	93/02/01	98/12/21	94/10/25	–	88/03/12	86/04/08	–	–
الكويت	77/12/05	80/05/10	81/11/18	83/04/12	–	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	96/11/15	–	96/11/15	–	96/11/15	–	–	–	–	–	–	–
ليبيا	77/12/05	78/03/16	94/10/25	96/02/13	92/12/05	92/11/02	–	–	–	89/01/04	–	–
ماليزيا	78/05/18	81/01/13	87/09/30	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المالديف	77/12/17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مالي	78/04/27	81/08/08	–	82/05/24	–	–	–	–	–	–	–	–
المغرب	78/01/23	79/04/16	80/11/02	90/05/07	93/09/29	–	–	–	85/12/30	–	–	–
موريتانيا	77/11/09	79/05/09	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موزمبيق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار 8/1 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية ، طرابلس – ليبيا 16 – 1977/5/22		اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار 12/7 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية ، بغداد – العراق 1 – 1981/6/5		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة ، اسطنبول – تركيا 7 – 1990/10/10		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار 13/16 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية ، نيامي – النيجر 22 – 1982/8/26		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار 15/17 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية ، صنعاء – اليمن 18 – 1984/12/22		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة ، اسطنبول – تركيا 1 – 1998/11/4	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
النيجر	78/05/18	78/08/07	–	–	–	–	84/12/08	–	–	–	–	–
نيجيريا	98/11/04	–	98/11/04	–	98/11/04	–	98/11/04	–	98/11/04	–	–	–
سلطنة عمان	80/04/15	81/04/28	94/10/25	94/12/10	–	–	–	–	–	–	–	–
أوغندا	78/08/08	–	78/11/26	78/02/12	78/09/05	–	–	–	–	–	–	–
باكستان	78/01/14	1978	81/12/20	82/07/10	94/10/25	93/10/11	–	1989	–	86/04/30	–	–
فلسطين	78/04/28	80/03/18	82/03/15	82/03/15	92/09/10	–	83/05/22	–	87/01/03	85/11/11	99/11/07	–
قطر	78/09/04	80/09/09	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المملكة العربية السعودية	78/01/14	79/06/27	85/09/23	84/09/17	92/09/10	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	77/12/25	79/02/28	87/06/17	94/06/30	91/09/01	94/06/30	87/06/17	89/02/04	87/06/17	89/02/04	–	–
سيراليون	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصومال	78/12/24	–	83/12/19	84/11/25	–	–	–	–	–	–	–	–
السودان	78/01/14	–	81/12/20	–	92/05/13	–	93/09/04	–	93/09/04	–	–	–
سوريا	78/06/04	80/07/15	–	–	–	–	–	–	–	–	99/11/07	–
سورينام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
طاجيكستان	97/11/04	–	97/11/04	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تشاد	78/04/27	–	–	–	92/01/14	–	–	–	–	–	–	–
توجو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تونس	79/01/17	80/04/13	82/06/10	83/11/11	93/01/21	–	83/01/05	83/11/11	95/11/08	00/02/14	–	–
تركيا	77/12/19	82/07/02	87/07/16	88/02/09	91/09/23	91/11/28	–	–	–	–	99/11/07	–

المرفق (٦) لـ OIC/COMCEC-FC/16-2000/REP

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار 8/1 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية ، طرابلس – ليبيا 16 – 1977/5/22		اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار 12/7 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية ، بغداد – العراق 1 – 1981/6/5		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة ، اسطنبول – تركيا 7 – 1990/10/10		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار 13/16 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية ، نيامي – النيجر 22 – 1982/8/26		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار 15/17 – ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية ، صنعاء – اليمن 18 – 1984/12/22		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة ، اسطنبول – تركيا 1 – 1998/11/4	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
تركمنستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أوزبكستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	77/12/29	–	82/06/12	–	–	–	94/10/25	–	94/10/25	–	–	–
المجموع	41	27	28	19	22	7	13	4	13	10	3	–

تقرير مقدم من

الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

حول تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي

الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

استعراض مدى تنفيذ خطة العمل الهادفة
إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

مقدمة

ظل التنفيذ البطيء لخطة العمل الهادفة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مصدر قلق للكومسيك وللمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية . وبطلب من الدورة الرابعة عشرة للكومسيك ، قدمت الأمانة العامة عرضا تفصيليا للموقف العام لتنفيذ الخطة إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة التي عقدت في اسطنبول في الفترة من 4 إلى 7 نوفمبر 1999م . وبعد مناقشة مستفيضة لورقة الأمانة العامة ، اتخذت اللجنة قرارا ينص كما يلي :

"تعرب عن القلق إزاء التنفيذ البطيء لخطة العمل ، وتوصي الاجتماع القادم للجنة المتابعة باقتراح السبيل الممكن لمعالجة الوضع استنادا إلى تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي" .

2 - ونظرا لما ورد أعلاه ، فقد أعادت الأمانة العامة توزيع نسخ من الوثيقة المذكورة آنفا على جميع الدول أعضاء لجنة المتابعة بغية دراسة الوثيقة وإعداد مقترحاتهم وتوصياتهم قبل موعد الاجتماع . ويحتوي هذا الاستعراض الجزء الذي له علاقة بالموضوع من وثيقة الأمانة العامة المشار إليها سابقا ، بهدف تسهيل الإشارة إليه من قبل أعضاء لجنة المتابعة الموقرين .

(I) استعراض حول خلفية الموضوع

3 - كلف مؤتمر القمة الإسلامي السادس لجنة كومسيك بوضع وتنفيذ استراتيجية جديدة لخطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي حدثت في العالم

منذ إقرار خطة العمل في سنة 1981م . وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات تحت رعاية كومسيك ، تم وضع خطة منقحة وافقت عليها بالتالي الدورة العاشرة لكومسيك في أكتوبر 1994م ، وقد رفعت هذه الوثيقة الاستراتيجية إلى مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في شهر ديسمبر 1994م ، والذي اعتمد هاتين الوثيقتين بموجب قراره رقم 7/8 – أق (ق إ) .

4 – وقد لاحظ مؤتمر القمة الإسلامي السابع عدة أمور من بينها أن استراتيجية التعاون الاقتصادي التي أقرتها كومسيك ، أدت إلى إقامة تعاون بين المجموعات الفرعية للدول الأعضاء ، وأن هذه الاستراتيجية تقوم على المبادئ التي تؤكد على القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي واحترام الهياكل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتأسيسية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية . كما لاحظت القمة أن خطة العمل وثيقة عامة تتسم بالسياسة المرنة وقابلة للتعديل خلال تنفيذها وفقا للبنود المنصوص عليها في باب المتابعة والتنفيذ . كما وافقت القمة على أهمية تنفيذ خطة العمل بسرعة ، ودعت الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء المنصوص عليها في باب متابعة تنفيذ خطة العمل .

5 – درست لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك خلال مداولاتها حول آلية المتابعة والتنفيذ ، المواضيع الفنية والتنظيمية الخاصة بعقد اجتماع قطاعي بيني يشمل مجالات الأولوية العشر الواردة في خطة العمل . وفي هذا الإطار ، أوصت اللجنة بالاستعاضة عن عقد اجتماع قطاعي بيني واحد ، ببدء تنفيذ خطة العمل من خلال نهج يتسم بقدر أكبر من الطابع العملي ، وهو عقد أكثر من اجتماع في آن واحد حول مجال واحد أو عدد من المجالات المتداخلة على حسب الأولوية ، وقد قبل الاجتماع الحادي عشر للكومسيك توصيات لجنة المتابعة ، ودعا الدول الأعضاء لاستضافة اجتماعات قطاعية وقطاعية بينية .

وبموجب آلية التنفيذ المتوقعة ، ستنعقد اجتماعات فريق الخبراء لتحديد مشاريع تعاون في مجالات الأولويات المختلفة في الخطة . وبناء على ذلك ، فإن "لجان المشاريع" ستتألف من الدول الأضاء المهتمة بمشروع (مشاريع) محدد (محددة) تختاره (تختارها) هي ، على أن تظل لجنة (لجان) المشاريع مسؤولة عن تنفيذ أي مشروع .

(II) آلية التنفيذ بإيجاز

6 – وفقا لأحكام آلية المتابعة والتنفيذ التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء يتعين أن تبدأ عملية تنفيذ مشروعات تعاونية محددة في كل قطاع من القطاعات ذات الأولوية العشرة من خلال عقد اجتماعات قطاعية لفرق الخبراء .

7 – إن التفويض الممنوح لاجتماعات فرق الخبراء في كل قطاع / مجال من خطة العمل هو استعراض احتياجات العمل وتقديم مقترحات للمساعدة ، عند الضرورة ، في تنفيذ أحكام خطة العمل المتعلقة بذلك المجال . وينتظر أن تحدد هذه الاجتماعات المشروعات القابلة للتنفيذ في غضون فترة زمنية معقولة .

8 – طبقا لآلية التنفيذ ، في أعقاب تحديد مقترحات مشاريع محددة خلال اجتماعات فرق الخبراء ، تكوين لجنة/لجان مشروعات برئاسة البلد الذي اقترح أصل المشروع/المشروعات . وتضم لجان المشروعات جميع الدول الأعضاء التي تعرب عن اهتمامها بمشروعات معينة . وينتظر أن تجتمع لجان المشروعات بغية تنفيذ المشروع/المشاريع المذكورة .

(III) الأنشطة التنفيذية

(أ) اجتماعات فرق الخبراء القطاعية

9 – منذ اعتماد خطة العمل المنقحة وآلية التنفيذ ، ناشدت كافة الاجتماعات التي عقدها كومسيك وكذلك المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الأعضاء لاستضافة اجتماعات فرق الخبراء هذه . وفي الدورة الحادية عشرة لكومسيك عرضت حكومة جمهورية مصر العربية ، استضافة اجتماعي فريق الخبراء حول الزراعة والأغذية والتنمية الريفية والنقل والموصلات .

10 – وقد استكملت جميع الاستعدادات اللازمة ، وأعد مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية وثائق العمل التي أرسلت إلى الدول

الأعضاء فيما يخص الاجتماعين اللذين كان من المقرر عقدهما بالقاهرة في الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر 1996م . ولكن تم تأجيلهما بطلب من الحكومة المضيفة .

11 - ولكن خلال الاجتماعين الثالث عشر والرابع عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن كومسيك واللذين عقدا في أنقرة في 1997م و1998م على التوالي ، وفي الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة لكومسيك اللتين عقدتا في نوفمبر 1997م و1998م ، أكد مندوب جمهورية مصر العربية مجددا عرض حكومة بلاده استضافة اجتماعات القطاع المشار إليها .

12- رحب مؤتمر القمة الإسلامي الثامن والدورتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة والمؤتمرات الإسلامية الرابع والعشرون والخامس والعشرون والسادس والعشرون لوزراء الخارجية بعرض حكومة جمهورية مصر العربية استضافة هذين الاجتماعين الهامين . وطلبت الأمانة العامة من حكومة جمهورية مصر العربية موافاتها بالمواعيد الجديدة لهذين الاجتماعين . ولا تزال الأمانة العامة تنتظر الرد على رسالتها .

13 - عقدت حكومة الجمهورية التركية اجتماع فريق الخبراء حول النقد والأعمال المصرفية وتدفق رؤوس الأموال في اسطنبول خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 سبتمبر 1997م . وقد عرضت بعض الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة عددا من مشاريع التعاون وأفكارا لمشاريع في الاجتماع . وأكد الاجتماع مجددا المبادىء الأساسية لخطة العمل ، ومنها أن تنفيذ المشاريع المقترحة سيكون اختياريا للدول الأعضاء وأن القطاع الخاص سيمنح دورا محوريا في هذه العملية . كذلك أكد الاجتماع ضرورة الاستفادة من التسهيلات الموجودة فعلا في إطار المنظمة في تنفيذ المشاريع التي سيتم اقتراحها في هذا المجـــال .

14 - طلب الاجتماع من الأمانة العامة جمع ردود البلدان الأعضاء حول مقترحات المشاريع وإرسالها عند استلامها إلى البلدان المتقدمة باقتراحات والتي ستقوم حينها بالدعوة لعقد اجتماعات لجان المشاريع المختلفة بالتعاون من الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها المعنية وفقا لما جاء في خطة العمل .

15 - تنفيذا للعرض الذي قدمته حكومة جمهورية باكستان الإسلامية خلال الدورة الحادية عشرة للكومسيك ، نظمت حكومة باكستان الإسلامية اجتماعا لفريق الخبراء حول "تسهيلات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في كراتشي يومي 24 و25 أكتوبر 1997م . وقد أسفر الاجتماع عن عدد من مقترحات مشاريع وأفكار مشاريع قامت الأمانة العامة بتعميمها على الدول الأعضاء وهي تنتظر ردودها .

16 - عرضت حكومة الجمهورية التركية إبان انعقاد الاجتماع الثالث عشر للكومسيك ، استضافة اجتماع لفرق الخبراء حول التكنولوجيا والتعاون الفني . وتنفيذا لهذا العرض عقد الاجتماع المذكور في اسطنبول خلال الفترة من 6 إلى 8 مايو 1998م ، وقد قدمت ثلاث دول هي الأردن وتركيا والسودان 18 مشروع مقترح محدد . وأبدى موفودون عديدون اهتمامهم ببعض المشروعات . وطبقا لقرار اللجنة فقد أرسلت المشروعات المقترحة إلى جميع الدول الأعضاء ، مع مطالبتها بموافاة الأمانة العامة برغباتها في هذا الصدد بحلول اليوم الأول من شهر أكتوبر 1998م . بالإضافة إلى ذلك ، فقد طلبن من الدول التي أبدت اهتماما مبدئيا خلال اجتماع فريق الخبراء بتأكيد ذلك كتابة إلى الأمانة العامة بحلول اليوم الأول من شهر أكتوبر 1998م .

17 - وتبعا لذلك قدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة الأردنية الهاشمية ، بعض المقترحات الإضافية بعد اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون التكنولوجي والفني . كما أبدت حكومة بوركينا فاسو اهتمامها ببعض أفكار المشاريع التي قدمتها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتجارة الخارجية . وقدمت حكومة الكاميرون فكرتي مشروعين جديدين . وقد تم تعميم هذه المشاريع الجديدة ، التي تم إرسالها في الاستمارات التعريفية للمشاريع المحددة ، على الدول الأعضاء . وقد طلب من الدول الأعضاء التي تقدمت بأفكار مشاريع تقديم استمارات تعريفية كاملة عن المشاريع . كما طلب من الدول الأعضاء التي أبدت اهتماما بأفكار المشاريع التي قدمتها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ، تقديمها باعتبارها مقترحاتها حتى يمكن تعميمها على جميع الدول الأعضاء .

18 - الجدول التالي يوضح "تسهيلا للمتابعة" الردود الخاصة بمقترحات مشاريع وأفكار مشاريع تم استلامها من بعض الدول الأعضاء حتى نهاية أكتوبر 1999م ، وقد تم تعميمها فعلا .

رقم	الأفكار / مشاريع مقترحة للتعاون الفني	البلد / المؤسسة المقترحة	البلد الراغب
1	تعاون فني في مجال البرامج الهندسية بين دول المنظمة	الأردن	
2	تعاون فني في مجال الحفاظ على التراث بين دول المنظمة	الأردن	
3	إنتاج ورق طباعة	السودان	
4	مركز تعزيز الابتكار والتصميم والنماذج الأولية	السودان	
5	المأوى والسكن	السودان	
6	إنتاج خلايا كهربائية ضوئية	السودان	
7	التعاون الفني بين مكاتب براءة الاختراع في الدول الأعضاء في المنظمة	تركيا	كازاخستان
8	التعاون الفني في مجال الحضانات التجارية	تركيا	
9	التعاون الفني في مجال تطوير التكنولوجيا : طائرة اليوبوفان الإقليمية متوسطة المدى	تركيا	كازاخستان
10	تقديم مساعدة فنية لإنشاء مؤسسة تطوير التكنولوجيا في الدول الأعضاء في المنظمة	تركيا	
11	مركز أبحاث الطاقة وتطوير التكنولوجيا للبلدان الإسلامية	تركيا	كازاخستان
12	الوكالة الفضائية للبلدان الإسلامية	تركيا	كازاخستان
13	مشروع الدراسة بالمراسلة	تركيا	
14	التعاون الفني في مجال الحماية البيئية : الاستعمال السليم للمناطق الساحلية من أجل الحيلولة دون وقوع تعرية ساحلية أو شاطئية سريعة	تركيا	
	النقد والتمويل وتعبئة الأموال		
15	إنشاء مؤسسة إعادة تأمين إسلامية	تركيا	
16	مؤسسة تمويلية إسلامية تحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية	تركيا	
17	وكالة (إتحاد) مقاصة إسلامية متعددة الأطراف	تركيا	
18	تطوير برنامج منسق يدوم لسنوات للتدريب والندوات في المجالات المالية والنقدية	تركيا	
19	قيام مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية للبلدان الإسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث بجمع دليل عن خبراء المسلمين في مجال النقد والنظام المصرفي والتمويل	تركيا	
20	قيام مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجمع ونشر دوري ومنتظم لبيانات ومعلومات مفصلة حول النشاطات البنكية والنقدية والتمويلية في البلدان الأعضاء وإعداد مجموعة من قواعد البيانات الخاصة بالنشاطات ذات الصلة المتضمنة مثل هذه البيانات والمعلومات	تركيا	
21	قيام مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث بجمع دليل للبنوك والمؤسسات المالية في البلدان الأعضاء	تركيا	
22	تطوير معالجة المتعاطون والمدمنين لإنتاج 1 ، 2 ، 3 من ترايزين 6 بمشتق واحد ، وهي تستخدم في إبادة الفطريات في إيران	إيران	السعودية
23	تطوير عملية معالجة الأيونوكزايل (توتريل) لقيمته الكبرى في مكافحة الفطريات ونظوه "ديبرومو"	إيران	السعودية

رقم	الأفكار / مشاريع مقترحة للتعاون الفني	البلد / المؤسسة المقترحة	البلد الراعي
24	تطوير عملية معالجة الكاربميزيماين لإنتاجه بطاقة 25 طن متري في السنة	إيران	السعودية
25	برامج سوت-سولت لتشكيل نقل الحرارة ونقل الكتلة وتحليل قوى الاجهاد	إيران	السعودية
26	مؤسسة الاختبارات الميدانية	إيران	السعودية
	التجارة الخارجية		
27	آلية لجمع منتظم ونشر لمعلومات مفصلة حول الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان الأعضاء	تركيا	بوركينا فاسو
28	إنشاء بيت للتجارة الإسلامية	تركيا	
29	آلية لإشراك البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نظام التجارة العالمية	تركيا	بوركينا فاسو
30	دراسة حول تحديد الميزات الاقتصادية المقارنة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	
31	إنشاء صندوق لتطوير سوق الصادرات الإسلامي	مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية	
32	جمع ومقارنة المعلومات الإحصائية الخاصة باحتياجات البلدان الأعضاء من الإيرادات وقدراتها التصديرية	مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية	
33	تطوير مشروع مشترك للنقل للدول الأعضاء غير الساحلية	مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية	
34	إعداد دراسة مفصلة حول قواعد تنظيم التجارة واجراءاتها في الدول الأعضاء	مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية	
35	خدمات تسهيلات تجارية تقدمها الغرف الوطنية للبلدان الأعضاء	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	
36	تسهيلات إدارة الاستيراد التي تقدمها الغرف الوطنية للبلدان الأعضاء	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	
37	برنامج تدريب المدربين في مجال التجارة الدولية	المركز الإسلامي لتنمية التجارة	بوركينا فاسو
38	إنشاء شركات إقليمية متخصصة في تنظيم المعارض الدولية	المركز الإسلامي لتنمية التجارة	بوركينا فاسو
39	إقامة صالات معارض دائمة	المركز الإسلامي لتنمية التجارة	
40	تنظيم معرض دائم للبضائع "الحقيقية" على موقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الإنترنت	المركز الإسلامي لتنمية التجارة	

(ب) الاجتماعات القطاعية لفرق الخبراء – تقييم

19 – بلغ عدد الاجتماعات القطاعية فرق الخبراء ثلاثة اجتماعات حتى الآن ، تناولت مجالات (1) النقود والتمويل وتدفقات رأس المال (2) التجارة الخارجية و(3) التعاون التكنولوجي والفني ، على التوالي . وقد طرحت عملية تنفيذ خطة العمل التي بدأت

بعقد اجتماع قطاعي حول النقود والتمويل وتدفقات رأس المال في شهر سبتمبر 1997م نقاط الحوار التالية ، التي يمكن أن تشكل عناصر هامة ، في أي استعراض قادم لآلية التنفيذ نفسها :

أ) دلت تجربة اجتماعات فريق الخبراء التي عقدت حتى الآن ، على أن الدول الأعضاء تتقدم في معظم الأحيان خلال اجتماعات الفريق وليس قبلها . ومن شأن ذلك أن تجد الدول الأعضاء صعوبة في دراسة المشروعات مقدما ، الأمر الذي يمكن الخبراء والمشاركون في الاجتماعات من إبداء إلتزام حكوماتهم نحو أي مشروع / مشروعات أو الاشارة إلى الاهتمام بها . وبالتالي يجعل من المستحيل تشكيل لجان المشروعات إبان اجتماعات فرق الخبراء .

ب) ظل عدد الدول الأعضاء التي قدمت مقترحات حول المشروعات لاجتماعات فرق الخبراء محدودا جدا . وبالرغم من أن الآلية تفتح الباب أمام الدول الأعضاء لتقديم مقترحات حول المشروعات حتى بعد انعقاد اجتماعات الخبراء إلا أن أحدا لم يستغل هذا الخيار حتى الآن بالرغم من توجيه طلبات محددة إلى هذه الدول لتفعل ذلك .

ج) يعتمد تكوين لجان المشاريع على مدى اهتمام الدول الأعضاء بالمشاريع ، فخلال الاجتماعات الثلاثة لفريق الخبراء والتي انعقدت لغاية الآن لم يتم إبداء الاهتمام اللازم من جانب الدول الأعضاء بالاقتراحات الخاصة بالمشاريع .

د) في بعض الحالات لوحظ أن الاجابات التي وردت من الدول الأعضاء لا تبين بوضوح مدى التزامها بمشروع معين . فهي مجرد ملاحظات أو تعليقات وليست تعبيرا أو التزاما واضحا باشتراكها في أي مشروع .

هـ) وفي كثير من الأحيان وجد أن اجابات الدول الأعضاء لا تنطبق مع أحكام أو كيفيات عمل المتابعة وفقا لآليات تنفيذ المشاريع المقترحة أو الأفكار التي طرحت في اجتماعات فريق الخبراء .

و) يلاحظ أن العديد من المشاريع التي اقترحتها الدول الأعضاء قد أعدت فقط في إطار أولويات التنمية الوطنية في هذه الدول ، بمعنى أنها لا تكتسي الصبغة الإقليمية أو المتعددة الأطراف . وهذا يعني عدم الاهتمام بالدول الأخرى . فعندما تجد هذه الدول أن المشاريع غير مفيدة لها فإنها لا تكترث بها .

ز) الردود التي وصلت حول بعض المشاريع المقترحة قد حولت إلى البلدان صاحبة المشاريع . وقد قامت هذه البلدان ، طبقا لآلية التنفيذ بتكوين لجان للمشاريع ، لكن لم تقم أي دولة باتخاذ أي خطوة إلى الأمام أو مجرد إبداء نيتها في التنفيذ .

ح) بموجب آلية المتابعة والتنفيذ تقوم الدولة العضو وحدها بتقديم المشروع المقترح وتتكفل بإنشاء لجنة للمشروع من الدول الأعضاء المعنية بالأمر ثم تقوم باتخاذ الخطوات اللاحقة المتعلقة بتنفيذ المشروع . وبما أن مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي لا يمكنها أن تضطلع بهذه المهمة فإن المشاريع المقترحة المقدمة من الدول الأعضاء خلال اجتماع فريق الخبراء ليست إلا مجرد أفكار عامة تحتاج إلى التنفيذ من جانب أي دولة من الدول الأعضاء .

ط) إن عدم وجود آلية أو ترتيب يقحم ممثلي القطاع الخاص ومؤسسات التمويل مباشرة في عملية التنفيذ هو نقطة الضعف في آلية المتابعة والتنفيذ القائمة . كما أن عدم توفر الدعم المالي والمساعدة الفنية لإعداد المشاريع المقترحة يعتبر إحدى العقبات الرئيسية في وجود مشاريع حيوية للدول الأعضاء .

ي) وهناك مشكلة لا زالت قائمة ألا وهي عدم ورود اجابات من الدول الأعضاء حول استضافة الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء إضافة إلى عدم توفر المختصين والخبراء في الوفود التي تشارك في اجتماعات الخبراء .

(IV) بعض الاقتراحات

20 - انطلاقـا مـن الحقيقة المقررة التي مفادها أن نجاح أو فشل أية مبادرة ذات طابع متعدد الجنسيات هو رهين أساسا بالنهج الذي تعتمده الدول الأعضاء نفسها وأن إبداء اهـتمام مضاعف والتحلي بإرادة سياسية رفيعة هو شرط ضروري لتحقيق النتائج الملموسة فإن إبداء الاقتراحات التالية يصب في هذا الاتجاه لتقويم وتصحيح الوضع المتعثر الذي توجد عليه في الوقت الراهن عملية تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي .

أ) إن إعداد دراسات الجدوى التمهيدية للمشاريع الحيوية الإقليمية التي تبين الأهمية الحيوية للمشروع ومدى الفائدة التي تتوقعها الدول المشاركة من هذه المشاريع ، يتطلب درجة عالية من الخبرة الفنية والمهنية . وهذه الخبرة قد لا تكون متوفرة لدى بعض الدول الأعضاء التي يمكن أن تكون مهتمة بالقيام بدور ريادي في مثل هذه المشاريع المشتركة . ومما سيكون له أثر إيجابي في هذا الشأن هو إشراك المؤسسات المختصة في منظومة المؤتمر الإسلامي والتي لديها خبرة طويلة في إعداد وتقييم المشاريع منذ البداية وفق ترتيبات مؤسسية فعالة .

ب) عند إعداد دراسة الجدوى لأي مشروع مشترك لا بد من توضيح طبيعة ومدى الالتزامات المالية التي يجب أن تقوم بها الدولة المعنية بالأمر . كما يجب أن تحدد الجدوى موارد التمويل إضافة إلى المساهمة المباشرة من الدول الأعضاء المشاركة في المشروع . وهذه من الأمور الضرورية التي توضح الطريق أمام الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة .

ج) يمكن النظر بكل جد في فكرة تعيين مؤسسة أو أكثر من مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي لكل مشروع مقترح في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي . فالمؤسسة التي تعين كنقطة اتصال يمكن أن تقدم دعما ماليا للبلد المقترح للمشروع في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقديم الايضاحات الفنية والمساعدة في إعداد الوثائق لاجتماع لجان المشاريع .

د) يمكن الاستفادة من خبرة وموارد البنك الإسلامي للتنمية في إعداد الدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى . ويجب على البنك الإسلامي للتنمية أن يقدم الدعم للبلد المقترح للمشروع في توفير الخبراء وتقييم الفوائد التي تنتظرها الدول الأعضاء الأخرى من المشاريع المقترحة .

هـ) ينبغي أن تكون هناك مراجعة دقيقة وتقييم جدي لآلية متابعة وتنفيذ خطة العمل ، ولا بد من إعادة تقييم طريقة عمل كومسيك لتمكين اللجنة الدائمة من تقييم الوضع وإدخال التعديلات اللازمة . ويجب أن تشمل المراجعة أيضا السبل والوسائل الكفيلة بإدخال القطاع الخاص والمؤسسات المالية في تنفيذ خطة العمل .

و) يفضل استعراض ومتابعة عمل لجان المشاريع خلال الدورات السنوية لكومسيك . وفي هذه الحالة يجب تكوين لجان بالتزامن مع دراسات كومسيك للمساعدة في الشروع في الاجتماعات التمهيدية للجان المشاريع التي يفترض أن تكون قد أنشئت .

ز) هناك حاجة لتطوير آلية لمراقبة وتنفيذ اجتماعات القطاع الخاص في إطار كومسيك إلى جانب تنفيذ خطة العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي . وفي هذا الصدد فإن الاقتراح المقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتشكيل فريق مراقبة ، يتكون من الغرفة الإسلامية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ، يستحق دراسته دراسة دقيقة .

تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية
حول توسيع التجارة البينية للدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

تقرير حول توسعة التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية

الغـــرض :

١- تهدف هذه الورقة لتسليط الأضواء على دور البنك الاسلامي للتنمية وانجازاته في مجال زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية • وتبرز الورقة أيضا بعض قضايا السياسات المتعلقة بنمو التجارة البينية •

خلفيـــة :

٢- وفقا لقرارات مؤتمر القمة الاسلامي الثامن (الذي عقد في طهران في ديسمبر ١٩٩٧م) ، والاجتماع الثاني لمنظمة المؤتمر الاسلامي حول اعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين (الذي عقد في طهران في يونيو ١٩٩٨م) ، قام البنك بانشاء فريق عمل في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي اجتمع في جدة (في أغسطس ١٩٩٨م) لوضع الأهداف المنشودة لتحقيق نمو بنسبة ١٣% في التجارة البينية •

٣- ووضع فريق العمل توصيات محددة حول كيفية تحقيق الأهداف الكمية والنوعية لزيادة التجارة البينية • ومن أهم هذه التوصيات ، وضع مخصصات جديدة لتمويل التجارة من قبل البنك بشروط وأحكام جديدة ، وتعيين نقاط تنسيق وطنية لعمليات تمويل التجارة ، وتعزيز التمويل المشترك ، واستخدام تقنية المعلومات لتوفير المعلومات الخاصة بالتجارة البينية ، وانشاء شركات اقليمية للتجارة والتسويق ، وانشاء بنوك للتصدير والاستيراد ، وتشجيع آليات ترتيبات الدفع الثنائية، وبناء القدرات في مجال التجارة عن طريق المساعدة الفنية •

٤- وعلى ضوء هذه التوصيات ، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في اجتماعه الذي عقد في كوتونو عاصمة بنين في رجب

١٤١٩هـ (نوفمبر ١٩٩٨م) ، على قيام البنك بتنفيذ خطط عمل لتحقيق الهدف الكمي بزيادة التجارة البينية للدول الأعضاء من ١٠% الى ١٣% من مجمل تجارة الدول الأعضاء على مدى السنوات الثلاث القادمة (أي بنسبة ١% سنويا) ٠

الاجراءات التي اتخذها البنك لتسهيل زيادة التجارة البينية :

٥- شهد عام ١٤٢٠هـ بداية تنفيذ خطط العمل لتحقيق هدف زيادة التجارة البينية طبقا لقرار مؤتمر القمة الاسلامي الثامن ٠

٦- ولتسهيل الهدف الكمي المحدد وتحقيقه ، خصص البنك مبلغ بليون دولار أمريكي من موارده الخاصة في عام ١٤٢٠هـ لهذا الغرض ، وسيتم دعم هذه المبلغ بموارد أخرى يتم تعبئتها عن طريق التمويل المشترك والتمويل بالمرابحة من مرحلتين من بنوك اسلامية ومؤسسات مالية أخرى ٠ ويتوقع أن تؤدي هذه الآليات لتعبئة مبلغ اجمالي مقداره بليوني دولار أمريكي في العام قيد النظر ، وفي العامين التاليين أيضا٠ واعتمدت ميزانية اضافية بمبلغ ٢ر١ مليون دولار امريكي للعام قيد النظر ، لدعم أنشطة التعاون التجاري مثل الدراسات المتعلقة بالسوق ، والندوات ، والمعارض التجارية ، والتدريب في مجال التجارة الدولية ، والتدريب الفني للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتجارة البينية ٠

٧- وأخذ البنك زمام المبادرة بالطلب الى الدول الأعضاء تعيين نقاط تنسيق وطنية للتجارة ، تعمل بصورة مشتركة مع البنك لتحقيق هدف التجارة البينية المنشودة ٠ وبلغ عدد الدول الأعضاء التي حددت نقاط التنسيق التابعة لها حتى الآن سبعة وعشرين دولة ٠

٨- وعقد الاجتماع الأول لنقاط التنسيق في جدة يومي ١٧ و ١٨ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ (الموافق ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩م) حضره ٢١ ممثلا عن الدول الأعضاء ، و٣ ممثلين عن المؤسسات الاقليمية ٠

٩- ووضع الاجتماع المذكور ست توصيات عريضة في المجالات التالية :

أ - يتعين على نقاط التنسيق والبنك الاسلامي للتنمية تقاسم المعلومات ذات الصلة بالتجارة البينية (مثل الأنظمة والاجراءات الخاصة بالتصدير والاستيراد ، صادرات / واردات السلع والخدمات ، المنتجات ذات الأولوية بالنسبة للتمويل الذي يقدمه البنك ، والوكالات الوطنية / الاقليمية لائتمان / تأمين الصادرات ٠

ب- تقديم المساعدة الفنية من البنك لبناء قدرات نقاط التنسيق ٠

ج- يتعين على نقاط التنسيق ان تشجع انشاء مناطق التجارة الحرة (حيث لا يكون هناك وجود لهذه المناطق) ٠

د- ينبغي أن تنظر نقاط التنسيق في تبني مفهوم ترتيبات الدفع الثنائية لتسهيل التجارة البينية ٠ ويتعين أن ينظر البنك الاسلامي للتنمية بالتعاون مع ماليزيا في تنظيم ندوة حول ترتيبات الدفع الثنائية ٠

هـ- الطلب الى نقاط التنسيق حث حكومات بلدانها على التوقيع و/أو المصادقة على ترتيب نظام التجارة التفضيلية التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي ٠

و- يتعين أن يتولى البنك بالاشتراك مع أحدى نقاط التنسيق ، تنظيم اجتماع رفيع المستوى يحضره كبار المسؤولين المعنيين بالتجارة الدولية للتوفيق بين الاستراتيجيات الجماعية لتحقيق النمو في التجارة البينية ٠

١٠- تعتبر برامج تمويل التجارة في البنك أدوات مهمة لتسهيل نمو التجارة البينية. وهذه البرامج هي عمليات تمويل الواردات ، برنامج تمويل الصادرات ، ومحفظة البنوك الاسلامية للاستثمار والتنمية وصندوق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار .

١١- وبلغ اجمالي ما اعتمده البنك حتى الآن في اطار برامج التمويل الأربعة المذكورة ٣٤ر٣٣٦ر١١ مليون دينار اسلامي (٨٤ر٦٤٠ر١٤ مليون دولار امريكي). واعتمد البنك في عام ١٤٢٠هـ ، مبلغا اجماليا مقداره ٢٦ر٧٥٥ مليون دينار اسلامي (١٥ر٠٢٥ر١ مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض بالمقارنة مع المعتمد للسنة المنصرمة ومقداره ٠٤ر٧٤٤ مليون دينار اسلامي (٦٦ر٠٠٩ر١ مليون دولار امريكي). (أنظر الجدول رقم ١) .

١٢- أما التفاصيل المتعلقة باداء برامج التمويل المذكورة ، فهي على النحو التالي:

أ- **عمليات تمويل تجارة الواردات :**

اطلق برنامج تمويل تجارة الواردات في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) لتمويل واردات المواد الخام ، والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية للدول الأعضاء. وقد مكن البرنامج الدول المعنية من شراء السلع التنموية التي تمس الحاجة اليها . كما ساعد في تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء ، وهو يعمل بمثابة أدات مهمة لاستخدام الأرصدة السائلة للبنك وفقا لأحكام الشريعة السمحة .

ومن خلال هذا البرنامج ، تمكنت الدول الأعضاء التي لديها فائض قابل للتصدير من منتجات محددة ، مثل النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة ، والمواد الخام الصناعية والمواد الكيميائية ، والاسمدة والمواد الخام للاسمدة ، ومنتجات الصلب ، وقطع غيار المعدات ومكوناتها ، والسلع الأساسية ، من بيع هذه السلع الى الدول الأعضاء الأخرى

التي اعتادت استيراد هذه السلع من دول غـير أعضـاء ٠ ويركز البرنامج أيضا على تعزيز القدرات التصديرية للدول الأعضاء ٠ ويتم ذلك عن طريق خطوط التمويل المقدمـة الى البنك / المؤسسات المالية ، والموجهة نحو المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٠

واعتمد البنك منذ انشاء البرنامج في ١٣٩٧هـ وحتى عـام ١٤٢٠هـ ما مجموعه ٣٧ر٤٨٠ر٩ مليون دينار اسـلامي (٣٥ر٠٣٥ر١٢ مليون دولار أمريكي) لصالح ٩٦٣ عملية، مع استخدام نحو ٠٢ر٧٤% من المبلـغ المعتمـد لتمويـل التجارة البينية للدول الأعضاء (أنظر الجدوليـن ٢ أ و٢ب في الملحق بهذا التقرير)٠

وفي عام ١٤٢٠هـ ، أعتمد البنك مبلغ ٣٤ر٦٥١ مليـون دينار اسلامي (٨٤ر٨٨٤ مليون دولار أمريكي) لعمليـات تمويل تجارة الواردات بالمقارنة مع مبلـغ ٦٠٧ ملايين دينار اسلامي (٨٢٧ مليون دولار أمريكـي) فـي العـام المنصرم٠

ومن الاجراءات المهمة التي اتخذها البنك خلال العام قيـد النظر ، تطبيق التمويل الجماعي والتمويل بالمرابحة مـن مرحلتين ٠ وبلغ مجموع ما اعتمده للتمويل الجماعي حتـى تاريخه ١٠٠ مليون دولار امريكي لصـالح بنجلاديـش ، وتمويل بالمرابحة من مرحلتين بمبلـغ ٨٤ مليـون دولار أمريكي لصالح باكسـتان ، و٢٥ مليـون دولار أمريكـي لصالح تركيا ٠ وشهد العام قيد النظر بداية عمليات البنـك في آسيا الوسطى حيث اعتمد خط تمويل واردات بمبلـغ ٥ ملايين دولار أمريكي لقازاقستان ٠

واتخذ البنك أيضا خطوات لمراجعة سياسـات واجـراءات البرنامج لجعلها أكثر جاذبية من الناحية التجاريـة واكـثر

كفاءة من الناحية التشغيلية ٠ وتتضمن هـذه الاجـراءات وضع الخطوط الارشادية للتمويـل الجمـاعي والتمويـل بالمرابحة من مرحلتين ٠ وقـد فوضـت هـذه الخطـوط الارشادية رئيس البنك بما يلي :

أ - اصدار القواعد واللوائح الخاصة بتنفيـذ الخطـوط الارشادية للتمويل الجماعي والتمويل بالمرابحة مـن مرحلتين ٠

ب- الموافقة على الالتزام بتغطية الاكتتـاب حتـى ٤٠ مليون دولار أمريكي عندمـا يكـون البنـك هـو المضارب الرئيسي في عملية تمويل جماعي ٠

ج- عندما يكون البنك هو المضارب الرئيسي في عمليـة تمويل جماعي ، الموافقة على المبالغ التي تزيد على ٤٠ مليـون دولار أمريكـي لالتزامـات تغطيـة الاكتتاب، في الحالات التي قد يطلب فيها الى البنـك تغطية العجز في مساهمة المؤسسات المالية الأخرى في تاريخ استحقاق السحب ٠ الا ان ذلـك يكـون مشروطا بسرعة ابلاغ مجلس المديرين التنفيذييـن بالأمر بعد ممارسة السلطة المفوضة ٠

ولتعزيز استخدام التمويل بالمرابحة من مرحلتين ، تـم تمديـد فترة السداد للبرنامجين من ستة أشهر الى مـدة اقصاهـا ١٢ شهرا ٠

ب- برنامج تمويل الصادرات :

بدأ العمل ببرنامج تمويل الصادرات في عام ١٤٠٨هـ ، لتشجيع تصدير سلع الدول الأعضاء عن طريـق التمويـل القصير والطويل الأجل للصادرات الى الـدول الأعضـاء والدول غير الأعضاء ٠

وللبرنامج عضويته الخاصة بـه ، وميزانيتـه ومـوارده ، وتنظم حساباته بصورة منفصلـة ٠ وبلـغ عـدد الـدول الأعضاء في البرنامج في نهاية عام ١٤٢٠هـ ٢٣ دولـة ، هي : الجزائر ، البحرين ، بنجلاديش ، بروناي ، مصـر ، الجابون ، اندونيسيا ، ايران ، الأردن ، الكويت ، لبنـان ، ليبيا ، ماليزيا ، المغرب ، باكستان ، السعودية ، السنغال ، الصومال ، السودان ، سوريا ، تونس ، تركيا وأوغندا ٠

بلغ رأس المال المكتتب فيه للبرنـامج فـي نهايـة عـام ١٤٢٠هـ ٥ر٣١٥ مليون دينار اسلامي ، بلغ المدفوع منه حتى الآن ٧ر١٣٢ مليون دينار اسلامي ٠ واسهم البنك من موارد رأسماله العادية بمبلغ ١٥٠ مليون دينار اسـلامي ، دفع منه مبلغ ٧٥ مليون دينار اسلامي ٠

وبلغ مجموع العمليات التي اعتمدت منذ انشـاء البرنـامج وحتى نهاية عام ١٤٢٠هـ ٩٥ر٤٠٣ مليون دينار اسلامي (٠٤ر٥٦٠ مليون دولار أمريكي) ٠ (انظر الجدول ٣ فـي الملحق بهذا التقرير)٠ وفي عام ١٤٢٠هـ، بلغـت قيمـة المعتمد في اطار برنامج تمويل الصادرات ٧٣ر٦٠ مليـون دينار اسلامي (٢٥ر٨٢ مليون دولار أمريكـي) ، مقـابل ٩٩ر٤٧ مليـون دينـار اسـلامي (٨ر٦٤ مليـون دولار أمريكي) في العام المنصرم ٠ ومن الجدير بالملاحظة هنـا ان كافة عمليات البرنامج كانت لتمويل الصـادرات الـى الدول الأعضاء ٠

ولتحسين استخدام البرنامج ، قام البنك بمراجعة عامة له في العام قيد النظر ٠ أما التغييرات التي أدخلت على سياسـات البرنامج والتي اعتمدها مجلس المديرين التنفيذييـن، فـهي على النحو التالي :

أ - خفض متطلبات المكون المحلـي للصـادرات مـن ٤٠% الى ٣٠% لتوسيع نطاق المعـايير الخاصـة

بالسلع المؤهلة للتمويل ٠ وتتم مراجعة عملية التخفيض هذه كل ثلاث سنوات ٠

ب- تكون الصادرات التقليدية منها وغير التقليدية ، مؤهلة كلها للاستفادة من التمويل الذي يقدمه البرنامج ٠

ج- تتم زيادة نسبة التمويل الى ١٠٠% شريطة تأمين التمويل بضمانات مقبولة لدى البنك ٠

د- تمنح رسوم للادارة بنسبة ٦٥% من النصبة المضافة الى الليبور (خصم ٣٠% للسداد في مواعيد الاستحقاق او قبلها ، و٣٥% لخدمات الادارة) المطبقة على خطوط تمويل الواردات، الى الوكالات الوطنية التي لديها خطوط تمويل من برنامج تمويل الصادرات٠

هـ- تقوّم عمليات برنامج تمويل الصادرات كلها بالدولار الأمريكي٠

و - تتضمن قائمة الدول المستوردة المؤهلة كافة الدول باستثناء الدول التي تشملها أنظمة المقاطعة التي تطبقها منظمة المؤتمر الاسلامي٠

ز- يفوض رئيس البنك بتمويل واستضافة موقع لمعرض تجاري للبنك على شبكة الانترنت ، يتمكن المستوردون والمصدرون الاعلان من خلاله دون مقابل ، عن احتياجاتهم أو قدراتهم على التوريد ٠

ح - يجوز للمستفيدين المحتملين من برامج تمويل التجارة التقدم بطلبات التمويل مباشرة الى البنك ٠ وسيسمح

لاية بعثات تسويق تمويل التجارة التي يوفدها البنك ، بالتسويق المباشر لدى المستفيدين المحتملين بمعرفة مكاتب محافظي البنك في الدول الأعضاء ٠

وعلاوة على ما تقدم ، تم تشكيل لجنة فنية لاعداد الخطوط الارشادية لائتمانات الموردين / المشترين وتمويل ما قبل الشحن ، وستقدم اللجنة تقريرها قريبا الى مجلس المديرين التنفيذيين ٠

ج- برنامج تمويل الصادرات في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا:

للمصرف برنامج خاص لتمويل الصادرات من الدول العربية الى الدول غير العربية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ٠

وقد جاء انشاء هذا البرنامج نتيجة لمذكرة تفاهم وقعت في ١٤١٨/١٠/٢٦هـ (١٩٩٨/٢/٢٣م) بين البنك الاسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، ومقره الخرطوم ٠ ونصت مذكرة التفاهم على قيام البنك بادارة مخصص مقداره ٥٠ مليون دولار أمريكي كمضارب ٠

وسيتلقى البنك بوصفه مضاربا ، رسما كنسبة مئوية من الربح الصافي المقدم من برنامج تمويل الصادرات ، وسيتولى تمويل المصاريف غير المباشرة ٠ ويغطي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا المصاريف المباشرة المترتبة على عمليات البرنامج ٠ واعتمد منذ انشاء البرنامج ثلاث عمليات بمبلغ ٨ر١٢ مليون دولار أمريكي ، منه مبلغ ٤ر٤ مليون دولار اعتمد في عام ١٤٢٠هـ ٠

د - محفظة البنوك الاسلامي للاستثمار والتنمية :

محفظة البنوك الاسلامية ، هو صندوق يحقق الدخل ، أنشأه البنك الاسلامي للتنمية في عام ١٤٠٨هـ بالتعاون مع ٢٠ بنكا ومؤسسة مالية اسلامية ٠ وهو صندوق مستقل يديره البنك كمضارب ٠

الهدف الرئيسي للمحفظة هو تعبئة السيولة المتوفرة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية واستثمارها في مشروعات مجدية ٠ كما تهدف المحفظة لتشجيع تطوير السوق المالية الاسلامية باصدار ادوات مالية اسلامية ، وتنويع محفظتها لتوليد عائد يتناسب مع المخاطر ٠

وللمحفظة رأس مال مدفوع ثابت مقداره ١٠٠ مليون دولار أمريكي، ورأس مال متغير مقداره ٢٨٠ مليون دولار أمريكي ٠ ويضاف الى ذلك ان هناك مبلغا مقداره ٢٥٠ مليون دولار امريكي تحت تصرف المحفظة٠ والوحدة الحسابية للمحفظة هي الدولار الأمريكي ، ويركز التمويل الذي تقدمه على القطاع الخاص في الدول الأعضاء وان لم يكن يقتصر عليه ٠ ومنذ انشاء المحفظة ، اعتمد مبلغ ٨٥٦ر١ مليون دولار امريكي لمختلف العمليات ، منه مبلغ ٢٨ر٢٦٢ مليون دولار امريكي اعتمد في عام ١٤٢٠هـ ٠

هـ- صندوق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار :

يعتبر الصندوق اساسا معبئا للموارد ، وهو مكمل جهود البنك التمويلية ٠ وتركز استراتيجية الاستثمار للصندوق اساسا على تمويل مشروعات مجدية في القطاع الخاص بالدول الأعضاء بالبنك عن طريق التمويل المباشر والتمويل المشترك مع البنك ، ومحفظة البنوك الاسلامية والمؤسسات المالية الأخرى ٠ ويقدم الصندوق التمويل طويل الأجل بصيغة الاجارة والبيع لأجل والاستصناع بأجل

استحقاق يتراوح بين ٥ سنوات و١٢ سنة ٠ ويقدم الصندوق أيضا التمويل قصير الأجل للتجارة (التمويل بالمرابحة) وذلك لاستخدام الأرصدة السائلة لدى الصندوق لتحقيق أقصى عائد عام على استثماراته ٠

واعتمد الصندوق في السنوات العشر التي مرت منذ انشائه (١٤١٠-١٤٢٠هـ) ما مجموعه ٣٢ عملية تمويل تجارة (تمويل جماعي بالمرابحة) بمبلغ اجمالي مقداره ٤٥ر١٨٩ مليون دولار امريكي ٠ واعتمد الصندوق في عام ١٤٢٠هـ عمليتين قيمتهما ١٩ مليون دولار امريكي ٠

تنمية التجارة البينية كقضية من قضايا السياسات :

١٣- تشير تنمية التجارة البينية كمفهوم الى الزيادة المتعمدة في الحجم النسبي والمطلق للتجارة وقيمة التجارة (الصادرات والواردات) بالاضافة الى تحويل اتجاه التجارة مع مرور الوقت بين أعضاء مجموعة من الدول أو الدول الأعضاء في احدى المناطق ٠ ويمكن لمجموعة من الدول أن تزيد قيمة / حجم تجارتها مع بعضها البعض كجزء من النمو الاقتصادي العام لهذه الدول ٠ وهذا النمو لم يأت نتيجة لتخطيط متعمد ، وهو لذلك لا يشكل ، بالضرورة ، وفي حد ذاته تنمية للتجارة البينية ٠ فتنمية التجارة البينية ينبغي ان تكون مقصودة لذاتها ، تعريفا ، وتقوم على استراتيجية متعمدة ، وسياسات وبرامج عمل تؤثر وتغير الحجم المطلق والنسبي للتجارة بين الدول الأعضاء واتجاه هذه التجارة مقابل تجارتها مع أطراف ثالثة ٠

١٤- ولتنمية التجارة البينية مصدران اثنان أولهما ، يعزى لانشاء التجارة التي تنجم عن الزيادة في الانتاج والناتج وظهور منتجات جديدة ، والرغبة القوية في تبادل السلع بين أعضاء المجموعة ٠ ويعزى ثانيهما ، الى تحويل التجارة من الشركاء التجاريين الحاليين الى الدول الأعضاء في مجموعة منظمة المؤتمر الاسلامي ، البنك الاسلامي للتنمية ٠

١٥- يعتبر انشاء التجارة الذي يشكل أحد جوانب تنمية التجارة البينية في المقام الأول ، اهتماما طويل الأجل لانه يتطلب توسعة البنية الأساسية في مرافق الانتاج والتجارة ، ووضع استراتيجية اقتصادية وتجارية طويلة الأجل من قبل الدول المعنية • الا ان تحويل التجارة أمر يمكن ان يتم بأسرع من ذلك • وهو يعني ايجاد بديل للواردات من الدول غير الأعضاء ، بواردات من الدول الأعضاء •

١٦- وعليه ، فان من شأن سياسة / استراتيجية مقررة لتنمية التجارة تنفذها مجموعة من الدول مثل مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي / البنك الاسلامي للتنمية ، التي تربط بينها أواصر رسمية وغير رسمية ، أن تغير اتجاه وحجم التجارة ونوع السلع المعنية والشركاء فيها • الا ان مثل هذه السياسات ينبغي أن تتوقع وتنظر في امكانية حصول رد فعل انتقامي من الشركاء التجاريين من غير الدول الأعضاء •

١٧- ان قضية تنمية التجارة البينية تتعلق بوضع سياسات اقتصادية دولية وتنفيذ مشترك من قبل مجموعة من الدول باجماع منها وعلى اساس مصالحها المشتركة • وبذلك ، يتوقع من الشركاء اتخاذ قرارات بتشجيع التجارة البينية ، واتخاذ اجراءات مناسبة لتنفيذ قراراها الجماعي في اطار القوانين التجارية الدولية الحالية ، أي قواعد ومعايير منظمة التجارة العالمية والتزاماتها •

١٨- ومن المهم في السنوات الأولى ، التركيز على جانب تحويل اتجاه التجارة حيث يمكن توفير متطلبات التمويل لتسهيل تجارة الدول الأعضاء احداها مع الاخرى • ويتعين على الدول الأعضاء في هذا الخصوص، تحديد القيود والعراقيل واتخاذ الخطوات اللازمة لتجاوزها ، ووضع سياسات فعلية لتسهيل تحويل اتجاه التجارة •

١٩- وبصفة عام ، فان القيود والعراقيل الرئيسة مثل القيود الجمركية وغير الجمركية ، تخلف عادة آثارا على تنمية التجارة البينية • وقد يكون مصدر هذه العراقيل والقيود محليا أو دوليا أو

الاثنين معا ٠ وقد يكون لبعضها آثار قصيرة الأجل ، ويكون للبعض الآخر آثار طويلة الأجل على التجارة البينية ٠

٢٠- وتتطلب هذه القيود والعراقيل اهتماما ملحا من الجهات صاحبة القرارات في الدول الأعضاء ، نظرا لانها في معظمها ذات طابع هيكلي وسياسي وتكون خارج نطاق تخصص البنك وسلطته ومقدرته٠ واذا تم تقليص هذه العراقيل والاختناقات ، ولو بصورة جزئية عن طريق اجراءات مناسبة في مجال السياسات ، فان من المتوقع أن تزداد التجارة البينية الى مستوى أعلى من مستواها الحالي٠

٢١- ونظرا للتعقيد الذي يكتنف هذه القضية ، فان البنك الاسلامي للتنمية لا يمكنه ان يضطلع الا بدور مساعد للقيام ، ضمن أمور أخرى ، بتقديم التمويل لدعم مسعى الدول الأعضاء بزيادة التجارة البينية ٠ الا ان هذه الخطوة ينبغي أن تكملها الدول الأعضاء نفسها التي تحتاج الى وضع سياسات واستراتيجيات واجراءات ادارية وتنظيمية لدعم جهود البنك ٠ كما يحتاج القطاع الخاص الى تشجيع الحكومات المعنية عن طريق وضع سياسات موجهة لزيادة استخدام تسهيلات تمويل التجارة التي يقدمها البنك ٠

الجدول رقم (١)

عمليات تمويل التجارة المعتمدة

من ١٣٩٧ - ١٤٢٠هـ* (بملايين الدنانير الاسلامية)

السنة	تمويل الواردات		برنامج تمويل الصادرات		محفظة البنوك الاسلامية		صندوق حصص الاستثمار		المجموع	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
١٣٩٧هـ	٥	٤٣.٦١							٥	٤٣.٦١
١٣٩٨هـ	١١	١٢٧.٤٤							١١	١٢٧.٤٤
١٣٩٩هـ	٢٢	٢٦٢.٣٦							٢٢	٢٦٢.٣٦
١٤٠٠هـ	٣٢	٣٥٠.٠٦							٣٢	٣٥٠.٠٦
١٤٠١هـ	٣١	٣٦٧.٨٩							٣١	٣٦٧.٨٩
١٤٠٢هـ	٢٧	٣٥٧.٣٤							٢٧	٣٥٧.٣٤
١٤٠٣هـ	٢٨	٤٨٠.٦٠							٢٨	٤٨٠.٦٠
١٤٠٤هـ	٤٢	٦٧١.٦٨							٤٢	٦٧١.٦٨
١٤٠٥هـ	٣٦	٦٦١.٧٧							٣٦	٦٦١.٧٧
١٤٠٦هـ	٥٣	٥٣١.٠٩							٥٣	٥٣١.٠٩
١٤٠٧هـ	٤٨	٤٢٥.٣٤							٤٨	٤٢٥.٣٤
١٤٠٨هـ	٦٠	٤٢٧.١٠	٢	٦.٤٤	٧	٢٠.٦٦			٦٩	٤٥٤.٢٠
١٤٠٩هـ	٥٣	٣٩٤.٣٤	٢٣	٢٩.٨٤	٥	٦.٦٠			٨١	٤٣٠.٧٨
١٤١٠هـ	٦٤	٤١٩.٣٧	١٨	٢٢.٠٥	١٢	٢٠.٤٨			٩٤	٤٦١.٩٠
١٤١١هـ	٤٦	٣٤٩.٣٣	١٥	١٩.٥٩	١٢	٧٨.٠٤			٧٣	٤٤٦.٩٦
١٤١٢هـ	٦٠	٣٦٦.١٢	١١	٤٦.٦٢	٧	١٣١.٠١	١	١.١٠	٧٩	٥٤٤.٨٥
١٤١٣هـ	٤٤	٢٥٠.٧٣	١١	٢٩.٧٠	٧	٤١.٥٠	٣	٦.٩٤	٦٥	٣٢٨.٨٧
١٤١٤هـ	٤٧	٢٩٠.٠٣	٦	٢٠.٢٨	٨	١٢٨.٣٩	١	٣.٥٧	٦٢	٤٤٢.٢٧
١٤١٥هـ	٥١	٣٢٥.٦٢	٨	١٨.٥٧	١١	١٨١.٧٠	٥	٢١.٦٨	٧٥	٥٤٧.٥٧
١٤١٦هـ	٤٦	٣٦٠.٩٣	١٠	٤٣.٧٤	١١	١٤٤.٧٤	٥	٢١.٨١	٧٢	٥٧١.٢٢
١٤١٧هـ	٤٧	٣٦٤.٨٥	١١	٣١.١٣	٢٠	٢٤٧.١٨	٤	١٧.٢٥	٨٢	٦٦٠.٤١
١٤١٨هـ	٣٦	٣٩٤.٠٦	٨	٢٧.٢٥	٢٥	٢١٢.٦٩	٧	٣٤.٩٢	٧٦	٦٨٨.٩٢
١٤١٩هـ	٣٥	٦٠٧.٣٧	١٥	٤٧.٩٩	١٠	٧٥.٧٤	٤	١٢.٩٤	٦٥	٧٤٤.٠٤
١٤٢٠هـ	٣٩	٦٥١.٣٤	١٣	٦٠.٧٣	٥	٢٩.٠٦	٢	١٤.١٣	٥٨	٧٥٥.٢٦
المجموع	٩٦٣	٩٤٨٠.٣٧	١٥١	٤٠٣.٩٣	١٤٠	١٣١٧.٧٩	٣٢	١٣٤.٣٤	١٢٨٤	١١٣٣٦.٤٣

* باستثناء العمليات الملغاة .

* تتضمن هذه الأرقام عمليات التجارة البينية التي بدات في عام ١٤٢٠هـ (التمويل الجماعي والتمويل بالمرابحة من خطوتين).

الجدول رقم (٢ أ)

عمليات تمويل تجارة الواردات المعتمدة في الفترة

من ١٣٩٧ - ١٤٢٠هـ ، وعمليات التجارة البينية منذ عام ١٤٢٠هـ

(التمويل الجماعي والتمويل بالمرابحة من خطوتين)

(المبالغ بالملايين)

السنة	عدد الدول	عدد العمليات	المبلغ *		مصادر الدول الأعضاء	
			دينار إسلامي	دولار أمريكي	دينار إسلامي	النسبة
١٣٩٧هـ	٤	٥	٤٣.٦١	٥٠.٥٢	٢٧.٩٨	٥٥.٤
١٣٩٨هـ	٩	١١	١٢٧.٤٤	١٥٥.٨٢	٩٩.١٠	٦٣.٦
١٣٩٩هـ	١٣	٢٢	٢٦٢.٣٦	٣٣٨.٠٩	٢٦٨.٥١	٧٩.٤
١٤٠٠هـ	١٨	٣٢	٣٥٠.٠٦	٤٥٦.٩٩	٣٧١.٠٩	٨١.٢
١٤٠١هـ	١٤	٣١	٣٦٧.٨٩	٤٥٣.٤٤	٣٤٢.٦٤	٧٥.٦
١٤٠٢هـ	١٢	٢٧	٣٥٧.٣٤	٤٠٠.٣٠	٣١٦.٣٠	٧٩.٠
١٤٠٣هـ	١١	٢٨	٤٨٠.٦٠	٥١٩.٥٠	٤٣٠.٥٠	٨٢.٩
١٤٠٤هـ	١٤	٤٢	٦٧١.٦٨	٧٠٤.٤٢	٥٣٠.٠٥	٧٥.٣
١٤٠٥هـ	١٢	٣٦	٦٦١.٧٧	٦٥٣.٠٠	٥٥٥.٠٠	٨٥.٠
١٤٠٦هـ	١٣	٥٣	٥٣١.٠٩	٦٠١.٠١	٥٢٧.٠٢	٨٧.٧
١٤٠٧هـ	١١	٤٨	٤٢٥.٣٤	٥٣١.٣٤	٤١١.٥٠	٧٧.٥
١٤٠٨هـ	١٢	٦٠	٤٢٧.١٠	٥٧٧.٠٠	٥١٠.٥٠	٨٨.٥
١٤٠٩هـ	١٣	٥٣	٣٩٤.٣٤	٥١٤.٧٧	٤٢٤.٨٠	٨٢.٥
١٤١٠هـ	١٦	٦٤	٤١٩.٣٧	٥٤٥.٣٠	٣٨٩.٥٠	٧١.٤
١٤١١هـ	١٣	٤٦	٣٤٩.٣٣	٤٨٥.٥٠	٣٣٧.٥٠	٦٩.٥
١٤١٢هـ	١١	٦٠	٣٦٦.١٢	٥٠٣.٩٠	٤٠١.٤٠	٧٩.٧
١٤١٣هـ	٩	٤٤	٢٥٠.٧٣	٣٥١.٦٣	٢٧٩.٦٣	٧٩.٥
١٤١٤هـ	٩	٤٧	٢٩٠.٠٣	٤٠٥.٣٩	٣٥٦.٢٥	٨٧.٩
١٤١٥هـ	٩	٥١	٣٢٥.٦٢	٤٨٣.٣٣	٣٤٨.٣٣	٧٢.١
١٤١٦هـ	٩	٤٦	٣٦٠.٩٣	٥٣٨.٥٠	٣٣٠.٥٠	٦١.٤
١٤١٧هـ	٨	٤٧	٣٦٤.٨٥	٥١٩.٩٤	٣١٥.٤٤	٦٠.٧
١٤١٨هـ	١٢	٣٦	٣٩٤.٠٦	٥٣٧.٤٠	٤٣٩.٤٠	٨١.٨
١٤١٩هـ	١١	٣٥	٦٠٧.٣٧	٨٢٣.٤٢	٣٩١.٠٠	٤٧.٤٨
١٤٢٠هـ	١١	٣٩	٦٥١.٣٤	٨٨٤.٨٤	٥٠٤.٨٤	٥٧.٥٦
المجموع		٩٦٣	٩.٤٨٠.٣٧	١٢٠٣٥.٣٥	٨.٩٠٨.٧٨	٧٤.٠٢

* باستثناء العمليات الملغاة .

الجدول رقم (٢ ب)

عمليات تمويل تجارة الواردات المعتمدة في الفترة ١٣٩٧ - ١٤٢٠هـ *

(المبالغ بالملايين)

السنة	عدد الدول	عدد العمليات	المبلغ		مصادر الدول الأعضاء	
			دينار اسلامي	دولار امريكي	دولار امريكي	النسبة
١٣٩٧هـ	٤	٥	٤٣.٦١	٥٠.٥٢	٢٧.٩٨	٥٥.٤
١٣٩٨هـ	٩	١١	١٢٧.٤٤	١٥٥.٨٢	٩٩.١٠	٦٣.٦
١٣٩٩هـ	١٣	٢٢	٢٦٢.٣٦	٣٣٨.٠٩	٢٦٨.٥١	٧٩.٤
١٤٠٠هـ	١٨	٣٢	٣٥٠.٠٦	٤٥٦.٩٩	٣٧١.٠٩	٨١.٢
١٤٠١هـ	١٤	٣١	٣٦٧.٨٩	٤٥٣.٤٤	٣٤٢.٦٤	٧٥.٦
١٤٠٢هـ	١٢	٢٧	٣٥٧.٣٤	٤٠٠.٣٠	٣١٦.٣٠	٧٩.٠
١٤٠٣هـ	١١	٢٨	٤٨٠.٦٠	٥١٩.٥٠	٤٣٠.٥٠	٨٢.٩
١٤٠٤هـ	١٤	٤٢	٦٧١.٦٨	٧٠٤.٤٢	٥٣٠.٠٥	٧٥.٣
١٤٠٥هـ	١٢	٣٦	٦٦١.٧٧	٦٥٣.٠	٥٥٥.٠٠	٨٥.٠
١٤٠٦هـ	١٣	٥٣	٥٣١.٠٩	٦٠١.٠١	٥٢٧.٠٢	٨٧.٧
١٤٠٧هـ	١١	٤٨	٤٢٥.٣٤	٥٣١.٣٤	٤١١.٥٠	٧٧.٥
١٤٠٨هـ	١٢	٦٠	٤٢٧.١٠	٥٧٧.٠	٥١٠.٥٠	٨٨.٥
١٤٠٩هـ	١٣	٥٣	٣٩٤.٣٤	٥١٤.٧٧	٤٢٤.٨٠	٨٢.٥
١٤١٠هـ	١٦	٦٤	٤١٩.٣٧	٥٤٥.٣	٣٨٩.٥٠	٧١.٤
١٤١١هـ	١٣	٤٦	٣٤٩.٣٣	٤٨٥.٥	٣٣٧.٥٠	٦٩.٥
١٤١٢هـ	١١	٦٠	٣٦٦.١٢	٣٠٥.٩	٤٠١.٤٠	٧٩.٧
١٤١٣هـ	٩	٤٤	٢٥٠.٧٣	٣٥١.٦٣	٢٧٩.٦٣	٧٩.٥
١٤١٤هـ	٩	٤٧	٢٩٠.٠٣	٤٠٥.٣٩	٣٥٦.٢٥	٨٧.٩
١٤١٥هـ	٩	٥١	٣٢٥.٦٢	٤٨٣.٣٣	٣٤٨.٣٣	٧٢.١
١٤١٦هـ	٩	٤٦	٣٦٠.٩٣	٥٣٨.٥	٣٣٠.٥٠	٦١.٤
١٤١٧هـ	٨	٤٧	٣٦٤.٨٥	٥١٩.٩٤	٣١٥.٤٤	٦٠.٧
١٤١٨هـ	١٢	٣٦	٣٩٤.٠٦	٥٣٧.٤	٤٣٩.٤٠	٨١.٨
١٤١٩هـ	١١	٣٥	٦٠٧.٣٧	٨٢٣.٤٢	٣٩١.٠٠	٣٧.٤٨
١٤٢٠هـ	١١	٣٦	٤٩٧.٥٧	٦٧٥.٨٤	٥٩٥.٨٤	٥٨.٩٦
المجموع		٩٦٠	٩.٣٢٦.٥٥	١١.٨٢٦.٣٥	٨.٦٩٩.٧٨	٧٣.٥٦

* باستثناء العمليات الملغاة .

* لا تتضمن الارقام عمليات التجارة البينية (التمويل الجماعي والتمويل بالمرابحة من خطوتين) التي بدأت في عام ١٤٢٠هـ .

الجـــدول رقم (٣)

عمليات برنامج تمويل الصادرات المعتمدة

في الفترة ١٤٠٨ - ١٤٢٠هـ *

	الدولـــــــة	ملايين الدنانير الإسلامية	ملايين الدولارات الامريكية
١.	البحرين	٧.٧١	١١.٠٠
٢.	بنجلاديش	٤.٨١	٦.٤٤
٣.	مصر	١٩.٣٦	٢٥.٦٢
٤.	اندونيسيا	٤.٨٢	٦.٥٠
٥.	إيران	٤.٤٥	٦.٠٠
٦.	الأردن	١٤.١٥	١٩.٢٠
٧.	الكويت	٣.٩٤	٥.٤٨
٨.	ليبيا	١.٥٥	٢.٢٤
٩.	لبنان	٧.٣٤	١٠.٠٠
١٠.	ماليزيا	٣٩.٩٩	٥٦.٧١
١١.	المغرب	١٤.٤٧	١٩.٦٦
١٢.	باكستان	٩.٣٢	١٤.٠٠
١٣.	السعودية	٩٨.٧٠	١٣٥.١٤
١٤.	السودان	٢.٢٤	٣.٠٧
١٥.	سوريا	٠.٣٥	٠.٤٨
١٦.	تونس	٣٧.٣٧	٥٠.٤٦
١٧.	تركيا	١٣٣.٣٨	١٨٨.٠٤
	المجمـــــــوع	**٤٠٣.٩٥**	**٥٦٠.٠٤**

* باستثناء العمليات الملغاة .

تقرير مرحلي حول
المساعدة الفنية التي قدمها البنك
الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء
في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

تقرير مرحلي
عن المساعدة الفنية التي قدمها
البنك الإسلامي للتنمية
لدوله الأعضاء في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

مقدمة :

يعد توقيع أكثر من ١٢٠ دولة على اتفاقات جولة أوروجواي في مراكش ، في أبريل ١٩٩٤م ، علامة بارزة في تاريخ الاقتصاد الحديث. ويمثل ذلك بداية النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تترتب عليه تبعات بعيدة الأثر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الدول النامية بصفة خاصة . فقد خلق هذا النظام التجاري الجديد متعدد الأطراف تحديات عديدة أمام الدول النامية كما أتاح فرصا لها . ولما كانت الدول النامية جميعها تواجه هذه التحديات ، فإنها ليست في وضع يمكنها من الاستفادة من هذه الفرص على الوجه الأكمل .

وقد أوجد النظام المذكور أيضا تحديا للبنك الإسلامي للتنمية ذاته ، إذ إن هناك (٣١) دولة من بين دوله الأعضاء وعددها (٥٢) ، أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، وهناك ١٠ دول أخرى تقدمت بطلباتها للانضمام إلى المنظمة . وعليه ، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في البنك اما أنها أعضاء أصلا في هذه المنظمة أو انها في مراحل مختلفة من عملية الانضمام إلى عضويتها . وتواجه هذه الدول تحديات من حيث تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي والوفاء بالالتزامات القانونية التي تمليها هذه الاتفاقيات ، وكذلك من حيث استيفاء شروط

الانضمام للدول المنضمة نظرا لأن شروط الانضام اصبحت اشد تشددا عنه في السابق. كما أن هذه معظم هذه الدول لأ تملك القدرات المؤسساتية الضرورية ، والمهارات الفنية والبنيات المادية الأساسية اللازمة للتكيف مع هذا التغير الحاسم .

ويحاول البنك ، في حدود موارده المحدودة ، أن يبذل أقصى ما في وسعه لتقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء لفهم هذه الاتفاقات والوفاء بالتزاماتها . ويولي البنك أيضا أهمية خاصة لبناء القدرات في هذه الدول في إطار منظمة التجارة العالمية ، وقد بدأ البنك ، تحقيقا لهذا الغرض ، بتنفيذ برنامج مساعدة فنية ينظم في إطاره الحلقات الدراسية ، وحلقات العمل ، والدورات التدريبية للموظفين المختصين في الدول الأعضاء . وعلاوة على ذلك ، فإن البنك يضطلع بدور هام في تهيئة الدول الأعضاء للمفاوضات التجارية المقبلة متعددة الأطراف ، وتنسيق مواقف هذه الدول من القضايا ذات الاهتمام المشترك .

وقد نص القرار الذي أعتمد في الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) ، التي عقدت في اسطنبول من ٥ – ٨ نوفمبر ١٩٩٥م على " أن فعالية تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي تقتضي إجراء تعديلات في الهياكل الاقتصادية والإدارية للدول الأعضاء لتحمي مصالحها ولتستفيد بقدر الإمكان من الفرص التي تتاح بموجب هذه الاتفاقات " . كما أكد هذا القرار " الحاجة إلى رصد تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي رصدا دقيقا وأن يطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها أن تضع برنامج مساعدة فنية وتقترح على الدول الأعضاء

تنفيذه ، ليتسنى مساعدة الدول التي تواجـــه صعوبـــات فـــي التصـــدي للتحديات المستجدة .

وبالمثـــــــل ، فإن القرار الذي أعتمد في الدورة الثانيـــة عشـــرة لكومسيك ، التي عقدت في اسطنبول من ١٢ - ١٥ نوفمبر ١٩٩٦م قـــد حث " الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجـــارة العالمية ، الذي عقد في سنغافورة من ٩ - ١٣ ديســـمبر ١٩٩٦م علـــى إجراء المشاورات اللازمة المطروحة ، مستفيدة من الدعم الفنـــي الـــذي يقدمه البنك الإسلامي للتنميـــــة " . وطلب القرار أيضا مـــن " الأمانـــة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومن مكتب تنسيق "كومســـيك" ومـــن البنك الإسلامي للتنمية أن يقترحوا على الدورة الثالثـــة عشـــرة للجنـــة المتابعة المنبثقة عن كومسيك إنشاء آلية مشـــتركة بشـــأن الاجتماعـــات المقبلة لمنظمة التجارة العالميـــــــــة " . وقد طلبـــت الـــدورة الثالثـــة عشرة لكومسيك (نوفمبر ١٩٩٧م) ، من البنك الإسلامي للتنمية أن يـــأخذ زمام المبادرة بإجراء المشاورات بين الدول الأعضاء والتنسيق بينها قبل انعقاد اجتماعات منظمة التجارة العالمية .

ويمكن تصنيف أنشطة المساعدة الفنية التي يقدمها البنك في مجـــال منظمة التجارة العالمية إلى فئتين كبيرتين :

(١) الأنشطة المتصلة بتهيئة الدول الأعضـــاء لتنســـيق مواقفـــها إزاء القضايا الرئيسية في سياق المؤتمرات الوزارية التي تعقد في إطار منظمة التجارة العالمية ، وكذلك في المفاوضات المقبلة .

(٢) أنشطة أخرى في مجال المساعدة الفنية تهدف ، في الأساس ، إلى بناء القدرات . وقد أعد هذا التقرير بحيث يراعي بصفة خاصة قرارات كومسيك المذكورة آنفا .

أولا – تبادل الآراء وتنسيق المواقف بين الدول الأعضاء

المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية :

ظل البنك يبذل أقصى ما في وسعه لإيجاد محفل لدوله الأعضاء تتبادل فيه الآراء ، وتنسق فيه المواقف بشأن المسائل ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية . وعليه ، فقد قام البنك الإسلامي للتنمية ، وفقا لقرار كومسيك في دورتها الثانية عشرة ، بتنظيم ثلاثة اجتماعات استشارية لدوله الأعضاء أثناء فترة انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية ، الذي عقد في سنغافورة من ٩ – ١٣ ديسمبر . وقد حضر هذه الاجتماعات التشاورية ممثلون عن الدول التالية : الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، تشاد ، مصر ، إندونيسيا ، الأردن ، المغرب ، موزمبيق ، عمان ، باكستان ، السعودية ، سيراليون ، السودان ، تونس ، الإمارات ، وأوزبكستان .

وقد تركزت التوصيات الرئيسية التي أسفرت عنها الاجتماعات الاستشارية الرئيسة على ضرورة تقديم البنك الإسلامي للتنمية المساعدات التالية إلى دوله الأعضاء :

١ – المساعدة الفنية للدول الأعضاء التي بصدد التفاوض بشأن قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية .

٢ - المساعدة الفنية ، حسب الطلب ، ولكل حالة على حدة ، لتمكين الدول الأعضاء التي أصبحت أعضاء في المنظمة المذكورة من الاستفادة القصوى من هذه المنظمة.

٣ - تنظيم حلقة دراسية لتقييم ما تمخض عنه المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية من نتائج ، وتقييم الأثر الذي يحتمل أن يترتب على قرارات المؤتمر على مستقبل وحاضر الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

٤ - مساعدة الدول الأعضاء للإحاطة علما بالتطورات التي تحدث في منظمة التجارة العالمية ، ومساعدتها على تنسيق مواقفها في مختلف الهيئات التابعة للمنظمة . وأن تقدم المساعدة ، بصفة خاصة ، للدول الأعضاء لتتخذ الترتيبات التحضيرية المبكرة والفعالة لحضور الاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية.

وبعد اجتماعات التنسيق التي عقدها البنك في سنغافورة ، نظم أيضا ندوة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وتنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي . وقد عقدت هذه الندوة في مقر البنك في جدة في يونيه ١٩٩٧م . وسترد تفاصيل ما دار في هذه الندوة في القسم التالي من هذا التقرير . كما نظم البنك ، قبل الندوة المذكورة ، اجتماعا للبعثات الدائمة للدول الأعضاء في البنك ، التي بصدد الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية والموجودة في جنيف . وشاركت الدول الثماني التالية في ذلك الاجتماع : ألبانيا ، الجزائر ، الأردن ، قازاقستان ، قيرغيزيا ، عمان ، المملكة العربية السعودية ، والسودان . وقد عقد الاجتماع المذكور في جنيف من ١٧ إلى ٢٢ مارس ١٩٩٧ ، وحضرته دولتان

من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هما : مصر وباكستان ، نظرا لدورهما الفعال في اتفاقات جولة أوروجواي وفي المسائل ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية .

وقد أفادت الدول الأعضاء في البنك التي بصدد الانضمام لعضوية المنظمة ، خلال هذا الاجتماع ، المشاركين عن وضعها الحالي من حيث عملية الانضمام ، وكذلك عن المشاكل المحددة التي كانت تواجهها خلال عملية الانضمام . وقد كان الشيء الوحيد البارز والواضح في بيانات تلك الدول ومناقشاتها أنها جميعا تواجه مشاكل خطيرة للغاية في استيفاء الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ، وأنها غير مستعدة لذلك إلى حد كاف . وقد بينت الدول المنضمة أن شروط الانضمام للمنظمة قد أصبحت أكثر تشددا ، وأن الثمن الذي اضطرت لدفعه نظير انضمامها لعضوية المنظمة كان أغلى بكثير من الثمن الذي دفعه الأعضاء الأصليون . كما أوضحت أيضا حاجاتها الأساسية إلى المساعدة الفنية .

الاجتماعات التي عقدت قبل
المؤتمر الوزاري الثاني
بمنظمة التجارة العالمية

١ - اجتماع الخبراء لتبادل الآراء والأفكار :

فقد اعتمدت الدورة الثالثة عشرة لكومسيك ، كما ورد سابقا ، قرارا يوصي بعقد اجتماعات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتعلق باجتماعات منظمة التجارة العالمية وما يتصل بها من قضايا ، بغية التشاور وتنسيق المواقف ، وبأن يبادر البنك الإسلامي للتنمية بالترتيب لعقد هذه الاجتماعات بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة *(ICDT)* وغيره من ا لمؤسسات ذات الصلة . فقد نظم البنك لتنفيذ المهمة الموكلة له من قبل (كومسيك) ، اجتماعات للخبراء تبادلوا فيه الآراء والأفكار في جنيف لتحديد القضايا التي تهم الدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول على تنسيق مواقفها قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية . وقد عقد ذلك الاجتماع في فندق انتركونتننتال ، جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٨م . وحضره أكثر من ٤٠ مشاركا من ١٩ دولة عضو في البنك ، إلى جانب ٦ منظمات . وناقش الاجتماع قضايا منظمة التجارة العالمية ذات الأولوية التي تهم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وحدد المواضيع التي ستطرح للنقاش في الاجتماع الاستشاري الذي سيعقد قبل المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية . وبعد ذلك الاجتماع ، حدد البنك الخبراء واتخذ ما يلزم من ترتيبات لإعداد أوراق المناقشة

المتعلقة بمواضيع مختارة تكون بمثابة أساس المناقشة في الاجتماع الاستشاري رفيع المستوى .

٢ - الاجتماع الاستشاري لكبار المسؤولين ، الذي عقد قبل المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية :

نظم البنك ، عقب اجتماع الخبراء الذي عقد في جنيف ، اجتماعا آخر لكبار المسؤولين من وزارات التجارة في الدول الأعضاء ، في مقره في جدة من ٢٩ - ٣٠ إبريل ١٩٩٨م .

وكان الغرض من الاجتماع المذكور إيجاد محفل للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، تناقش فيه الآراء المتعلقة بقضايا منظمة التجارة العالمية التي تهمها ، وتتبادل فيه الآراء بشأنها ، وتنسق من خلاله مواقفها إزاء تلك القضايا التي من المحتمل أن يتناولها المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بالدراسة والنقاش . وقد شارك في ذلك الاجتماع ما مجموعه ٧١ مشاركا من ٣٧ دولة عضوا و ٧ مؤسسات بما فيها البنك الإسلامي للتنمية .

وقد قدم في الاجتماع ثماني أوراق عمل تناولت القضايا التي تهم الدول النامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي حددها اجتماع الخبراء لتبادل الأفكار والآراء ، الذي عقد في جنيف . وقد ناقش هذه الأوراق مجموعة خبراء من الدول الإسلامية وذلك خلال فترة اليومين اللذين استغرقهما الاجتماع الاستشاري . وتتعلق القضايا التي جرت مناقشتها بالمواضيع التالية :

١ - تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي :

أ.الاتفاق بشأن الزراعة ؛

ب.الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس ؛

ج.المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ؛

د.الاتفاق بشأن مكافحة الإغراق.

٢ - آلية تسوية المنازعات

٣ - الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية

٤ - جدول الأعمال الأساسي والقضايا المستجدة

جرت مناقشة المواضيع السابقة في يومين ، وقد تبين أثناء المناقشة عدم تنفيذ القرارات الوزارية المعتمدة في مراكش وسنغافورة تنفيذا كاملا . فأبدى المشاركون في الاجتماع ضرورة تمسك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهذه النقطة خلال المؤتمر الوزاري في جنيف . وأعرب المشاركون عن تقديرهم للبنك الإسلامي للتنمية لمساعدته الدول الأعضاء على المشاركة بصورة فعالة أكثر في اجتماع منظمة التجارة العالمية وتمكينها من مواجهة التحديات المتمثلة في اندماجها في النظام التجاري الجديد متعدد الأطراف . وشجعوا البنك لمواصلة جهوده في هذا الصدد على أن يولي اهتماما خاصا بقضايا التنفيذ بصفة عامة ، وبقضايا الزراعة والمنسوجات والملابس بصفة خاصة . كما أعربوا عن ارتياحهم للجهود التي يبذلها البنك في مساعدة الدول الأعضاء للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية . كما أعربوا عن ارتياحهم للجهود التي يبذلها البنك في مساعدة الدول الأعضاء على الانضمام إلى عضوية المنظمة المذكور .

كما أعربوا عن اعتقادهم بأن هذه الجهود ستؤتي ثمارها ، وشجعوا البنك على مواصلة هذه الجهود بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المختصة .

وأكد المشاركون أيضا ضرورة قيام البنك بإجراءات المتابعة لصالح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وإعدادها للمشاركة في المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية .

وقد وضع المجتمعون ، في الجلسة الختامية ، مذكرة لتقديمها إلى وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المشاركة في المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية . وتشتمل هذه المذكرة على العناصر التي يعتقد المشاركون بأن وزراء التجارة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ينبغي لهم استخدامها لإصدار إعلان مشترك في المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية في جنيف .

٣ - الاجتماعان الاستشاريان المعقودان على هامش المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية :

نظم البنك مرة أخرى ، عقب الاجتماع المعقود في جدة ، اجتماعين استشاريين في جنيف ، على هامش المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية . ويهدف هذان الاجتماعان إلى إتاحة الفرصة لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الحاضرين في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية للالتقاء ومناقشة آخر التطورات وما استجد من قضايا ولتنسيق مواقفهم إزاء هذه القضايا .

وقد عقد الاجتماعان الاستشاريان في جنيف : الأول في ١٧ مايو ١٩٩٨م ، أي اليوم السابق لموعد عقد المؤتمر الوزاري للمنظمة ، والثاني عقب اختتام المؤتمر في ٢٠ مايو ١٩٩٨م . وهذه أبرز النقاط التي برزت في مداولات هذين الاجتماعين :

(١) الاجتماع الاستشاري المعقود في ١٧ مايو ١٩٩٨م :

عقد الاجتماع الاستشاري في ١٧ مايو ١٩٩٨م ، في مقر منظمة التجارة العالمية ، وحضره وزراء التجارة والسفراء وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وترأس الاجتماع الدكتور أحمد محمد علي ، رئيس البنك . وأفاد السيد / حسن أبو أيوب ، رئيس اجتماع الخبراء لتبادل الآراء والأفكار (جنيف ، فبراير ١٩٩٨م) والرئيس المشارك للاجتماع الاستشاري (جدة ، إبريل ١٩٩٨م) المشاركين وأطلعهم عما جرى في الاجتماعين من مناقشات ومداولات .

وقد أشار هذان الاجتماعان إلى عدم اكتمال تنفيذ القرارات الوزارية المعتمدة في مراكش وسنغافورة ، حيث أكد المشاركون فيهما ضرورة تمسك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهذه النقطة في مؤتمر جنيف الوزاري . وبين السيد / أبو أيوب كذلك ضرورة إجراء الدراسات اللازمة لدعم موقف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . ومن بين النقاط الأخرى التي أبرزها السيد / أبو أيوب تعقيد آلية تسوية النزاعات والخبرة التي تحتاجها الدول الأعضاء لاستخدام هذه الآلية وارتفاع تكلفة استخدامها . وعلق العديد من المتحدثين ، عقب حديث السيد / أبو أيوب على ما استجد من تطورات بشأن مختلف

القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية ، وناقشوا السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز موقف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وهذه أبرز النقاط الهامة ومقترحات المشاركين التي برزت في المناقشة :

١ - لم يوف بالوعود ، ولم تتحقق التوقعات التي أنشئت من أجلها منظمة التجارة العالمية بتحقيق تدفق متوازن من المنافع والفوائد على جميع الدول ، المتقدمة منها والنامية . إذ إن كفة المنافع والفوائد تميل نحو جانب واحد ، وتظل الدول النامية ، بما فيها الدول الإسلامية تواجه المشاكل المتمثلة في عمالة الأطفال ، وفي المعايير المحاسبية الاجتماعية ، والتدابير الأخرى كرسوم مكافحة الإغراق ، ونحو ذلك .

٢ - تأخير تنفيذ الاتفاقات التي هي في صالح الدول النامية ، كاتفاق المنسوجات والملابس ، في ١٠ سنوات ، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتجارة الإلكترونية وغيرها فإن الدول المتقدمة تتوقع من الدول النامية أن تفتح أسواقها لها بين يوم وليلة .

٣ - إن مشروع الإعلان الوزاري في صورته الأصلية ما هو إلا وثيقة تنحاز إلى جانب واحد وتعكس مصالح الدول النامية . وقد تمكنت الدول النامية ، بفضل معاضدة دول نامية أخرى ، ولاسيما الأعضاء منها في البنك كمصر وباكستان والمغرب وتونس ، من إبراز بعض مصالحها في الإعلان . ومع ان مشروع الإعلان الوزاري المنقح لا يعد وثيقة مثالية ، إلا أن عدم مشاركة الدول الأعضاء في البنك سيجعل الأمر أكثر سوءاً .

٤ - يبدو أن الغرض من المؤتمر الوزاري الثالث المزمع عقده في ١٩٩٩م هو ضمان جولة جديدة من المفاوضات حول جدول الأعمال الداخلي الذي سيبدأ بالزراعة في عام ١٩٩٩م ، وبالخدمات في عام ٢٠٠٠م وقد اقترح على الدول الأعضاء بالبنك في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تواصل مساعيها لبدء الجولة الجديدة من المفاوضات إلى حين تنفيذ ما سبق ان اتفق عليه تنفيذا كاملا وأمينا .

٥ - ويبدو ان الغرض من المؤتمر الوزاري القادم هو جرد ما تم في هذا الصدد ، وبخاصة ما يتعلق بالدول النامية والدول الأقل نموا في أفريقيا وآسيا . فالأمر يتطلب دقة الرصد والمتابعة والمشاركة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية لتتم معالجة القضايا كافة . ويتعذر على بعض الدول الأعضاء المشاركة في هذه الاجتماعات لأسباب فنية و / أو مالية . ولهذا السبب تصبح مهمة البنك أكثر أهمية ولاسيما أن هناك العديد من الدول الأقل نموا تنظر في فكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فتحتاج إلى الدعم والتوجيه في هذا الشأن .

٦ - ومن السمات الفريدة للإعلان انه يضع برنامج عمل للتحضير للاجتماع القادم حيث تتوازن القضايا التي تتعلق بقضايا التنفيذ المحددة أصلا في جدول الأعمال الداخلي ، والقضايا التي برزت في مؤتمر سنغافورة ، ويحق للأعضاء طرح قضايا جديدة إذا رغبوا في ذلك ، فينبغي انتهاز هذه الفرصة ، كما ينبغي للدول الأعضاء في البنك ألا تقف موقف المتلقي ، حالة القضايا المستجدة. وبوسع البنك أن يهيئ نفسه لدور كبير يضطلع به في

مجال إعداد أوراق البحوث وتهيئة الوفود من دوله الأعضاء ليفهموا هذه القضايا على الأقل وإبداء آرائهم في المحفل .

٧ - ينبغي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن يفكروا بجدية وأن ينظروا في الخروج باستراتيجية مشتركة . وعليهم أن يحددوا ما تحقق وما لم يتحقق . وان يتبينوا الغرض الذي من أجله تريد الدول المتقدمة الانتقال إلى تنفيذ جدول الأعمال الداخلي القادم.

٨ - لم تكن منظمة التجارة العالمية نشطة حتى الآن . فينبغي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن يقترحوا عليها ، بصفتهم محفلا مشتركا للدول الإسلامية ، القيام بتقييم مدى ما حققته من الأهداف التي أنشئت من أجلها . كما ينبغي إلزام أمانة منظمة التجارة العالمية بإيلاء الاهتمام للقضايا الهامة كوقف " المساعدة الإنمائية الرسمية" لبعض الدول الأعضاء في البنك ، وخفض حجم الاستثمارات الأجنبية ، وعبء المديونية ، والشروط المفروضة على هذه الدول .

ويقترح أن ينظر البنك في الآتي :

١ - تأسيس إدارة رئيسية داخل هيكل البنك التنظيمي تضم أفضل الخبرات في مجال قضايا منظمة التجارة العالمية ، توفر خدماتها للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي متى شاءت ؛

٢ - تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء عند الحاجة ؛

٣ - أن يكون لها برنامج شامل لجمع البيانات عن وارداتها وصادراتها من جميع الدول الأعضاء ، والنظر في كيفية قيام البنك بتعزيز المعاملة بالمثل في المجال التجاري وتكامل التجارة بين دوله الأعضاء ؛

٤ - إنشاء كتلة أو مجموعة تجارية كغيرها من الكتل والتجمعات التجارية الأخرى تضم الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وقد أعرب المشاركون عن بالغ تقديرهم للجهود التي يبذلها البنك لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماعات الاستشارية واقترح ضرورة عقد هذه الاجتماعات في المستقبل .

٢ - الاجتماع الاستشاري (المعقود في ٢٠ مايو ١٩٩٨م) :

عقد الاجتماع الاستشاري الثاني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠ مايو ١٩٩٨م في قصر الأمم ، جنيف ، وذلك عقب الجلسة الختامية للمؤتمر الوزاري . وترأس الاجتماع د . سيد جعفر أزنان ، نائب الرئيس ، للتجارة والسياسات في البنك الإسلامي للتنمية . وكان الغرض من الاجتماع الحصول على ردود الفعل الأولية من المشاركين حول المناقشات والبيانات والقضايا التي أثيرت في المؤتمر الوزاري ، ومعرفة اقتراحاتهم بشأن الإعداد للمؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية .

وقد ناقش الاجتماع باستفاضة أهم القضايا والخطوات التي ينبغي اتخاذها للتحضير للمؤتمر الوزاري القادم • وقد شملت ملاحظات المشاركين واقتراحاتهم مايلي :

١- ضرورة تنظيم اجتماع لتبادل الأفكار والآراء في المستقبل القريب ليحدد ، بشكل نهائي ، الأولويات التي يتعين التصدي لها والطرق التي يمكن بها التصدي لهذه الأولويات ، وتحديد المواضيع التي ينبغي إجراء الدراسات حولها • كما ينبغي للبنك ان يحدد مجالات وأنشطة محددة تتعلق بمسائل التجارة والزراعة والخدمات .. الخ ..

٢- ينبغي إجراء دراسة استقصائية شاملة للفوائد والمزايا والعيوب ذات الصلة باتفاقات جولة أوروجواي لجرد ما تم تحقيقه في الأعوام الثلاثة الأخيرة • وينبغي ان يطلب إلى أمانة منظمة التجارة العالمية إعداد ورقة بشأن جميع مشاكل التنفيذ التي أثارتها الدول النامية ، في بياناتها بالتفصيل . ثم تدرس هذه الورقة لتحديد كيفية التصدي لهذه المشاكل •

٣- ان ينظم اجتماع وزاري للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نهاية عام ١٩٩٨م أو في مطلع عام ١٩٩٩م لتقييم النتائج التي تمخضت عنها تلك الدراسات ، ثم مناقشة مختلف القضايا والمواقف والتشاور بشأنها ، والنظر إلى المسألة بصورة شاملة ، ثم التحضير للمفاوضات المقبلة التي ستعقد في إطار منظمة التجارة العالمية •

٤- ينبغي ان تكون للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية برامجها الخاصة التي تحدد مصالحها • كما ينبغي لها ان تعد ردودها فيما يتعلق ببرنامج الولايات المتحدة الأمريكية ، في مجالات البنية ومعايير العمالة ، ومصالح المستهلكين ، والمنظمات غير الحكومية والشفافية ونحو ذلك .

٥- ثمة حاجة عاجلة في العديد من الدول الأعضاء إلى دعم جهودها القطرية وتعزيز قدراتها لتمكين الحكومات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص من توفير البيانات المستكملة والحديثة المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ، فيمكن إنجاز ذلك بمساعدة من منظمة التجارة العالمية ، ومركز التجارة الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .. الخ .. ويمكن إتاحة هذه البيانات مباشرة باستخدام شبكات المعلومات .

٦- ينبغي للبنك ان ينظر في وضع برنامج شامل لجمع البيانات ، من جميع الدول الأعضاء ، حول وارداتها وصادراتها ، والتفكير في كيفية استخدامها لتعزيز التجارة بين هذه الدول • كما ينبغي للبنك ومركز الدار البيضاء التعاون معا في هذا الصدد ، وان يبرزا من خلال قواعد بياناتهما إمكانيات ترويج التجارة وتعزيزها بين الدول الإسلامية .

٧- ينبغي ان تكون هناك جهة اتصال في جنيف ترصد اجتماعات منظمة التجارة العالمية ، وتنسق بين مختلف وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتجمع الدراسات والوثائق التي ينبغي إرسالها إلى الدول الأعضاء •

وعلاوة على ما تقدم ، فقد أبديت ملاحظات وقدمت مقترحات تتعلق بمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وبإعداد برنامج العمل المتعلق بهذه المنظمة . أما فيما يتعلق بمسألة الانضمام إلى عضوية المنظمة ، فقد بين المشاركون ان هذه المسالة تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه الدول ، النامية منها والأقل نموا ، وانها تواجد العديد من الصعوبات بما في ذلك إعداد صكوك الانضمام إلى عضوية المنظمة • وعليه اقترح إدراج قضايا الانضمام في الأنشطة المقبلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي • وفيما يختص ببرنامج العمل أقترح ان يتألف من بعض الأنشطة التي قد يقترحها اجتماع الخبراء الذي ينبغي عقده بأسرع ما يمكن ، وينبغي ان يتضمن البرنامج ما يلي :

(١) إجراء دراسات حول القضايا التي تهم الدول الأعضاء كالآثار المترتبة عن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف على القطاعات .

(٢) تنظيم الندوات والحلقات الدراسية ليستفيد منها القطاع الخاص لاشعار رجال الأعمال بالآثار التجارية والاقتصادية .

(٣) تنظيم حلقات العمل لتدريب المدربين في الدول الأعضاء•

وقد أبلغ الاجتماع أيضا بان المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد قام بتجميع القواعد واللوائح المتعلقة بالتجارة • كما عرض المركز المذكور الرغبة في إثراء هذه المجموعة من المعلومات ، بالتعاون مع الدول الأعضاء واتاحتها لجميع الدول الأعضاء المعنية • كما عبر المشاركون مرة أخرى عن بالغ تقديرهم لهذه الاجتماعات التي نظمها البنك وحثوا

البنك على مواصلة عقد اجتماعات استشارية وتنسيقية من هـذا القبيـل بصفة دورية.

الإعداد للمفاوضات التجارية المقبلة متعددة الأطراف والمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية :

وقد عقد الاجتماع الاستشاري للدول الأعضاء بمنظمـة المؤتمـر الإسلامي في مقر البنك للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في الفترة ٧-٨ رجب ١٤٢٠هـ (١٦-١٧ أكتوبـر ١٩٩٩م). وقد حضر الاجتماع ٤٧ مشاركا من ٣٥ دولة عضو وأربع مشـاركين من المنظمات الصديقة التالية: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحـاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المركـز الإسلامي لتنمية التجارة وإتحاد الغرف التجارية الإسلامية بالإضافة الـى ٩ خبراء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـة ومنظمـة التجـارة العالمية واسكوا. وقد رأس الجلسات العملية معالي السفير/ منير زهران، مستشار وزير الخارجية بجمهورية مصر العربية.

وقد غطت المناقشات على طائفة واسعة من المواضيع ابتداء مـن تنفيذ الاتفاقيات الموجودة لمنظمة التجـارة العالميـة، جـدول الأعمـال الأساسي، المناقشات المجازة ومواضيع خاصة باجتماع سـنغافورة الـى مواضيع جديدة التي يمكن إدراجها ضمن مواضيع إجتماع سياتل. وقـد بحث الاجتماع أيضا الدراسات الثلاثـة حـول الزراعـة والاسـتثمار والخدمات التي تم إعدادها بإشراف مشترك من قبل البنـك والأونكتـاد.

وإثر المناقشات مستفيضة التي تمت خلال الاجتماع عن مواضيع مختلفة متعلقة بالتجارة وتم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة التي تتمتع الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية بميزة مقارنة، حيث دعا الاجتماع الى التنفيذ المخلص وبشكل كلي لهذه الاتفاقيات.
- وأكد الاجتماع انه يجب اخذ مصالح الدول الأعضاء بالبنك في الاعتبار في الأنشطة الجارية في جدول الأعمال الأساسي.
- وأكد الاجتماع الحاجة الى إصلاح الضعف الهيكلي للاتفاقيات مثل اتفاقيتي الزراعة والخدمات خلال المفاوضات المجازة والتي ستبدأ بعد الاجتماع الوزاري بسياتل.
- وقد توصل الاجتماع الى ان مواضيع اجتماع سنغافورة التي يجري العمل فيها مثل التجارة والاستثمار، التجارة والسياسات التنافسية، الشفافية في المشتروات الحكومية وكذلك تسهيل التجارة فيجب الاستمرار بها لأنها تعتبر مجالات غير مواتية لإجراء مناقشة رسمية بشأنها.
- وأكد الاجتماع انه يجب الا تستعمل مقاييس العمل كادوات حمائية.
- في حين ان الاجتماع إعتراف بأهمية التجارة الإلكترونية، فانه اكد بضرورة إجراء مزيد من العمل في هذا الموضوع.
- وقد تصدى الاجتماع لموضوع تهميش الدول الأقل نموا ودعا برفع مستوى المساعدة الفنية المقدمة للدول الأقل نموا الأعضاء بالبنك.
- ودعا الاجتماع أيضا الى الإسراع في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من قبل الدول الأعضاء بالبنك وأكد أنه يجب عدم الفرض عليهم شروطا اضافية أو شروطا لا تمت بصلة الى الدول

النامية والأقل نموا أعضاء بمنظمة التجارة العالمية. ولاحظ الاجتماع الى انه توجد اعتبارات سياسية الى جانب الاعتبارات الاقتصادية التي تؤثر على عملية الانضمام.

- وأكد الاجتماع ضرورة إعداد جدول أعمال إيجابي خاص بالدول النامية ومن ضمنها الدول الأعضاء بالبنك كاستراتيجية تفاوضية في اجتماع سياتل او أثناء المفاوضات التجارة متعددة الأطراف بعد اجتماع سياتل.

ويمكن تلخيص ذلك الى ان الحوار خلال الاجتماع أدى الى الاستنتاج بأنه يجب على البنك المحافظة على وتيرته الحالية للمساعدات الفنية التي يقدمها لدوله الأعضاء لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تتم بعد مؤتمر سياتل. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة تحديث الدراسات الثلاثة وكذلك القيام بإجراء دراسات جديدة في مواضيع ذات العلاقة.

الاجتماع الاستشاري الذي عقد في ٢٩ نوفمبر بسياتل على هامش الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية

نظم البنك الإسلامي للتنمية اجتماعا استشاريا للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية على هامش الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. وقد عقد الاجتماع في فندق كراون بلازا في ٢١ شعبان

١٤٢٠هـ (٢٩ نوفمبر ١٩٩٩م). وحضر هذا الإجتماع ٨٠ مشاركا من ٣٨ دولة عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلين من المركز الإسلامي لتنمية التجارة وسكرتارية مجلس التعاون الخليج العربي. وكان القصد من عقد هذا الاجتماع هو إيجاد محفل للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتبادل الآراء في مواضيع متعلقة بالاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ولتشكيل مواقف مشتركة لهذه الدول قدر الإمكان.

ثانيا : الأنشطة الأخرى في مجال المساعدة الفنية :

ظل البنك ، منذ التوقيع على اتفاقات جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، يبذل أقصى ما في وسعه لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء بهدف تعريفها على محتويات اتفاقات جولة أوروجواي وأحكامها وأنشطة منظمة التجارة العالمية حتى تكون في وضع افضل يمكنها من حماية مصالحها ، وقد نظم البنك في هذا الصدد حتى الآن ، الندوات وحلقات العمل التالية :

١- حلقة العمل المعنية بأثر اتفاق (الجات) وشروط المنظمة الدولية للتوحيد القياسي على قدرات التصدير لدى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ، جاكارتا ، إندونيسيا ، محرم ، ١٤١٦هـ (يونيو ١٩٩٥م).

٢- الحلقة الدراسية عن اثر اتفاق (الجات) بشأن التجارة في الخدمات على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك

الإسلامي للتنمية ، الـــــــــدار البيضـــاء ، المغـــرب ، جمادى الأخرى ١٤١٦هـ (نوفمبر ١٩٩٥م) .

٣- حلقة العمل الخاصة بأثر اللوائـــح والقواعـــد الفنيـــة التـــي استحدثتها كل من منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمـــر الإســـلامي مـــن منطقة البحر المتوسط ، أنقرة ، تركيا ، أكتوبر ١٩٩٦م.

٤- الحلقة الدراسية الإقليمية حول اتفاق التجارة الدولية المتعلـــق بالحوافز الفنية للتجارة بين دول اتحـــاد المغـــرب العربـــي (نظمتها وزارة التجارة التونسية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ، تونس العاصمـــة ، تونـــس ، جمـــادى الأخـــرى ١٤١٦هـ (نوفمبر ١٩٩٥م).

٥- الحلقة الدراسية عن منظمة التجارة العالمية للدول الإســلامية في آسيا وبعض دول الشـــرق الأوســـط ، عشـــق آبـــاد ، جمهورية تركمنستان ، ديسمبر ١٩٩٦م.

٦- الحلقة الدراسية عن منظمـــة التجـــارة العالميـــة ، للـــدول الأعضاء في البنـــك الإسلامي للتنمية من منطقـــة غـــرب ووسط أفريقيا ، داكار، جمهورية السنغال ، يناير ١٩٩٧م.

٧- الحلقة الدراسية عن سياسات وطرق ترويج صادرات الـــدول الأعضاء في البنك الإســـلامي للتنميـــة مـــن المنســـوجات والملابس الجاهزة في الأسواق الأوروبية ، عمان ، الأردن، أغسطس ١٩٩٧م.

٨- الحلقة الدراسية عن مستقبل تجارة الدول الإسلامية في إنتاج الأغذية في السوق الأوروبية على ضوء التطورات الراهنة في التجارة العالمية ، تونس العاصمة ، تونس ، ديسمبر ١٩٩٧م.

٩- الحلقة الدراسية حول ترويج الصادرات والتكامل في مجال المنسوجات بين الدول الأعضاء في البنك على ضوء التطورات الراهنة في التجارة العالمية ، بيروت ، لبنان ، يوليو ١٩٩٨م.

١٠- الحلقة الدراسية عن سياسات وطرق ترويج الصادرات غير التقليدية للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ، دمشق، سوريا ، أغسطس ١٩٩٨م.

١١- الحلقة الدراسية عن القيود الفنية للتجارة وآثارها على صادرات الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من منطقة البحر المتوسط ، القاهرة ، مصر ، سبتمبر ١٩٩٨م.

١٢- الحلقة الدراسية عن تأثير الاتفاقيات حول تجارة الخدمات على الدول الأعضاء في البنك، عمان، الأردن ٢٤-٢٦ يناير ١٩٩٩م.

١٣- ندوة إقليمية عن التجارة والبيئة التي نظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا (القاهرة في ٦-٨ سبتمبر ١٩٩٩م).

١٤-تنظيم حلقة دراسية إقليمية عن ممارسات وإجراءات تسوية المنازعات بالتعاون مع اسكوا (بيروت، لبنان خلال الفترة ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٩م).

١٥-حلقة دراسية دولية عن منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة العالمية في الخدمات (كوالمبور، ماليزيا في ٢٨-٢٩ سبتمبر ١٩٩٩م) والتي نظمها اتحاد الاستشاريين للدول الإسلامية (FCIC).

١٦-دراسة إقليمية وحلقة دراسية عن آثار تحرير التجارة على البيئة في المنطقة العربية. وقد تقدم بهذا المشروع مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا (CEDARE). ويجري تنفيذ هذا المشروع الآن.

وعلاوة على ذلك ، نظمت حلقة دراسية - كما ذكر سابقا - بمناسبة إنشاء منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي في مقر البنك في جدة من ٧ إلى ١٠ يونيو ١٩٩٧م ٠ وقد شارك في هذه الحلقة ٩٠ مسؤولا من ٣٩ دولة عضو ومن مختلف المنظمات الإقليمية والدولية ٠ وقد تصدت الحلقة الدراسية للقضايا الحيوية التي تهم الدول الأعضاء التي بصدد التفاوض للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ، وكذلك القضايا الهامة بالنسبة للدول الأعضاء التي أصبحت فعلا أعضاء في المنظمة ٠ كما بحثت الحلقة القضايا الداخلية الواردة في برنامج الأعمال الداخلي للمنظمة ، والقضايا المستجدة التي من المحتمل ان تنشأ بهدف تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والتدريب

الذي يمكن هذه الدول من المشاركة بفعالية في المفاوضات حـــول هـــذه القضايا وحماية مصالحها أثناء عملية التفاوض ٠

وفي خلال عام ١٩٩٧م ، أعد البنك أيضا برنامج مســـاعدة فنيـــة للدول الأعضاء لمساعدتها في مجال الأنشطة ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية ٠ وقـــــد أعد هذا البرنامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي ، ومنظمـــة التجارة العالمية ، ومؤتمر الأمم المتحـــدة للتجـــارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية ٠ ويقدم البنك بموجب هـــذه البرنامج ، المساعدة الفنية إلى دوله الأعضاء لتحقيق الأهداف الأربعـــة التالية :

١- رفع مستوى الوعي بأحكام اتفاقات جولـــة أوروجـــواي ، وأنشطة منظمة التجارة العالمية ، والآثار التي يحتمـــل ان تترتب عليها في النمو الاقتصادي والتنميـــة فـــي الـــدول الأعضاء ٠

٢- مساعدة الدول الأعضاء ، التي ترغب الانضمـــام لتعزيـــز قدراتها التفاوضية حتى تحقق الانضمـــام إلـــى عضويـــة المنظمة بأيسر الشروط الممكنة ٠

٣- مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها إزاء منظمـــة التجارة العالمية على نحو يضمن لها الاستفادة القصوى مـن عضويتها في المنظمة ٠

٤- مساعدة الدول الأعضاء في الإعداد للمفاوضات المقبلة في منظمة التجارة العالمية وفي تحديد وتقييم مصالحها في هذه المفاوضات ، وتعزيزها على نحو منسق ٠

وتتحقق هذه الأهداف عن طريق : (١) توفير التدريب المناسب للمسؤولين من القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء التي تتعامل مع هذه القضايا . (٢) تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل لمساعدة الدول الأعضاء لتطوير قدراتها في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية . (٣) تقديم الدعم الاستشاري للدول الأعضاء حول قضايا ومجالات معينة ، بناء على طلبها . (٤) تنظيم اجتماعات خبراء لتوليد الأفكار والآراء لبحث القضايا التي تهم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي من المحتمل ان تنبع من جدول الأعمال الداخلي للمفاوضات المقبلة في منظمة التجارة العالمية ٠

وقد أعدت مشاريع عديدة في إطار هذه البرنامج خلال عام ١٩٩٨م ، وفيما يلي موقف هذه المشاريع بشكل موجز :

الدورات التدريبية في مجال السياسات المتعلقة بالتجارة:

خلال ١٤١٩ نظم البنك ثلاث حلقات حول السياسات التجارية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية. وكانت هذه الحلقات عبارة عن حلقات مختصرة للحلقات التي تعقدها منظمة التجارة العالمية في جنيف لفترة ثلاثة أشهر.

كانت الدورة الدراسية الأولى للدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية في البنك ٠ وعقدت في مقر البنك بجدة من ٢٣ جمادى أول إلى ١٤ جمادى الأخرى ١٤١٩هـ (١٤ سبتمبر - ٤ أكتوبر ١٩٩٨م) ٠ وقد شارك في هذه الدورة ٢٢ مشاركا من وزارة التجارة من ١٢ دولة عضوا.

وقد شملت الدورة طائفة واسعة من المواضيع منها : النفاذ والوصول إلى الأسواق ، إدارة الجمارك والتجارة والزراعة والمنسوجات والملابس، والتدابير الصحية وتدابير صحة النبات ، والقيود الفنية للتجارة والمشتريات الحكومية ، والاتفاقات العامة : بشأن التجارة في الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية ، ومكافحة الإغراق وإعانات الدعم ، والتدابير التعويضية ، وضوابط الحماية والتجارة الحكومية ، وتسوية المنازعات ، والاتفاق بشأن التدابير المتعلقة بالاستثمار ، والسياسات التجارية والتنافسية ، والتجارة والبيئة ، والإقليمية ، والعمل المقبل٠ وقد استحسن المشاركون هذه الدورة التدريبية وأوصوا بتكرارها في المستقبل. وقد تم توزيع شهادات المشاركين لإكمالهم الناجح في هذه الدورة.

اما الدورة التدريبية الثانية فقد عقدت للدول الأعضاء الناطقة باللغة الإنجليزية في راولبندي (باكستان) خلال الفترة من ١٩ ذو الحجة ١٤١٩هـ - ٨ محرم ١٤٢٠هـ (٥-٢٤ إبريل ١٩٩٩م). وقد شملت هذه الدورة ذات المواضيع التي غطتها الدورة الأولى. وحضر الدورة ٣١ مشاركا، ٢٢ منهم من إحدى عشرة دولة عضو ومشارك من البنك الإسلامي للتنمية معظمهم من وزارات التجارة في الدول الأعضاء. كما

حضر الدورة ثمانية مشاركين كمراقبين وفق طلب مركز التجارة الخارجية بدولة باكستان. ومثل سابقتها أشاد المشاركون بهذه الدورة كما قوبلت باستحسان الدولة المضيفة.

أما الدورة التدريبية الثالثة فقد عقدت للدول الاعضاء الناطقة باللغة الفرنسية في واغادوغو، بوركينا فاسو خلال الفترة ١٤ فبراير الى ٣ مارس ٢٠٠٠م. وقد حضر هذه الدورة ٣٨ مشاركا من ١٨ دولة عضو بالبنك.

الحلقة الدراسية عن القيود الفنية للتجارة وتدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية :

نظم البنك ندوة إقليمية بالتعاون مع مركز التجارة العالمي (جنيف) للدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية والذين هم أيضا دول اقل نموا. علما بأن هذه الدول البالغ عددها ١٣ دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية باستثناء جزر القمر. وقد عقدت الندوة في كوناكري بغينيا خلال الفترة ٢-٥ أغسطس ١٩٩٩م. وقد استضاف هذه الندوة البنك المركزي لجمهورية غينيا.

وكان الهدف من هذه الندوة هو رفع درجة فهم المشاركين في اتفاقيات جولة أوروجواي بشأن القيود الفنية للتجارة وتدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية وآثارها، حيث ان هذه القيود والإجراءات تعيق نمو صادرات الدول النامية ومن ضمنها الدول الأعضاء بالبنك وتحد أيضا من وصول الدول الأعضاء الي أسواق الدول المتقدمة.

وقد نظمت الندوة الثانية عن القيود الفنية للتجارة وتدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية في دكا، بنغلاديش خلال الفترة ٢١-٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠هـ (٢٧-٣٠ مارس ٢٠٠٠م) للدول الأعضاء بالبنك الناطقة باللغة الإنجليزية. وقد حضر في هذه الندوة ٤٦ مشاركا من ١٧ دولة عضو.

المشاريع القطرية :

لا يزال البنك يتلقى طلبات مساعدة فنية محددة من عدد من الدول الأعضاء . وحيث أنه تمت الموافقة على غالبية هذه المشاريع ويتم تنفيذها أيضا، إلا انه يوجد العديد من هذه المشاريع قيد الإعداد في الوقت الراهن. وفيما يلي بعض هذه المشاريع:

١- مساعدة دولة سورينام لإنشاء قوانين خاصة بالخدمات المالية والمهنية وكذلك الإجراءات الوقائية.

٢- ندوة عن اتفاقيات محددة منظمة التجارة العالمية: الزراعة، قواعد المنشأ، الخدمات، الاستثمار، البيئة، الخ (تشاد).

٣- حلقة دراسية عن آثار اتفاقيات جولة أوروجواي على اقتصاد النيجر.

٤- ندوة / حلقة دراسية عن مواضيع متعلقة بمنظمة التجارة العالمية (المملكة العربية السعودية).

٥- دعم لدولة كازخستان للانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

٦- زيارة دراسية للمسؤولين لاكتساب المهارات والخبرات اللازمة في عمليات منظمة التجارة العالمية (جمهورية غيرغيزيا).

٧- دعم لحكومة لبنان في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

٨- تنظيم ندوة عن السياسات التجارية باللغة العربية (قطر).

٩- القيام بإجراء دراسات قطاعية، رفع المهارات التفاوضية وتنمية القدرات في المجالات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

١٠-دعم لدولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء شعبة منظمة التجارة العالمية بوزارة التجارة.

ولا يقتصر برنامج البنك الإسلامي للتنمية لعام ١٤٢١هـ على تنفيذ المشاريع الجارية تنفيذها ولكن يشمل أيضا مبادرات جديدة على شكل ندوات عن اتفاقيات تسوية المنازعات ومكافحة الإغراق والقيام بعمل دراسات عن التجارة الإلكترونية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. إضافة الى ذلك، فان البنك بصدد وضع الدراسات الثلاثة عن الزراعة والاستثمار والخدمات على شبكة الإنترنت. وهذا من شأنه ان يساعد الدول الأعضاء بالبنك خلال المفاوضات المتوقعة عن الزراعة والخدمات التي ستجرى برعاية منظمة التجارة العالمية.

تقرير مقدم من
المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول
آخر المستجدات في منظمة التجارة العالمية

الاجتماع السادس عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة
" سياتل " من 30 نوفمبر إلى الثالث من ديسمبر 1999

* *
*

يعتبر الحدث المميز الذي تركزت حوله النشاطات الأخيرة للمنظمة العالمية للتجارة هو الإعداد للاجتماع الوزاري الثالث الذي ابتدأ في جنيف منذ سبتمبر 1998، بعقد سلسلة من الاجتماعات الرسمية و غير الرسمية للمجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة، طرحت خلالها قائمة المواضيع التي سيتناولها البحث . و في مرحلة ثانية ، قام أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، من مارس / آذار إلى سبتمبر / أيلول 1999، بتقديم مقترحات عملية تتعلق بالتوصيات التي ستعرض خلال الاجتماع الوزاري. و قد تركزت الأشغال على إعداد مشروع الإعلان الذي تم عرضه على أنظار الوزراء بسياتل خلال اجتماعهم من 30 نوفمبر إلى 3 دجمبر 1999

I _ منهجية المفاوضات و جدول الاجتماعات

اقترح الاتحاد الأوربي الشروع في جولة جديدة من المفاوضات أطلق عليها اسم "الجولة الألفية".في حين فضلت الولايات المتحدة الأمريكية اسم جولة "سياتل"

أبدى عدد قليل من الدول النامية اعتراضا على هذه الجولة الجديدة التي ترمي إلى بحث مسائل و مواضيع جديدة، فهي تفضل التركيز على المشاكل الناجمة عن تطبيق اتفاقيات جولة الأوراغواي. و قد أيدت العديد من البلدان النامية خاصة الإفريقية منها هذا الاتجاه.

عللت البلدان المؤيدة "لجولة الألفية" رأيها بضرورة تدعيم تحرير التجارة حتى تكتسب دفعا في مواجهة تصاعد التيارات الحمائية في العالم و تمكن من إرساء التحكيم المناسب للحصول على تنازلات من كافة البلدان المشاركة بما فيها البلدان النامية.

و قد كان الاتجاه العام حريصا على الشروع في جولة جديدة تكون مدتها قصيرة ، وليست كسابقتها ــ جولة الأوروغواي ــ التي دامت سبع سنوات ماراتونية و مع أن مدة السنوات الثلاثة المقترحة لقيت إجماع الأطراف المعنية، إلا أنها قد تكون غير كافية لبحث جدول أعمال مكثف كالذي ميز جولة الأوراغواي.

II جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة

تهدف التدابير الإعدادية التي قام بها المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة منذ شهر شتمبر/أيلول 1998 إلى ضبط برنامج لمستقبل عمل المنظمة العالمية للتجارة، بما فيها تحرير التجارة

علـــى نطـــاق واســـع و إعداد التوصيات المناسبة للمؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة. وتمحورت الأشغال التحضيرية حول الميادين التالية :

أ ــ مسائل واقتراحات تتعلق بتنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة
ب ــ مســـائل واقـــتراحات تتعلق بالمفاوضات المقررة حول الزراعة، الخدمات والجدول المقرر أصلا في مجالات أخرى (Built-in - Agenda).
ج ــ مســـائل واقـــتراحات متعلقة بمتابعة الاجتماع رفيع المستوى حول الدول الأقل نموا.(1997).
د ــ مســـائل واقـــتراحات تـــتعلق بعمـــل محتمل على أساس البرنامج الموضوع من طرف الاجتماع الوزاري بسنغافورة "المسائل الجديدة".
و ــ مواضيع أخرى تتعلق بالعلاقات التجارية المتعددة الأطراف للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

يهدف المؤتمر الوزاري لسياتل أساسا إلى تمكين أعضاء المنظمة من الشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية.

وإلى حد ما، تم تحديد جدول الأعمال تقريبا: المفاوضات حول الزراعة و التجارة والخدمات واردة في إطار الاتفاقيات المبرمة في نطاق جولة الأوراغواي.

1-المفاوضات المدرجة في جدول الأعمال المقرر أصلا Built in agenda سنة 2000 :

الزراعـــة

الصلاحيات:مفاوضات قصد مواصلة مسلسل التخفيض التدرجي و الهام للدعم و الحماية.

الخدمـــات

الصلاحيات:مفاوضات جديدة تبتدأ سنة 2000 قصد رفع مستوى تحرير التجارة تدريجيا.

حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة

الصلاحيات : بحث تطبيق الاتفاقية بعد أول يناير 2000

التدابير المتعلقة بالاستثمارات ذات الصلة بالتجارة (TRIM'S)

الصـــلاحيات : بحـــث عمـــل الاتفاقـــية و مناقشات صلاحية إدراج مقتضيات تتعلق بسياسة الاستثمار و المنافسة في صلب الاتفاقية.

سنة 2001

النسيج و الملابس

الصلاحيات: بحث تطبيق الاتفاقية قبل سنة 2001

سنة 2004

النسيج و الملابس

الصلاحيات : بحث تطبيق الاتفاقية قبل سنة 2004

تلـك هـي المسائل التي التزمت الأطراف المعنية بالتفاوض في شأنها. و قد جاءت اقتراحات قصد إدراج مسائل أخرى ضمن جدول الأعمال.

2 تطبيق اتفاقيات جولة الأوراغواي

وردت عدة مقترحات حول مسائل أساسية بدون أن تكون مدرجة للتفاوض، و وقع طرحها مع ذلـك في جدول الأعمال. وغالبا ما كانت هذه المسائل خلال السنوات الأربعة الماضية محط انشغال العديد من البلدان، خاصة بعد دخول جولة الأوراغواي حيز التنفيذ.

حـددت الـبلدان النامـية بعـض المسـائل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الواردة في إطار جولة الأوراغواي (أنظر مواقف البلدان النامية).

وبصفة عامة، أكدت البلدان النامية بصفة صريحة على تنفيذ الاتفاقيات القائمة قبل الشروع في مفاوضات حول مسائل جديدة.

3 المسائل الجديدة

أكـد الاتحاد الأوروبي بكل وضوح رغبته خلال هذه الجولة في مواصلة بحث المسائل الجديدة مثل القواعد الدولية الخاصة بالاستثمارات و السياسات المتعلقة بالمنافسة و الصفقات العمومية.

توجـد هـذه المسائل الثلاثة في جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول المنعقد في سنغافورة سنة 1996. و قـد أبدت جل البلدان النامية اعتراضها على أي مفاوضات قد تؤدي إلى اتفاقيات حول هذه المسـائل. و أمـام الضغوط الكبيرة التي مارستها البلدان المتقدمة، قبلت البلدان النامية حلا وسطا و شـاركت بدورهـا في مجموعة عمل.و قد أكدت هذه الأخيرة بكل وضوح أن مهمة مجموعات العمل تتحدد في بحث مختلف هذه المواضيع بصفة أكاديمية في إطار ما يسمى بالمسلسل التربوي لا غير، و ليس لها صلاحيات التفاوض من أجل إبرام الاتفاقيات.

يتواصـل الحـوار مـنذ ما يزيد عن سنتين بين مجموعات العمل الثلاثة. و سعيا منها لإبرام اتفاقيات جديدة، أعربت البلدان المتقدمة عن نيتها في تحويل الحوار إلى مفاوضات خلال جولة الألفية.

ترغـب بعـض الـبلدان النامية في إدراج مواضيع أخرى في المناقشات حول الجولة الجديدة المقترحة مثل التجارة و البيئة و تنميط مقومات الشغل.

و قـد أشـارت الـبلدان النامية مرة أخرى إلى البيان الوزاري بسنغافورة الذي يؤكد على أن منظمة الشغل الدولية هي وحدها الكفيلة و المؤهلة بمعالجة المسائل المتعلقة بالقواعد الأساسية للشغل.

أما في مجال التجارة الإلكترونية، فقد تم التوصل إلى اتفاقية مؤقتة تقضي بالحفاظ على الوضع الراهن المتعلق بالرسوم الجمركية (أي بدون رسوم) خلال 18 شهرا ابتداء من 18 مايو 1998. أما الآن فيجب النظر في التدابير التي يجب اتخاذها لاحقا.

4 نحو برنامج إيجابي لفائدة الدول النامية :

إلى غاية 29 سبتمبر / أيلول 1999، تم تسجيل 196 مقترحا في إطار مسلسل الإعداد لمؤتمر "سياتل"، تهم أكثر من 20 مجالا مختلفا. 47% من هذه المقترحات قدمت من طرف الدول النامية (بما في ذلك المقترحات التي قدمت من قبل الدول النامية بالاشتراك مع دول متقدمة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة).

تتعلق جل هذه المقتراحات بالمجالات التالية :

ـ الزراعة : 36 مقترح (منها إحدى عشر مقترح من الدول النامية)
ـ الخدمات : 22 مقترح (منها إثنى عشر من الدول النامية)
ـ المنتجات الصناعية : 14 مقترح (منها اثنان من الدول النامية)
ـ الجوانـــب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة TRIPS : 15 مقترح (منها 8 من الدول النامية).
ـ"المسائل الجديدة " : 29 اقتراح (تسعة منها مقدمة من الدول النامية).

يمكـــن أن نلاحظ أن الدول النامية لم تركز كليا خلال المراحل الإعدادية لمؤتمر "سياتل" على معارضـــة إدخـــال بعض المسائل في برنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة، ولكنها اقترحت برنامجا إيجابـــيا في خصوص المسائل ذات الاهتمام (Positive agenda) يتضمن اقتراحات واقتراحات مضادة حول القرارات المزمع اتخاذها.

قدمت العديد من البلدان النامية إلى المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة لائحة مدققة تتضمن رغباتها، مثل:

- ✓ إنشاء مجموعة عمل تتولى بحث المسائل ذات الصلة بالتنفيذ،
- ✓ تحويل كل المقتضيات المتعلقة بالمعاملة الخاصة و المتميزة إلى التزامات صريحة،
- ✓ اتخاذ تدابير أكثر صرامة تتعلق بالإجراءات المضادة للإغراق،
- ✓ الســـماح للـــبلدان النامية بمزيد من المرونة في تطبيق SPS (التدابير المتعلقة بحماية الصـــحة و أمـــن الحيوانات و مراعاة مراءة المواد الغذائية و النباتات) في ما يخص منتجاتها،
- ✓ الســـماح للـــبلدان النامـــية بتكثيف مشاركتها في أشغال الأجهزة المكلفة بالتنميط في مجالات المراءة (inocuité) الغذائية و ضبط الأنماط الفنية،
- ✓ الســـير حثيثا بتدابير دمج مواد النسيج و الملابس في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات (الكات)،
- ✓ إعطـــاء متســـع من الوقت و المزيد من المرونة للدول النامية حتى تتمكن من تطبيق الاتفاقيات، المتعلقة بالاستثمارات (TRIM'S) و الملكية الفكرية (TRIP'S)،

- ✓ السماح بمزيد من المرونة للدول النامية في اتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم للقطاع الزراعي،
- ✓ فرض قيود أكثر صرامة في خصوص دعم القطاع الزراعي من قبل البلدان المتقدمة.

III أشغال المؤتمر الوزاري الثالث:

كلف معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور عز الدين العراقي المركز الإسلامي لتنمية التجارة لمتابعة أشغال الاجتماع الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة الذي انعقد بمدينة سياتل من 29 نوفمبر إلى 3 دوجمبر 1999.

ابتدأت أشغال المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة في فاتح دوجمبر 1999 بعدما كان مقررا لها أن تفتتح أشغالها يوم 30 نوفمبر، و ذلك نظرا للمظاهرات المعادية للمنظمة العالمية للتجارة.

بالرغم من هذا التأخير، بادر المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة السيد مايك مور Mike Moore ليلة الفاتح من دوجمبر بافتتاح المؤتمر بحضور عدد قليل من المندوبين. وموازاة مع ذلك، أقيمت عدة اجتماعات ثنائية غير رسمية بين الاتحاد الأوروبي من ناحية و بعض البلدان النامية من ناحية أخرى _ الهند، إفريقيا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، مصر، وبين هذه الأخيرة و الولايات المتحدة الأمريكية.

دارت المداولات خلال جلسات عامة و داخل اللجان: تناول رؤساء الوفود الكلمة خلال الجلسة العامة لعرض وجهة نظر بلدانهم . و في هذا الإطار تناولت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الآتية الكلمة أثناء الجلسة العامة:الباكستان، البنغلاديش، تركيا، ماليزيا، المغرب، نيجيريا، السنغال، البحرين، تونس، قطر، المالديف، الطوغو، الإمارات العربية المتحدة، أوغندة، موريتانيا، الجزائر، الكامرون، أندونيسيا، بروناي، الغابون، العربية السعودية، مصر، سيراليون، الكويت السورينام، بوركينا فاصو، غمبيا، غينيا بيساو، غويانا، دجيبوتي، السودان، ألبانيا و كازاخستان. و من الملاحظ أن البنغلاديش و المغرب هما، على التوالي الناطقان الرسميان باسم مجموعة البلدان الأقل نموا و مجموعة 77 زائد الصين .و تجدر الإشارة أن دولة قطر تقدمت باقتراح لاحتضان الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة.

تم تكوين 5 مجموعات عمل إضافة إلى لجنة الجلسة العامة :

- ✓ مجموعة العمل حول الفلاحة: برئاسة السيد جورجيو George YEO وزير التجارة و الصناعة في سنغافورة،
- ✓ مجموعة العمل حول الخدمات و الدخول إلى الأسواق برئاسة السيد مفو مالي Mpho MALIE وزير التجارة و الصناعة و الترويج التجاري بلوزوتو
- ✓ مجموعة العمل حول المسائل التي أثيرت في سنغافورة: (شفافية الصفقات العمومية، الاستثمار والتجارة وسياسة المنافسة، التسهيلات التجارية) برئاسة السيد ألكسندر لوكوود سميث Alexander LOCKWOOD SMITH وزير التجارة العالمية في زيلاندة الجديدة،

- ✓ مجموعـــة العمـــل حول المسائل التنظيمية: (الشفافية و المشاركة في المنظمات غير الحكومـــية) برئاسة السيد خوان كابريال فالدايس Juan Gabriel VALDES وزير الشؤون الخارجية في الشيلي،
- ✓ مجموعـــة العمـــل حول تطبيق اتفاقية جولة الأوراغواي: برئاسة السيد بيار باتيغريو Pierre S PETTIGREW وزير التجارة العالمية في كندا.

ومـــن الناحـــية المبدئـــية، كانت كل مجموعة عمل مفتوحة في وجه كل البعثات و تتولى في صبيحة كل يوم تقديم تقرير للجنة الجلسة العامة.

ما هي رهانات هذا المؤتمر؟

يتمـــثل مســـعى كـــل البعثات في الوصول إلى بيان نهائي يحدد صلاحيات المنظمة العالمية للتجارة للسنوات المقبلة وتتمحور الخطوط العريضة لمشروع البيان بتاريخ 19 أكتوبر 1999، الذي أعـــده الرئـــيس الحالي للمجلس العام السيد علي سعيد مشومو Ali Said Mchumo حول النقاط التالية :

- ✓ الأهداف و الأولويات
- ✓ تنفيذ الاتفاقيات و القرارات الحالية
- ✓ جولة جديدة من المفاوضات (منهجية المفاوضات و المواضيع)
- ✓ عناصر أخرى في برنامج العمل
- ✓ القرارات الآنية في سياتل (المبادرات لفائدة البلدان الأقل نموا، التعاون الفني الخ).

تتلخص أهم مواقف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة غداة إجتماع سياتل في :

➢ **الزراعـــة :**

تطلـــب الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعةCAIRNS (أستراليا، زيلاندة الجديدة، و بعض بلـــدان أمـــريكا اللاتينـــية المصدرة للمواد الغذائية) من الاتحاد الأوروبي رفع الحواجز أمام تجارة المنتجات الزراعية الواردة في إطار السياسة الزراعية المشتركة (الدعم المالي و الدعم الداخلي).

كما تطالب بقية البلدان النامية بتخفيض الذروة التعريفية (Tariff Peaks) التي مازالت تشكل عائقا للمنتجات الزراعية و بإمكانية استفادة مزارعيها من الدعم الداخلي. و تطالب البلدان المستوردة كلـــيا للمـــواد الغذائية تنفيذ قرار مراكش لسنة 1994 الذي ينص على إحداث آليات لتعويض تضخم فاتورة الواردات الغذائية نتيجة الإلغاء التدريجي للتدابير المدعمة لهذه المنتجات.

وقـــد بـــرزت تصـــورات و مفاهـــيم جديـــدة فـــي ســـياتل مثل التعدد الوظيفي للزراعة (Multifonctionality) أو مفهـــوم مراعاة المراءة (Inocuity) الغذائية أو الحفاظ على صحة الحيوانات.

- ✓ دخـول المـواد الصناعية للأسواق: تطالب البلدان النامية بإلغاء الذروة التعريفـية و تـدرج الرسوم (Tariff escalation). كما تطالب البلدان الأقل نموا بالإعفاء الكامل لمنتجاتها.
- ✓ بالنسبة للمسائل الجديدة التي طرحت في سنغافورة، لا تقبل البلدان النامية مبدئـيا تحويـل مجموعـات العمل التي وقع إنشاءها في سنغافورة إلى مجموعات للتفاوض و تطالب بمواصلة ما يسمى بالمسلسل التربوي. بينما ترغـب الـبلدان الصـناعية أن يتضمن جدول أعمال الجولة المقبلة من المفاوضات هذه المسائل الجديدة،
- ✓ بالنسـبة للمسائل التنظيمية، نشير إلى النقاش الدائر حول ضرورة تأمين المزيد من الشفافية في أشغال المنظمة العالمية للتجارة وكذلك حول إمكانية إشـراك المنظمات غير الحكومية في أشغال هذه المنظمة. تفضل البلدان النامية الحرص بكل تأكيد على شفافية مسلسل القرار لدى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ القـرارات الآنية لسياتل: ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول آنـيا إلى قرارات حول البلدان الأقل نموا و التجارة الإلكترونية و شفافية الصـفقات العمومـية. لقـد تـم التوقيع على اتفاقية ترمي إلى إنشـاء مـركـز للمسـاعدة الفنـية لفائدة البلدان النامية تتولى البلدان الصناعية تمويله.

تـريد الـبلدان الصـناعية أن يتضـمن بيان سياتل إشارة إلى المسائل الجديدة مثل التجارة الإلكترونـية و القواعـد الأساسية للشغل. أما في خصوص انطلاق جولة جديدة من المفاوضات، فلا اعتراض يذكر حول هذا الموضوع، كل ما في الأمر أن هذه الجولة الجديدة يمكن أن تحمل إسم جولة الألفـية ، مـراعاة لمقـترح الاتحاد الأوروبي, أو جولة سياتل كما ترغب في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

VI نتـائـج المؤتمـر الوزاري بسيـاتـل

انفـض مؤتمـر سـياتل عـن إخفاق تام. فالمسألة الزراعية كانت المصدر الأساسي للجدال والاحـتدام بيـن الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي اللذان تبادلا التهم حول مسؤولية هذا الإخفاق.

حرصـت الولايات المتحدة الأمريكية بكل تأكيد و شدة و إلى جانبها مجموعة CAIRNS على أن يتضمن البيان النهائي للمؤتمر إشارة إلى إلغاء تدابير الدعم للصادرات الزراعية على المدى البعيد، وهو ما لا يرضي بالفعل الاتحاد الأوروبي الذي أصر على المطالبة بالاعتراف بالصفة المميّزة للقطاع الزراعي (التعدد الوظيفي للزراعة).

أما البلدان النامية التي حز فيها انطباع بالإبعاد و الإقصاء من المناقشات، لم تتوان في اللجوء إلـى المقاطعة والاعتراض بشدة على إدراج المسائل الجديدة مثل البيئة و القواعد الأساسية للشغل. و بهذا، لم يقع إحراز أي تقدم في خصوص مبدأ الرزنامة الواسعة وفقا لرغبات كل من الاتحاد الأوروبي و الولايـات المتحدة الأمريكية اللذان حاولا بكل حرص تكوين مجموعة عمل حول التجارة والقواعد الأساسية للشغل.

ونظـــرا لحـــدة الاخـــتلافات بين الأطراف المعنية، أعلنت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية المكلفة بالمسائل التجارية العالمية السيدة شارلان بارشيفسكي Charlene Barshefsky و المدير العـــام للمنظمة العالمية للتجارة السيد مايك مور رسميا يوم الجمعة 3 دوجمبر عن تخلي المنظمة عن إبرام اتفاقية حول بعث جولة جديدة من المفاوضات التجارية .

وقـــد كلـــف المديـــر العـــام بمواصلة المشاورات بجنيف لتقريب وجهات النظر حول النص المرجعـــي و مكان و تاريخ انعقاد المؤتمر الوزاري المقبل. وبداية من شهر يناير 2000 ، ستستأنف المفاوضات حول الزراعة و الخدمات المدرجة في اتفاقية مراكش (Built in agenda)

وحســـب رأي الملاحظيـــن، لا يمكـــن مواصلة أي مفاوضات حول تحرير التجارة قبل موعد الانتخابات الأمريكية المقبلة.

V المشاورات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

نظـــم البنك الإسلامي للتنمية يوم 29 نوفمبر 1999 اجتماعا استشاريا في فندق **كـــراون بلازا** ضم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

شـــارك في هذا الاجتماع: الدول الأعضاء، حوالي 30 دولة، وكذلك المركز الإسلامي لتنمية التجارة و الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي و منظمة التعاون الاقتصادي. ECO

نـــص جـــدول أعمال هذا الاجتماع بصفة خاصة على تقديم خلاصة أشغال فريق الخبراء في اجتماعها بجدة يومي 16 و 17 أكتوبر 1999.

قـــدم ســـعادة السفير منير زهران (مصر) بصفته رئيس فريق الخبراء إلى كافة المشاركين الخلاصـــات الرئيســـية لاجـــتماع جـــدة (أنظـــر تقرير هذا الاجتماع). كما قدم عرضا حول تطور المفاوضات منذ ذلك التاريخ.

كمـــا نـــاقش المشاركون الطرق و الوسائل الكفيلة بتنشيط التنسيق بين مواقف مختلف بعثات مـــنظمة المؤتمـــر الإســـلامي، خاصة في جنيف. و في هذا الصدد،قدم اقتراح بتكليف المكتب التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجنيف للقيام بدور المنشط في هذا المجال.

الدول الأعضاء المرشحة للدخول للمنظمة العالمية للتجارة

*
* *

قدمت 9 دول من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي طلبا للانتماء للمنظمة العالمية للتجارة. تجري الآن فرق العمل حول الدخول للمنظمة بدراسة طلبات هذه الدول. والتي تتمتع بصفة ملاحظ :

ألبانيا، الجزائر، العربية السعودية، أزاربيدجان، كزخستان، لبنان، أوزباكستان، السودان، سلطنة عمان.

المرفقات

الدول الخمسة والثلاثون الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من بين الدول 136 الأعضاء في منظمة التجارة الدولية

إلى غاية 11 أبريل 2000

الدول الأعضاء	تاريخ الانتماء
البحرين	1 يناير 1995
البنغلاديش	1 يناير 1995
البنين	22 فبراير 1996
بروني دار السلام	1 يناير 1995
بوركينا فاصو	3 يونيو 1995
الكامرون	13 ديسمبر 1995
دجيبوتي	31 ماي 1995
مصر	30 يونيو 1995
الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
الغابون	1 يناير 1995
غمبيا	23 أكتوبر 1996
غينيا	25 أكتوبر 1995
غينيا بيساو	31 ماي 1995
كويانا	1 يناير 1995
أندونيسيا	1 يناير 1995
الكويت	1 يناير 1995
ماليزيا	1 يناير 1995
مالديف	31 ماي 1995
مالي	31 ماي 1995
المغرب	1 يناير 1995
موريتانيا	31 ماي 1995
الموزمبيق	26 غشت 1995
النيجر	13 ديسمبر 1996
نيجريا	1 يناير 1995
الباكستان	1 يناير 1995
قطر	13 يناير 1996
جمهورية كيركيز	20 ديسمبر 1998
السنغال	1 يناير 1995
سيراليون	23 يوليوز 1995
سورنام	1 يناير 1995
تشاد	19 أكتوبر 1996
التوغو	31 ماي 1995
تونس	29 مارس 1995
تركيا	26 مارس 1995
الأردن	11 أبريل 2000

مواقف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

مجموعات البلدان موضوع المفاوضات	الولايات المتحدة	مجموعة CAIRNS	مجموعة الاتحاد الأوروبي	اليابان	البلدان النامية
الزراعة	"المساعدات المباشرة للمزارعين الأوروبيين تعرقل المنافسة. يجب إلغاء الدعم الداخلي وتدابير تمويل الصادرات	إلغاء كل أشكال الدعم للزراعة وإحلال الدخول الحر للأسواق	التعدد الوظيفي للزراعة. دعم المزارعين. يرى الاتحاد الأوروبي أنه حقق أقصى التنازلات بإصلاح السياسة الفلاحية المشتركة في إطار برنامج عمل 2000 المصادق عليه في مارس 1989 ببرلين.	يدافع عن التعدد الوظيفي للزراعة	تطالب البلدان النامية بتخفيض الذروة التعريفية المفروضة على المنتجات الزراعية وتطالب كذلك باستعمال الدعم الداخلي لمزارعيها البلدان المستوردة صافيا للمواد الغذائية تطالب بتطبيق قرار مراكش لعام 1994.
الخدمات	مزيد من انفتاح الأسواق خاصة في القطاعات التالية : المالية، الاتصالات اللاسلكية، البناء. يجب أن تبقى المبادلات عبر الأنترنيت معفية من الرسوم الجمركية.		مزيد من الانفتاح على الأسواق، خاصة في مجال الاتصالات اللاسلكية		يجب القيام بمفاوضات حول التجارة والخدمات في إطار الهياكل القائمة لـ GATS والعمل على تحرير القطاعات التي تهم البلدان النامية، خاصة حرية تنقل الأشخاص الطبيعيين.
دخول المواد الصناعية للأسواق	ترغب في إجراء مفاوضات جديدة		تنظيم مفاوضات جديدة ودخول صادرات البلدان الأقل نمو معفاة من الرسوم الجمركية.	تنظيم مفاوضات جديدة ضد التعسف في استعمال القواعد المضادة للإغراق	يجب التأكد من تنفيذ اتفاقيات الأوراغواي قبل بدء مفاوضات تجارية جديدة.
تنفيذ اتفاقيات جولة الأوراغواي					تطالب البلدان النامية بآجال إضافية لتنفيذ بعض الاتفاقيات (TRIMS, TRIPS، التقييم الجمركي ..) كما تطلب مراجعة مقتضيات بعض الاتفاقيات (خاصة الاتفاقية حول النسيج، القواعد المضادة للإغراق، الدعم.)

حقوق الملكية الفكرية					يجب توسيع نطاق الملكية الفكرية لحماية الثقافة التقليدية والثروات الحيوانية والنباتية للبلدان النامية
مسائل سنغفورة (الاستثمارات، شفافية الصفقات العمومية، سياسة المنافسة، التسهيلات التجارية)		فتح مفاوضات حول هذه المواضيع			ترفض البلدان النامية تحويل مجموعات العمل التي وقع تكوينها في سنغفورة إلى مجموعات مفاوضات وتطالب بمواصلة المسلسل التربوي.
الثقافة			تساند الاستثناء الثقافي : الممتلكات والخدمات الثقافية يجب أن تبقى بمنأى عن القواعد التجارية العالمية نظرا لخصوصياتها.		
البيئة	تدافع عن حرية دخول المنتجات الزراعية الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية		عند وجود شكوك حول الحالة الصحية للمواد الغذائية الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية فمن الأفضل منعها.		يمكن استعمال المسائل المتعلقة بالبيئة كعراقيل حمائية.
القواعد الأساسية للشغل	لإنشاء مجموعة عمل حول هذا الموضوع		إحداث منبر مشترك بين المنظمة العالمية للشغل والمنظمة العالمية للتجارة لأجل إقامة حوار مع البلدان النامية.		ترفض كل علاقة بين القواعد الأساسية للشغل والتجارة.
جولة الألفية	تدافع الولايات المتحدة على جولة جديدة حسب منهجية قطاعية		يؤيد الاتحاد الأوروبي إجراء جولة الألفية تعتمد على جدول أعمال موسع قاعدته مبدأ الاتفاق الوحيد.		نعم، لكن يجب التأكد من تنفيذ اتفاقيات الأوراغواي قبل بدأ جولة جديدة من المفاوضات التجارية.

مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشر للكومسيك

كما أوصى بها

الاجتماع السادس عشر

للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(اسطنبول، ٩-١١ مايو/آيار ٢٠٠٠)

الأصل: بالانجليزية

مشروع جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للكومسيك
(اسطنبـــول، ٢٣-٢٦ اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠)

١- الجلسة الافتتاحية

٢-اقرار جدول الأعمال

٣- تقارير من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

- التطـــورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصـــة الى البلدان الأعضاء في منظمـــة المؤتمر الاسلامي
- تقرير لجنة المتابعة
- استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي

٤- تقرير من البنك الإسلامي للتنمية حول توسيع التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإســلامي في القرن الحادي والعشرين

٥- المسائل ذات العلاقة بنشاطات منظمة التجارة العالمية

٦- تقرير من الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة حول الاجتماع السابع لممثلي القطاع الخـــاص في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

٧- تبادل وجهات النظر حول موضوع "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمـة والتحرر الاقتصادي"

٨- المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية لبعض البلدان الاسلامية

٩- تعيين موعد انعقاد الدورة السابعة عشرة للكومسيك

١٠- ما يستجد من اعمال

١١- اعتماد قرارات الدورة السادسة عشرة للكومسيك

١٢- الجلسة الختامية

الكلمة الختامية لسعادة عمر دياوارا
رئيس الجلسة الختامية
للاجتماع السادس عشر للجنة المتبعة
(اسطنبول، ١١ مايـــو/آيـــار ٢٠٠٠)

الاصل : بالفرنسية

الكلمة الختامية يلقيها سعادة عمر دياوارا
رئيس الجلسة الختامية
في الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اسطنبول، ١١ مايو/ آيار ٢٠٠٠)

المندوبون الموقرون
سعادة الأمين العام المساعد
الضيوف الكرام

يطيب لي أن استهل حديثي بالإعراب عن ارتياحي للنجاح الذي حققه هذا الاجتماع للجنة المتابعة التي تحتل مكانة مرموقة كمحفل من محافل الكومسيك.

لقد استطاعت الكومسيك، التي يربو عمرها على خمسة عشر عاماً، أن تحتل موقعاً مهماً كمحفل للتعاون والتآزر فيما بين الدول الأعضاء. كما استطاعت، بنجاحها في وضع عدد من المشاريع الهامة موضع التنفيذ خلال هذه الفترة القصيرة، أن تتبوأ مكانة مرموقة كمحفل من أهم محافل منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي اعتقادي أن لجنة المتابعة، التي نشرُف بعضويتها، قد أسهمت إسهاماً له شأنه في هذا النجاح الذي حققته الكومسيك.

المندبون الموقرون
الضيوف الكرام
لقد تداولنا مرة أخرى، خلال الاجتماع الحالي للجنة المتابعة، حول القضايا الهامة التي تتصل بتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلداننا الشقيقة.

كما استعرضنا خلال هذا الاجتماع القضايا المتصلة بتنفيذ خطة العمل، وتوصلنا إلى توصيات هامة بغية التعجيل بتنفيذها. كما لا يفوتني أن أشيد بالقرار الصائب الذي اتخذه الاجتماع بإسناد دور أكبر للقطاع الخاص وللبنك الإسلامي للتنمية في هذا المضمار.

كذلك أود أن أعرب عن ارتياحي البالغ إزاء قيام البنك الإسلامي للتنمية برصد مليار دولار أمريكي من رأس ماله، سعياً إلى زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء من ١٠% في الوقت الحالي إلى ١٣% في فترة ثلاث سنوات، وإزاء ما يبذله البنك الآن من جهود لتدبير مزيد من الموارد لهذا الغرض.

كذلك أجرى الاجتماع تقييماً للتطورات التي حدثت في إطار التجارة العالمية وما تردد من انتقادات للنظام التجاري الدولي الجديد في مختلف الدوائر. وفي اعتقادي أن الكومسيك، بأعضائها الستة والخمسين، تستطيع أن تضطلع بدور هام من أجل اعتماد نهج توفيقي يحمي مصالح الدول النامية والأقل نمواً، في مواجهة التطورات الجديدة. وفي رأيي أن المشاورات التي تجرى بين الدول الأعضاء بمساهمة من البنك الإسلامي للتنمية قبل وأثناء الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، تتيح فرصة ممتازة في هذا الصدد.

لقد استعرضنا أثناء اجتماعنا الإعداد لتبادل وجهات النظر حول "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرر الاقتصادي"، أثناء الدورة السادسة عشرة للكومسيك.

ورغم ما تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من صعاب كبيرة في مواجهة المنافسة المتزايدة، إلاّ أنها ما زالت تتمتع بميزة هامة نظراً لمرونة هيكلها وفعالية آليات اتخاذ القرار فيها، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار تلك العوامل مثل نقص تراكم رأس المال والوفورات التي يحققها الحجم الكبير.

المندوبون الموقرون

الضيوف الأجلاء

وأود في ختام كلمتي أن أعرب عن أعمق آيات الشكر والتقدير لكل المندوبين وللأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة والمنبثقة عنه على ما قدموه من اسهام لا ينكر في نجاح الاجتماع.

كما أود أن أعرب عن شكري للمعاونين والمترجمين على ما بذلوه من جهود صادقة لانجاح الاجتماع.

وعلى أمل أن ألقاكم في الدورة السادسة عشرة للكومسيك. أرجو لكم جميعاً عوداً حميداً إلى أوطانكم.

أعلن اختتام الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

==========

==========